

مجلة جامعة حمص

سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية



مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 48 . العدد 10

1448 هـ - 2026 م

الأستاذ الدكتور طارق حسام الدين رئيس جامعة حمص

المدير المسؤول عن المجلة

أ. د. وليد حمادة	رئيس تحرير مجلة جامعة حمص للعلوم الإنسانية
د. نعيمة عجيب	رئيس تحرير مجلة جامعة حمص للعلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية

عضو هيئة التحرير	د. محمد فراس رمضان
عضو هيئة التحرير	د. مضر سعود
عضو هيئة التحرير	د. ممدوح عبارة
عضو هيئة التحرير	د. موفق تلاوي
عضو هيئة التحرير	د. طلال رزوق
عضو هيئة التحرير	د. أحمد الجاعور
عضو هيئة التحرير	د. الياس خلف
عضو هيئة التحرير	د. روعة الفقس
عضو هيئة التحرير	د. محمد الجاسم
عضو هيئة التحرير	د. خليل الحسن
عضو هيئة التحرير	د. هيثم حسن
عضو هيئة التحرير	د. أحمد حاج موسى

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها
الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة حمص

سورية . حمص . جامعة حمص . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : 2138071 31 963 ++

. موقع الإنترنت : www.homs-univ.edu.sy

. البريد الإلكتروني : journal.homs-univ.edu.sy

ISSN: 1022-467X

شروط النشر في مجلة جامعة حمص

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة) + CD / word من البحث منسق حسب شروط المجلة.
- طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
- إذا كان الباحث طالب دراسات عليا:
يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقة على النشر في المجلة.
- إذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:
يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.
- إذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :
يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.
- إذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :
يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث ، وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.
- يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):
عنوان البحث .. ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).
- 1- مقدمة
- 2- هدف البحث
- 3- مواد وطرق البحث
- 4- النتائج ومناقشتها .
- 5- الاستنتاجات والتوصيات .
- 6- المراجع.

- يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (الآداب - الاقتصاد - التربية - الحقوق - السياحة - التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):
- عنوان البحث .. ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).
- 1. مقدمة.
- 2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
- 3. أهداف البحث و أسئلته.
- 4. فرضيات البحث و حدوده.
- 5. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
- 6. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
- 7. منهج البحث و إجراءاته.
- 8. عرض البحث و المناقشة والتحليل
- 9. نتائج البحث.
- 10. مقترحات البحث إن وجدت.
- 11. قائمة المصادر والمراجع.
- 7- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:
 - أ- قياس الورق 25×17.5 B5.
 - ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 - يمين 2.5- يسار 2.5 سم
 - ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8
 - ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20
 - كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي - العناوين الفرعية Simplified Arabic قياس 13 عريض.
 - ج. يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.
- 8- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.
- 9- تقديم أي بحث للنشر في المجلة يدل ضمناً على عدم نشره في أي مكان آخر، وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.

10- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة
11- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام ورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:

آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة - الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة - سنة النشر - وتتبعها معترضة (-) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة - دار النشر وتتبعها فاصلة - الطبعة (ثانية . ثالثة) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة . وفيما يلي مثال على ذلك:

MAVRODEANUS, R1986- Flame Spectroscopy. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

— بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة، اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة — المجلد والعدد (كتابة مختزلة) وبعدها فاصلة — أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة . مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases Clinical Psychiatry News , Vol. 4. 20 – 60

ج . إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و التقيد بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: (المراجع In Arabic)

رسوم النشر في مجلة جامعة حمص

1. دفع رسم نشر (600) ل.س ستمئة ليرة سورية عن كل بحث لكل باحث يريد نشره في مجلة جامعة البعث.
2. دفع رسم نشر (2000) ل.س الفا ليرة سورية عن كل بحث للباحثين من الجامعة الخاصة والافتراضية .
3. دفع رسم نشر (200) مئتا دولار أمريكي فقط للباحثين من خارج القطر العربي السوري .
4. دفع مبلغ (150) ل.س مئة وخمسون ليرة سورية رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين.

المحتوى

الصفحة	اسم الباحث	اسم البحث
52-11	د. سناء هاشم الشوا + عبدالرحمن كريجها + فطمة الوهيب + جودي جولاق	دور نموذج العمل الدائري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة
88-53	عبير محسن حسن د. يسيرة دريباتي	أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة قياسية خلال المدة 1990-2023
128-89	مجد الدين منذر الوزه	العوامل المؤثرة في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر من وجهة نظر مدققي الحسابات في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
154-129	صبا مزعل الحسون د. عثمان نقار د. أسمهان خلف	أثر معدل نمو الأقساط في الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
194-155	د. وائل نورس هناوي	العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان المصرفي (دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية السورية الخاصة)

دور نموذج العمل الدائري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة

(دراسة ميدانية على شركة جود للأدوات المنزلية)

د. سناء هاشم الشوا¹ عبد الرحمن كريجها² فاطمة الوهيب³ جودي جولاق⁴

المُلخَص

هدف هذا البحث إلى تحديد دور نموذج العمل الدائري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في شركة جود لصناعة الأدوات المنزلية. واعتمد الباحثون في سبيل ذلك على المنهج الوصفي كمنهج عام للبحث، حيث تمّ تصميم استبيان وتوزيعه على الإدارة العليا والوسطى والفنيين في الشركة. واستخدمَ الباحثون البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار 25 في إجراء التوصيف الإحصائي واختبار فرضيات البحث.

وتوصل البحث إلى وجود دور ذو دلالة إحصائية بين أبعاد نموذج العمل الدائري المتمثلة بـ (التصميم الدائري، إطالة عمر المنتج، استعادة الموارد) في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في شركة جود لصناعة الأدوات المنزلية. كما أوصى البحث بمجموعة من التوصيات أبرزها قيام الشركة محل الدراسة بالاهتمام أكثر بموضوع استعادة الموارد كونه كان البعد ذو التأثير النسبي الأقل بين أبعاد نموذج العمل الدائري.

الكلمات المفتاحية: نموذج العمل الدائري، الميزة التنافسية، الميزة التنافسية المستدامة.

¹ عضو هيئة تدريسية في قسم التسويق كلية العلوم الإدارية والمالية - الجامعة الوطنية الخاصة.

^{2 3 4} باحثين في كلية العلوم الإدارية والمالية - الجامعة الوطنية الخاصة

The Role of the Circular Business Model in Achieving Sustainable Competitive Advantage (A Field Study on Joud Company for Household Appliances)

Sanaa Alshowa³ Abdul Rahman Karbajha² Fatima Al-Wahib³ Judy Julaq⁴

Abstract

This research aimed to determine the role of the circular business model in achieving sustainable competitive advantage at Joud Home Appliances Manufacturing Company. The researchers adopted a descriptive approach, designing and distributing a questionnaire to senior, middle, and technical management within the company. The researchers used SPSS version 25 for statistical analysis and hypothesis testing.

The research concluded that the dimensions of the circular business model—circular design, product life extension, and resource recovery—play a statistically significant role in achieving sustainable competitive advantage at Joud Home Appliances Manufacturing Company. The research also recommended several measures, most notably that the company should focus more on resource recovery, as it

* PHD, Department of Marketing, Faculty of Administrative and Financial Sciences, Al-Wataniya Private University, Hama, Syria. 0932783725, sanaa-alshowa@wpu.edu.sy

** Students, Faculty of Administrative and Financial Sciences, Al-Wataniya Private University, Hama, Syria.

was the dimension with the lowest relative impact among the circular business model dimensions.

Keywords: Circular business model, competitive advantage, sustainable

المقدمة:

يشهد العالم المعاصر تحولات دراماتيكية في المشهد الاقتصادي والبيئي، حيث أدى الاستنزاف المستمر للموارد الطبيعية والنمو السكاني المتسارع إلى ظهور تحديات جسيمة تهدد استدامة الأعمال والبيئة على حد سواء. وفي ظل هذه التغيرات، لم يعد النموذج الاقتصادي الخطي التقليدي القائم على مبدأ "الاستخراج، التصنيع، ثم التخلص"، قادراً على تلبية متطلبات العصر أو مواجهة الضغوط التنافسية المتزايدة. من هنا برز نظام العمل الدائري كبديل استراتيجي، ونموذج ابتكاري يهدف إلى فصل النمو الاقتصادي عن استهلاك الموارد المحدودة. ويعتمد هذا النظام على إعادة هندسة العمليات التشغيلية لضمان بقاء المنتجات والموارد في دائرة الاستخدام لأطول فترة ممكنة، مما يسهم في تقليل النفايات، وتحسين كفاءة التكاليف.

من ناحية أخرى فإن جوهر المنافسة الحديثة لم يعد يقتصر على التفوق السعري، أو الجودة المؤقتة، بل انتقل نحو مفهوم الميزة التنافسية المستدامة. وهي الميزة التي تتبع من قدرة المنظمة على الابتكار الأخضر، وتعزيز سمعتها المؤسسية، وبناء سلاسل توريد مرنة قادرة على الصمود أمام الأزمات العالمية. من هنا أتى هذا البحث ليوضح العلاقة الارتباطية والأثر الناتج عن تبني آليات العمل الدائري في تعزيز الموقف التنافسي للمنظمات.

مشكلة البحث:

في ظل "النموذج الخطي" التقليدي (خذ، صنع، تخلص)، تعاني الكثير من الشركات من استنزاف الموارد، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وفقدان التنافسية، بالإضافة إلى صعوبة التوفيق بين المتطلبات البيئية الصارمة، وبين تحقيق الربحية والتفوق على المنافسين، وهذا الأمر يظهر بقوة في البيئة الاقتصادية السورية بعد التحرير التي تعاني من شح كبير في الموارد، لذا تبرز الحاجة لاستكشاف كيف يمكن للتحويل نحو "النموذج الدائري" أن يحول النفايات إلى قيمة اقتصادية، ونتيجة وجود فجوة بحثية في الدراسات العربية الخاصة بهذا المحور على حد علم

الباحثين، وبعد دراسة استطلاعية قام بها الباحثون في مجموعة من الشركات الصناعية العاملة في محافظة حماه لاحظوا وجود بعض ملامح هذا النموذج لدى شركة جود لصناعة التجهيزات المنزلية، حيث أنه في ظل المنافسة الشديدة في سوق الصناعات المنزلية، فرضت على شركة جود البحث عن مداخل إدارية وإنتاجية حديثة تمكنها من الحفاظ على مكانتها السوقية.

وانطلاقاً من طبيعة عمل شركة جود للصناعات المنزلية، ومن واقع الحاجة الماسة لتقليل الهدر في المواد الأولية وإعادة تدوير المخلفات الصناعية لخفض التكاليف. فإن إشكالية البحث تتمحور حول التساؤل الرئيس الآتي: ما هو دور نموذج العمل الدائري في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة لدى شركة جود للصناعات المنزلية؟ يتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1) ما هو دور بُعد التصميم الدائري للمنتج كأحد أبعاد نموذج العمل الدائري في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في شركة جود للصناعات المنزلية؟
- 2) ما هو دور بُعد إطالة عمر المنتج كأحد أبعاد نموذج العمل الدائري في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في شركة جود للصناعات المنزلية؟
- 3) ما هو دور بُعد استعادة الموارد كأحد أبعاد نموذج العمل الدائري في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في شركة جود للصناعات المنزلية؟

أهداف البحث:

هدف هذا البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

- 1) تحديد دور نموذج العمل الدائري في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة لدى شركة جود للصناعات المنزلية.
- 2) تحديد دور بُعد التصميم الدائري للمنتج كأحد أبعاد نموذج العمل الدائري في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في شركة جود للصناعات المنزلية.
- 3) تحديد دور بُعد إطالة عمر المنتج كأحد أبعاد نموذج العمل الدائري في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في شركة جود للصناعات المنزلية.
- 4) تحديد دور بُعد استعادة الموارد كأحد أبعاد نموذج العمل الدائري في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في شركة جود للصناعات المنزلية.

فرضيات البحث:

تتمحور الفرضية الرئيسة للبحث بالآتي:

H₀: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لنموذج العمل الدائري في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة لدى شركة جود للصناعات المنزلية.

يتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

H₀₁: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لُبُعد التصميم الدائري للمنتج كأحد أبعاد نموذج العمل الدائري في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في شركة جود للصناعات المنزلية.

H₀₂: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لُبُعد إطالة عمر المنتج كأحد أبعاد نموذج العمل الدائري في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في شركة جود للصناعات المنزلية.

H₀₃: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لُبُعد استعادة الموارد كأحد أبعاد نموذج العمل الدائري في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في شركة جود للصناعات المنزلية.

أهمية البحث:

الأهمية النظرية: استمد هذا البحث أهميته النظرية من قلة الدراسات في بيئة عمل الدراسة التي تناولت موضوع العلاقة بين نموذج العمل الدائري وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة على حد علم الباحثون، كما أنها تفتح مجالات عديدة للبحث، وتوجه أنظار الباحثين المهتمين إلى نقاط بحثية لم تدرس بعد، ويمكن أن تشكل إطاراً نظرياً يزود المكتبة العربية ببحث عن دور نموذج العمل الدائري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في المنظمات الصناعية.

الأهمية العملية: تمّ هذا البحث في بيئة جديدة عن الدراسات السابقة شركة جود للصناعات المنزلية، لما لهذه الشركة من دور في تنمية الاقتصاد، كما أن توصيات هذا البحث قد تسهم في مساعدة المسؤولين والمخططين وأصحاب القرار في الشركة في تطبيق ممارسات نموذج العمل الدائري بالشكل الذي يحسن من أداء الشركة في مجال استدامة الموارد ويحل المشاكل المتعلقة بها ويطور الشركة بالشكل الأنسب وبالتالي يحقق الميزة التنافسية المستدامة.

حدود البحث:

حدود زمنية: أُجري هذا البحث في الفترة ما بين أشهر آذار لغاية حزيران من عام 2026.

حدود مكانية: اقتصرَت الدراسة على شركة جود للصناعات المنزلية.

حدود موضوعية: تناولت هذه الدراسة موضوع دور نموذج العمل الدائري في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

الدراسات السابقة:

دراسة (حسن وآخرون، 2026) بعنوان: "تأثير التسويق الشمولي على تحقيق الميزة التنافسية المستدامة دراسة ميدانية على شركات صناعة السيراميك في مصر"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير التسويق الشمولي على أبعاد الميزة التنافسية المستدامة وتحديد طبيعة الاختلاف في إدراك عملاء شركات صناعة السيراميك في مصر لمتغيرات الدراسة باختلاف خصائصهم الديموغرافية في محاولة للإجابة على تساؤل مشكلة الدراسة: ما هو تأثير التسويق الشمولي على تحقيق الميزة التنافسية المستدامة بالتطبيق على شركات صناعة السيراميك في مصر؟ وباعتماد على المنهج الوصفي، خلصت الدراسة إلى ضرورة تبني استراتيجية تسويق شمولي متكاملة ترتبط بالتوجه الريادي وتعزز الميزة التنافسية المستدامة لشركات السيراميك.

تتفق هذه الدراسة مع دراستنا بالمنهج المتبع (المنهج الوصفي)، وبالمتغير التابع (الميزة التنافسية المستدامة)، وتختلف بالمتغير المستقل حيث اعتمدت هذه الدراسة على (التسويق الشمولي)، بينما ركزت دراستنا على (نموذج العمل الدائري)، وتختلف الدراستان أيضاً في بيئة التطبيق، حيث طُبقت هذه الدراسة في شركات صناعة السيراميك في مصر، بينما طُبقت دراستنا في شركة صناعة المواد المنزلية جود في سورية.

دراسة (أحمد وأحمد، 2025) بعنوان: "أنظمة الإنتاج الدائرية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة: بحث تحليلي لآراء عينة من العاملين في شركة بوير"

هدفت هذه الدراسة لتحليل آراء عينة من موظفي شركة بوير وفهم تصورهم لأنظمة الإنتاج الدائرية كمحفز لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة، بغرض الإجابة على تساؤل مشكلة البحث: كيف يرى موظفو شركة بوير دور أنظمة الإنتاج الدائري في بناء ميزة تنافسية مستدامة؟ وباستخدام المنهج الوصفي خلصت هذه الدراسة لوجود دور معنوي لاستخدام أنظمة الإنتاج الدائرية في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، وإلى ضرورة دمج ممارسات الإنتاج الدائري في الرؤية الاستراتيجية للشركة.

تتفق هذه الدراسة مع دراستنا بمنهج البحث المستخدم (المنهج الوصفي)، وكذلك الأمر في المتغير المستقل (أنظمة الإنتاج الدائري)، والمتغير التابع (الميزة التنافسية المستدامة)، وتختلفان في بيئة التطبيق، حيث طُبقت هذه الدراسة في شركة بوير في مصر، بينما طُبقت دراستنا في شركة صناعة المواد المنزلية جود.

دراسة (Ishaq *et al.*, 2026) بعنوان:

"Circular Design Strategies Unleashed: Competitiveness and the Journey Towards Circular Manufacturing Businesses"

"إطلاق العنان لاستراتيجيات التصميم الدائري: القدرة التنافسية والرحلة نحو شركات التصنيع الدائرية"

هدف هذا البحث لدراسة الدور المحوري لاستراتيجيات التصميم الدائري في تعزيز القدرة التنافسية وتسهيل التحول إلى الاقتصاد الدائري داخل المؤسسات الصناعية. وباستخدام المنهج الوصفي، من خلال الاستناد إلى 42 مقابلة معمقة وشبه منظمة مع ثمان شركات صناعية رائدة تركز على الاستدامة، أظهرت النتائج إمكانات استراتيجيات التصميم الدائري، بما في ذلك إعادة التكييف، والنمطية، والقدرة على التكيف، والتوحيد القياسي، والتشابه، في إحداث تغيير جذري في الأسواق، ودفع الابتكار المستمر، وتحسين إدارة المخاطر، وإعطاء الأولوية للنهج التي تركز على العملاء، مما يُعزز في نهاية المطاف القدرة التنافسية للشركات. وفي الوقت نفسه، تُساهم هذه الاستراتيجيات في التحول الدائري من خلال تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتوفير التكاليف، وتحويل سلسلة التوريد إلى اقتصاد دائري، والحد من النفايات.

تتفق هذه الدراسة مع دراستنا بدراسة كل من متغيري أنموذج العمل الدائري، والميزة التنافسية المستدامة في الشركات الصناعية كبيئة تطبيق، وتختلف الدراستان في أن هذه الدراسة اعتمدت على التصميم الدائري كأحد أبعاد أنموذج العمل الدائري كمتغير مستقل بينما أخذت دراستنا عدة أبعاد للأنموذج من بينها التصميم، كما أن هذه الدراسة ركزت على الميزة التنافسية كمتغير تابع، بينما اعتمدت دراستنا على الميزة التنافسية المستدامة.

دراسة (Younas *et al.*, 2026) بعنوان:

"Leveraging Digital Transformation for Green Competitive Advantage: Synergistic Role of Circular Economy Practices and Environmental Performance"

"الاستفادة من التحول الرقمي لتحقيق ميزة تنافسية خضراء: الدور التآزري لممارسات الاقتصاد الدائري والأداء البيئي"

هدفت هذه الدراسة إلى بحث تأثير التحول الرقمي على ممارسات الاقتصاد الدائري والأداء البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يُمكنها من تحقيق ميزة تنافسية خضراء. وتطرح الدراسة السؤالين البحثيين الآتيين: (أ) ما هو تأثير التحول الرقمي على الميزة التنافسية الخضراء؟ (ب) هل تؤثر ممارسات الاقتصاد الدائري والأداء البيئي على تأثير التحول الرقمي على الميزة التنافسية الخضراء؟ تستند الدراسة إلى منظور الممارسة العملية. وقد استُخدم المنهج الكمي لاختبار النموذج، وُجمعت البيانات من خلال استبيان وُزِع على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لاهور. وُزِع 350 استبياناً على موظفي هذه المؤسسات باستخدام أسلوب العينة المتاحة، وتم استلام 293 استبياناً مكتملاً. حُلَّت البيانات باستخدام برنامجي SPSS و(PLS-SEM)، أظهرت نتائج الدراسة أن ممارسات الاقتصاد الدائري والأداء البيئي يلعبان دوراً وسيطاً في العلاقة المباشرة بين التحول الرقمي والميزة التنافسية الخضراء. ويُعدّ الدور الوسيط لممارسات الاقتصاد الدائري والأداء البيئي في الربط بين التحول الرقمي والميزة التنافسية الخضراء جوهرياً. تتفق هذه الدراسة مع دراستنا بتناولها لمتغيرات أنموذج العمل الدائري والميزة التنافسية، وتختلف عنها بآلية استخدام هذان المتغيران حيث اعتمدت هذه الدراسة أنموذج العمل الدائري كمتغير وسيط بين التحول الرقمي والميزة التنافسية الخضراء، بينما اعتمدته دراستنا كمتغير تابع، واعتمدت هذه الدراسة على الميزة التنافسية الخضراء كمتغير تابع، بينما اعتمدت دراستنا الميزة التنافسية المستدامة، كما تختلف الدراستان في بيئة التطبيق، حيث طبقت هذه الدراسة على الشركات الصناعية في لاهور، بينما طبقت دراستنا على شركة جود في سورية.

دراسة (Villegas et al., 2026) بعنوان:

"Circular Economy: The Key Link Between Learning Orientations and Competitive Advantage in Small and Medium- Sized Enterprises"

"الاقتصاد الدائري: الرابط الأساسي بين توجهات التعلم والميزة التنافسية في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم"

هدف هذا البحث لدراسة إمكانية استفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة من تبني الاقتصاد الدائري، وأنواع المعرفة الداخلية التي تحتاجها لتبنيه بفعالية. وابتاع المنهج الوصفي واستناداً إلى بيانات استقصائية شملت 205 مديراً من الشركات الصغيرة والمتوسطة، باستخدام

نمذجة المعادلات الهيكلية، خلصت هذه الدراسة إلى أهمية كلا توجهي التعلم في تعزيز تبني الاقتصاد الدائري داخل المؤسسات، مما يؤدي إلى زيادة الميزة التنافسية. كما تُبرز الحاجة إلى آليات رسمية لبناء المعرفة وأنظمة بيئية داخلية لدعم التغيير المستدام.

تتفق هذه الدراسة مع دراستنا بالمتغير المستقل (الاقتصاد الدائري)، وتختلف معها في المتغير التابع، حيث اعتمدت هذه الدراسة على الميزة التنافسية، بينما ركزت دراستنا على الميزة التنافسية المستدامة، طُبقت كلا الدراستان في الشركات الصناعية إلا أن البيئات مختلفة فدراستنا طُبقت على شركة واحدة في البيئة السورية.

دراسة (Finner *et al.*, 2026) بعنوان:

"Empowering Circular Startups: Unveiling the Blueprint for Circular Business Models"

"تمكين الشركات الناشئة الدائرية: الكشف عن المخطط الأساسي لنماذج الأعمال الدائرية"

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير تصنيف يوضح كيفية دمج الشركات الناشئة لمبادئ الدائرية في نماذج أعمالها، وذلك عبر عرض القيمة، وخلق القيمة، وشبكة القيمة. وبلاستناد إلى مجموعة بيانات تضم 125 شركة ناشئة، وانطلاقاً من نظرية نماذج الأعمال، تجمع الدراسة بين التركيب المفاهيمي والترميز التجريبي وتقييم الخبراء. ويتألف التصنيف الناتج من 10 أبعاد و 48 سمة. وأظهرت نتائج الدراسة كيف تُدمج الشركات الناشئة ذات التوجه الدائري خلق القيمة البيئية والاجتماعية، وتتبنى نماذج الملكية والمبيعات المتوافقة مع أهداف الدائرية، وتعتمد على التعاون بين القطاعات المختلفة للتعويض عن محدودية البنية التحتية. يوفر هذا التصنيف للجهات الفاعلة في النظام البيئي لريادة الأعمال أداة عملية لتقييم احتياجات الشركات الناشئة، وتحديد فجوات الدائرية، وتصميم استراتيجيات دعم مُوجّهة.

تتفق هذه الدراسة مع دراستنا في المتغير المستقل (أنموذج العمل الدائري)، وتختلف في أن هذه الدراسة اعتمدت فقط على هذا الأنموذج وفق دراسة مفاهيمية لتمكين الشركات الناشئة منه، بينما اعتمدت دراستنا المنهج الوصفي لتحديد دور أنموذج العمل الدائري في تعزيز الميزة التنافسية المستدامة (كمتغير تابع)، كما تختلف الدراستان في بيئة التطبيق، حيث طُبقت هذه الدراسة على مجموعة من الشركات الناشئة، بينما طُبقت دراستنا على شركة صناعة التجهيزات المنزلية جود في سورية.

"Circular Economic Business Model For Sustainable SMES Food Security"

"نموذج أعمال الاقتصاد الدائري لتحقيق الأمن الغذائي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

هدفت هذه الدراسة لتطوير نموذج أعمال قائم على الاقتصاد الدائري يهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والاستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الأغذية. من خلال الإجابة على تساؤل مشكلة الدراسة: كيف يمكن للتوجيه الرقمي والتمويل الأخضر والتعاون التجاري أن يُحسن استخدام الموارد، ويُقلّل الهدر، ويُحسن كفاءة سلسلة التوريد في صناعة الأغذية؟ أظهرت النتائج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في باتو وبالي قد بدأت في تبني التقنيات الرقمية ومبادئ الاقتصاد الدائري، مما يُساهم في الأمن الغذائي والاستدامة محلياً. يُعزى أكثر من 70% من العوامل المؤثرة على ممارسات الاقتصاد الدائري والأمن الغذائي إلى عوامل خارجية مثل التمويل الأخضر والتعاون التجاري.

تتفق هذه الدراسة مع دراستنا بالمتغير المستقل (أنموذج العمل الدائري)، وتختلف بالمتغير التابع، حيث اعتمدت هذه الدراسة الأمن الغذائي المستدام، بينما اعتمدت دراستنا الميزة التنافسية المستدامة، وتختلف الدراستان في بيئة التطبيق، حيث طُبقت هذه الدراسة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في باتو وبالي، بينما طُبقت دراستنا في شركة صناعة التجهيزات المنزلية جود.

الإطار النظري:

مفهوم نموذج العمل الدائري:

تركز فكرة نموذج العمل الدائري (Human, 2026, P 495) على أنه نموذج يقوم على مبادئ ترشد المنظمات إلى خلق قيمة طويلة الأجل من خلال تصميم منتجات خالية من النفايات والتلوث، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد والحد من النفايات. ويحسب (Villegas et al., 2026, P 849) هو نظام اقتصادي يستبدل مفهوم نهاية العمر الافتراضي بمبادئ ترميمية من خلال أنشطة الحد من الاستهلاك وإعادة الاستخدام والتدوير في الإنتاج والتداول والاستهلاك وترميم الضرر الناتج عن توليد النفايات.

وهو نظام متجدد يهدف إلى تقليل الهدر إلى أدنى حد من خلال إبطاء وإغلاق وتضييق حلقات الموارد من خلال تصميم منتجات بأقل قدر من الهدر وإطالة عمر المنتج (Wang *et al.*, 2026, P 3). بينما رأى فيه (Block *et al.*, 2026, P 3) نظام متجدد يتم فيه تقليل مدخلات الموارد والنفايات والانبعاثات وتسرب الطاقة إلى أدنى حد ممكن من خلال إبطاء حلقات المواد والطاقة وإغلاقها وتضييقها من خلال نقل سلاسل القيمة إلى أنظمة تُعاد فيها تدوير العناصر والمواد وتجديدها باستمرار في دورات حياة لا نهائية. وبحسب (Naranjo *et al.*, 2026, P2) هو نموذج لإدارة القيمة تتبعه الشركات لخلق القيمة وتقديمها والاستفادة منها مع تقليل استخدام الموارد الخام إلى أدنى حد والحفاظ على المنتجات والموارد قيد الاستخدام لأطول فترة ممكنة.

مبادئ نموذج العمل الدائري:

يمكن تصنيف مبادئ نموذج العمل الدائري إلى ثلاث فئات مختلفة كالآتي. وتجدر الإشارة إلى أن العمليات ليست متعارضة، فغالباً ما تكون العديد من عناصرها مترابطة، بينما في بعض الحالات يمكن للشركات أن تتبنى إستراتيجية تتضمن عمليات دائرية متعددة:

أولاً: استخدام موارد أساسية أقل:

تضمن عملية تقليل استخدام الموارد الحد من استنزاف الموارد من الطبيعة والحفاظ على إنتاجية النظم البيئية من التدهور الذي لحق بها بسبب توسع نموذج العمل الخطي. ويمكن الوصول إلى استخدام موارد أقل من خلال (بن موسى، 2022، ص 37):
إعادة التدوير: وهو إعادة إدخال المواد المتبقية في عمليات الإنتاج بحيث يمكن إعادة صياغتها في منتجات جديدة.

الاستخدام الفعال للموارد: تعتبر كفاءة استخدام الموارد عملية أخرى يمكن أن تؤدي إلى استخدام موارد أولية أقل. ترتبط هذه العملية بمفهوم الإنتاج الأنظف الذي يركز على تحقيق كفاءة موارد المواد والطاقة في العمليات، الذي قد يشمل الاستخدام الدقيق للموارد واستبدال المواد الخطرة أو ذات العمر الافتراضي القصير. يشير الإنتاج الأنظف إلى تحسينات في كل من عمليات الإنتاج الصناعي والمنتجات (Fauske and Meyer, 2026).

استخدام مصادر الطاقة المتجددة: يعتبر الاستخدام المتزايد لمصادر الطاقة المتجددة مطلباً أساسياً للانتقال إلى نموذج العمل الدائري. ففي الوقت الحالي، تهيمن الكتلة الحيوية، والنفايات المتجددة، والطاقة المائية، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسية على مزيج الطاقة المتجددة في العالم (Sularsih *et al.*, 2026).

ثانياً: الحفاظ على أعلى قيمة للمواد والمنتجات:

تتضمن الحفاظ على قيمة المواد والمنتجات التي يعاد تدويرها العديد من العمليات الفرعية الآتية وفق (حكومي وإكرام، 2025، ص 12):

إعادة تصنيع وتجديد وإعادة استخدام المنتجات والمكونات: تُعد إعادة التصنيع، والإصلاح، والتجديد وإعادة الاستخدام طرقاً يتم من خلالها استرداد المنتجات المستخدمة بعد استخدامها ومنحها حياة تالية. في التجديد وإعادة التصنيع، يتم استعادة الأجزاء الأساسية للمنتجات، وذلك للحفاظ على القيمة المضافة للمواد. ورغم ذلك، تمتلك هذه العمليات القدرة على تغيير تدفقات الإيرادات للأعمال لأنها يمكن أن تسمح بكسب دخل ثان أو ثالث (أو أكثر) من بيع المنتج. يتم تطبيق إعادة التصنيع بشكل شائع على أجزاء معينة من المنتجات عالية القيمة مثل أجهزة الكمبيوتر أو السيارات. ترتبط هذه الممارسات ارتباطاً وثيقاً بالتصميم الإيكولوجي (أحمد وأحمد، 2025).

إطالة عمر المنتج: يرتبط إطالة عمر المنتجات بالعمليات الاقتصادية التي تم ذكرها سابقاً، فيمكن تنفيذ الدائرية عبر ممارسات إطالة عمر المنتج. كما في حالة إعادة التصنيع، يتطلب إطالة عمر المنتج تركيزاً متزايداً على مرحلة التصميم لدورة حياة المنتج. ومع ذلك، تتجاوز إطالة عمر المنتج تصميم المنتجات إلى إعادة التصنيع أو إعادة الاستخدام (Reim *et al.*, 2025).

ثالثاً: تغيير أنماط الاستخدام:

تتضمن عملية تغيير أنماط استخدام المنتجات العديد من العمليات، أهمها وفق (لكل، 2025، ص 7):

المنتج كخدمة: يشير المنتج كخدمة إلى مفهوم تقديم المنتج كخدمة ينافس نهج العمل التقليدي لبيع المنتجات الملموسة، حيث يمكن تنفيذ المفهوم من خلال ممارسات التأجير، أو الدفع لكل استخدام. في ظل تقديم المنتج كخدمة، تحتفظ الشركة بملكية المنتج المعني وتتيح للعميل الوصول إلى المنتج. وبهذه الطريقة تحتفظ بالموارد المادية الموجودة تحت تصرفها. يمكن أن

تحقق هذه الممارسة فوائد بيئية، حيث أن النموذج يحفز الشركة على إصلاح وصيانة المنتج قيد الاستخدام لفترة أطول (Finner *et al.*, 2026).

نماذج المشاركة: ترتبط نماذج المشاركة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم نموذج العمل الدائري نظراً لأنها تسعى إلى تقليل استخدام المنتجات، وبالتالي دعم الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد. يمكن أن تسهم نماذج المشاركة أيضاً في إنشاء رأس مال اجتماعي حقيقي وتحسين وعي المجتمع.

التحول في أنماط الاستهلاك: يمكن أن تؤدي التطورات التكنولوجية وكذلك تحسين المعلومات للمستهلكين إلى حدوث تحول في أنماط الطلب. حيث يمكن للشركات تقديم منتجاتها افتراضياً باستخدام القنوات الافتراضية، وأيضاً التواصل بشكل متزايد مع العملاء من خلال إعلانات الويب ورسائل البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث يمكن أن تؤدي هذه التحولات إلى وفورات في الموارد ومكاسب في الإنتاجية والحد من الحاجة إلى استنزاف الموارد في إنتاج منتجات مادية وإنشاء بنى تحتية لنقل المنتجات وتقديمها للمستهلكين.

مفهوم الميزة التنافسية المستدامة:

الميزة التنافسية هي قدرة المنظمة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمنظمات الأخرى العاملة في نفس النشاط (الديب وآخرون، 2023، ص 69). وتعتبر عنها (محفوظ ومنصور، 2025، ص 68) بقدرة المؤسسة على تحقيق التفوق على المنافسين في مجالات السعر أو الجودة، أو تحديد فرص سوقية جديدة قبل أن يفعل المنافسون ذلك، أو من خلال الاستجابة السريعة للتغيرات في حاجات الزبائن.

أما الميزة التنافسية المستدامة: فهي عملية التطوير المستمر للموارد الفريدة والقابليات المتميزة لدى المنظمة للاستجابة للتغيرات السريعة في السوق والتي عن طريقها تستطيع المنظمة التغلب على منافسيها المحتملين والحاليين إضافة الى تحقيق القيمة للعملاء من خلال تقديم المنتجات التي تمثل المفتاح للأداء المستمر على المدى البعيد (حميد، 2025، 161).

وبحسب (أحمد وآخرون، 2025، ص 293) هي قدرة المنظمة على الاستغلال الأمثل لمواردها وإمكانياتها وقدراتها الإبداعية، من خلال الاستمرارية في صياغة وتطبيق أبعاد تمكنها من خلق قيمة فريدة من نوعها من الصعب على المنافسين محاكاتها وتقليدها، مما يجعلها في مركز تنافسي قوي يدعم ريادتها واستدامتها أطول فترة ممكنة في السوق. والميزة التنافسية المستدامة انعكاس لوضع المنظمة مقارنة بالمنافسين الموجودين أو المحتملين من خلال ممارسة

المنظمة لنشاطات جديدة أو ممارسة نفس النشاطات بطريقة مختلفة تهدف إلى إنتاج متميز منفرد بخصائصه، فيصعب تقليده في المدى القريب (Ishaq *et al.*, 2026, p 4).

أبعاد الميزة التنافسية المستدامة:

اتفق غالبية الباحثين الواردة أسماءهم في قائمة مراجع هذا البحث على الأبعاد الآتية للميزة التنافسية المستدامة:

التميز: يعد هذا البعد مؤشراً لقدرة المنظمة على تقديم منتجاتها وتسويقها بكفاءة أكثر من منافسيها بما يرفع من أدائها السوقي ويدعم ميزتها التنافسية، ويركز هذا البعد على تقديم المنظمة مخرجات متميزة عما يقدمه المنافسون من منتجات (هلالي، 2025، ص 218).

سرعة الاستجابة: وهي ركن أساسي في تحقيق الميزة التنافسية والقاعدة الأساسية للمنافسة بين المؤسسات، وتتم من خلال التركيز على خفض المدة الزمنية، والسرعة في إعداد المنتجات، إذ تشير إلى القدرة على تلبية الاحتياجات الجديدة أو الطارئة للعملاء من خلال المرونة في إجراءات ووسائل تقديم المنتج، ومن متطلبات الاستجابة للعملاء هو وقت الاستجابة ويعني تسليم المنتجات في الوقت المتفق عليه دون تأخير (أحمد وآخرون، 2025، 293).

المرونة: تعد المرونة من الأبعاد التنافسية الهامة على مستوى منظمات الأعمال، وذلك لأنها تبرز قدرة المنظمة على التكيف مع متطلبات الزبائن وتوقعاتهم كما أنها ترتكز على الإبداع في تطوير مواردها الداخلية والتكيف مع البيئة الخارجية. وهي مبدأ لتنظيم وتنسيق مختلف الموارد والأنشطة، حيث تساعد المؤسسة على تحقيق التنافس من خلال الانتقال من خطة إلى أخرى، كذلك تمكن المؤسسة من الحصول على ميزة تنافسية مستدامة من خلال تمكين بيئتها، وتحديد الفرص والتهديدات الخارجية، وتحقيق الابتكار من خلال توفير آليات أكثر مرونة في تصميم المنتجات كما تعتمد على تحديد المتغيرات البيئية وتخصيص الموارد اللازمة لاتخاذ أي إجراءات مناسبة تتطلبها الظروف في المستقبل (صالح وكرم، 2025، ص 37).

الموارد القيمة: أي أن تكون الموارد ذات قيمة، بمعنى تمكين المنظمات من تنفيذ وإنشاء الاستراتيجيات التي تعمل على تعزيز وتحسين كفاءتها وفعاليتها عن المنظمات الأخرى (Villegas *et al.*, 2026).

الموارد النادرة: تحديد الموارد غير المتجانسة التي يمكن أن تكون مصادر ميزة تنافسية لأنها بحكم ندرتها، تكون مستحيلة على الشركات الأخرى الحصول عليها (Younas *et al.*, 2026).

الموارد صعبة التقليد: إنها الموارد التي لا يمكن الحصول عليها نتيجة لظروف تاريخية فريدة من المنظمات ولن تتمكن الشركات الأخرى من القيام بها (علوي، 2025، ص 16).

الموارد صعبة الاستبدال: هي الموارد التي لا يوجد مثل لها استراتيجياً بمصادر المنظمة.
قيادة التكلفة: تعد التكلفة أحد أهم العوامل لتحديد الموقف التنافسي للمنظمة وأصبحت الميزة التنافسية للمنظمة مقترنة بما يمكن أن تقدمه إلى عملائها من منتجات تتسم بمستوى عالي من الجودة وبأقل تكلفة ممكنة ورغم أن تخفيض التكلفة تبدو سهلة المال، إلا أنها تتطلب قدرة فائقة على تخفيض التكلفة الى الحد الأدنى وخاصة غير المنظورة إذ إن السيطرة على كلف الجودة تعد الخيار الأصعب والأدق لتخفيض التكلفة وسط المنافسة المتزايدة (نصر وآخرون، 2025، ص 396).

التركيز: هو نهج استراتيجي يهدف إلى التركيز على مجموعة عملاء محددين، وعلى جزء من خط إنتاج، ومنتجات وسوق محدد. وهو قدرة الشركة على استخدام الموارد لاختراق أسواق جديدة وتوسيع النطاق.

رضا العملاء: يعبر رضا العملاء عن مدى قدرة المنتجات التي تقدمها المنظمة على تحقيق توقعات العملاء، حيث يمثل رضا العملاء إحدى النتائج الجوهرية للنشاط التسويقي الذي يعمل كحلقة وصل بين الخطوات المتنوعة لسلوك الشراء لدى المستهلك (حسن وآخرون، 2026، ص 947).

عدم القابلية للتقليد: تشير إلى عدم قدرة المنافسين في السوق على تقليد الميزة التنافسية للمنظمة، ويتحقق ذلك من خلال خصائص الندرة، والقيمة العالية غير المتوافرة للمنظمات الأخرى، والتي لا يمكنها تقليدها بصورة كاملة، وبالتالي فالميزة التنافسية غير القابلة للتقليد: هي تلك التي لا يمكن للمنافسين الحصول عليها أو تقليدها (Dzreke, 2026, P 25).

الكفاءة: تشير الكفاءة إلى تقديم أفضل وأعلى قيمة للزبون مقابل القدر الذي يعتقده الزبون مناسباً لتلك القيمة، كما تعني القدرة على التكيف المستمر مع البيئة والبقاء فيها (البلداوي وآخرون، 2025، ص 33).

الجودة: يقصد بالجودة الخصائص والمواصفات الفريدة التي تتوفر في المنتجات المقدمة والتي تميزها عن غيرها من منتجات المنظمات المنافسة، ومدى توافق وتطابق هذه الخصائص مع المعايير العالمية المحددة (محمود وآخرون، 2025، ص 144).

الابتكار: يعرف الابتكار على أنه قدرة عقلية يحاول فيها الإنسان أن ينتج ويطبق فكرة، وسيلة، أداة، طريقة. ...، لم تكن موجودة من قبل أو تطوير رئيس لها دون تقليد بما يحقق نفعاً للجميع. وتعد القدرة على الابتكار إحدى أهم أبعاد الميزة التنافسية المستدامة في ظل التطورات التكنولوجية الديناميكية التي طرأت على بيئة الأعمال، والذي يشير إلى قدرة المنظمة على تجديد وتطوير المنتجات الحالية وادخال التحسينات المطلوبة، واقتناص الفرص الجديدة والمبتكرة في البيئة الخارجية (الخالدة، 2026، ص 6).

الإبداع: يعتبر الإبداع من سمات المنظمات الناجحة والتميزة، والذي يتمثل بقدرة تلك المنظمات على البقاء والاستمرار في السوق.

الفاعلية: تتصف منظمات الأعمال بالفاعلية عندما تستطيع تحقيق أهدافها من خلال الوسائل المتوفرة لديها، وبالتالي فإن الفاعلية ما هي إلا انعكاس لقدرة المنظمة التفاوضية على استثمار الفرص والحصول على ما تحتاج إليه من موارد بيئية تتسم بالندرة (الشوا، 2025، ص 102).

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي لتوصيف الظاهرة محل الدراسة من أجل جمع البيانات الثانوية من المراجع العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث، باتباع أسلوب دراسة الحالة، كما اعتمدت على أسلوب المسح الإحصائي وذلك من خلال تصميم استبانة أو قائمة استقصاء مناسبة لجمع البيانات الأولية من واقع مجتمع وعينة البحث، كي يتم استخدامها في اختبار فرضيات البحث، باستخدام البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية برنامج spss إصدار 25.

مجتمع وعينة البحث:

مجتمع البحث: يتكون مجتمع البحث من جميع العاملين في شركة جود للصناعات المنزلية، والمقدر عددهم حوالي 4000 عامل في كافة فروعها، حيث رفضت الشركة إعطاء عدد نهائي.

عينة البحث: نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة وتنوع مجالات عمله اعتمد هذا البحث على عينة من المدراء والفنيين ممن يرتبط عملهم مباشرةً بطبيعة هذا البحث وهم (مدراء الإنتاج) (الخاصين

بالمنتجات المنزلية)، مدراء التخطيط والهندسة الصناعية، مدراء الصيانة، والفنيين المرتبط عملهم بالتخطيط للإنتاج والصيانة)، بلغ عدد هؤلاء المدراء والمختصين (70) مفردة.
الدراسة العملية:
أداة الدراسة:

بعد الاطلاع على العديد من الدراسات العربية، والأجنبية التي تناولت كل من نموذج العمل الدائري، والميزة التنافسية المستدامة، وباعتماد على الفرضيات التي تم وضعها للبحث، والإطار النظري الخاص به، قام الباحثون بتصميم استبانة لجمع البيانات الأولية اللازمة للبحث. وقد تمّ الاعتماد في تصميمها على المقاييس المستخدمة في البحوث السابقة، وبما يتفق مع موضوع البحث الحالي، وإطاره النظري. حيث تمّ استخدام مقياس ليكرت الخماسي؛ لقياس مدلول العبارات المستخدمة في الاستبانة، كالآتي: غير موافق بشدة (1)، غير موافق (2)، محايد (3)، موافق (4)، موافق بشدة (5).

اختبار صدق وثبات الاستبيان:

صدق المحتوى: تمّ عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين الأكاديميين. وفي ضوء توجيهاتهم تمت صياغة العبارات والتعديل فيها، وصولاً إلى تحقيق الاستبيان لشروط الملاءمة المطلوبة لقياس متغيرات الموضوع المدروس.

"

اختبار ثبات الاستبيان: تمّ استخدام طريقة معامل ثبات ألفا كرونباخ وكانت النتائج كالآتي:

جدول (1) نتائج اختبار الثبات

المتغيرات	Cronbach's Alpha	N of Items
التصميم الدائري	0.84	5
إطالة عمر المنتج	0.87	5
استعادة الموارد	0.83	5
الميزة التنافسية المستدامة	0.88	7
كامل الاستبانة (ماعداد العمر	0.79	25

المصدر: من نتائج البرنامج الإحصائي SPSS 25

يظهر من الجدول (1) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لكل متغير من متغيرات الدراسة أكبر من 0.70 وهذا يدل على ثبات الاستبيان وصلاحيته للقياس والتحليل.

اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى: H_{01} : لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للتصميم الدائري كأحد أبعاد نموذج العمل الدائري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في شركة جود للصناعات المنزلية.

قام الباحثون بحساب المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد العينة على جميع العبارات

الممثلة لـ **"التصميم الدائري"**، وذلك كما هو وارد في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): المتوسط الكلي لإجابات أفراد العينة على جميع العبارات الممثلة لـ بعد التصميم الدائري				
التصميم الدائري	عدد المفردات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري في المتوسط
	70	4.3536	0.98759	0.12749

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS 25

يبين الجدول رقم (2) أن قيمة المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد العينة على جميع العبارات الممثلة لـ بعد **"التصميم الدائري"** قد بلغت (4.3536)، وهو ما يعني أن إجابات أفراد العينة تميل باتجاه الموافقة الكاملة على اهتمام أفراد العينة محل الدراسة بـ بعد **"التصميم الدائري"** لتحقيق **"الميزة التنافسية المستدامة"**.

ولكن بما أن حساب المتوسط الحسابي ومعرفة قيمته وميله باتجاه الموافقة من عدمها يعد شرطاً لازماً ولكنه غير كافٍ، فقد قام الباحثون باختبار وجود فرق معنوي بين قيمته وقيمة متوسط الحياد (3) في مقياس ليكرت الخماسي المستخدم، وذلك لتباين إمكانية اعتماده كمؤشر للمقارنة حيث تم الاعتماد على اختبار (T-test) لعينة واحدة، وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول (3): اختبار (T-Student) لتحديد معنوية الفرق بين المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد العينة على العبارات الممثلة لـ بعد "التصميم الدائري" ومتوسط الحياد (3)	
One-Sample test	
	Test Value = 3

	T	Df	Sig. (2- tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
متوسط قيم إجابات العبارات الممثلة لبعد "التصميم الدائري"	6.274	69	0.000	1.3536	0.9216	1.7856

المصدر: من إعداد الباحثين بعد الرجوع لنتائج التحليل الاحصائي لبرنامج SPSS 25
يظهر من الجدول (3) أن القيمة الاحتمالية (sig.=0.000) أصغر من مستوى الدلالة
($\alpha=0.05$)، الأمر الذي يعني وجود فروق معنوية بين المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد
العينة على العبارات الممثلة لبعد "التصميم الدائري" ومتوسط الحياد (3) في مقياس ليكرت
الخماسي المستخدم، الأمر الذي يعطي الإمكانية في اعتماد متوسط الحياد (3) في مقياس
ليكرت الخماسي المستخدم للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها.
وبما أن قيمت المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد العينة على العبارات الممثلة لبعد
"التصميم الدائري" تبلغ (4.3536)، وهي بالتالي أكبر من متوسط الحياد (3) في مقياس ليكرت
الخماسي المستخدم، وهذا يعني أن أفراد العينة محل الدراسة يهتمون "بالتصميم الدائري" بدرجة
كبيرة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة. ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحثون تحليل
الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كالآتي:

الجدول (4): معامل الارتباط ومعامل التفسير لاختبار الفرضية الأولى Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.897 ^a	0.574	0.560	0.40861
s: (Predictor Constant), التصميم الدائري				

المصدر: من إعداد الباحثين بعد الرجوع لنتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS 25

دور نموذج العمل الدائري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة

الجدول (5): تحليل التباين لاختبار الفرضية الأولى $ANOVA^a$						
Model		Sum of Square	Df	Mean Square	F	Sig.
	Regression	26.011	1	26.011	238.633	0.000 ^b
	Residual	6.345	68	0.109		
	Total	32.356	69			
Dependent Variable: تحقيق الميزة التنافسية المستدامة						
Predictors: (Constant), التصميم الدائري						

المصدر: من إعداد الباحثين بعد الرجوع لنتائج نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج

SPSS 25

الجدول (6): معاملات الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الأولى $Coefficients^a$					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	2.174	0.174		12.494	0.000
التصميم الدائري	0.660	0.053	0.897	12.452	0.000
a. Dependent Variable: تحقيق الميزة التنافسية المستدامة					

المصدر: من إعداد الباحثين بعد الرجوع لنتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 25

نلاحظ من الجدول (4) أن معامل الارتباط بلغ (0.897) أي 89% وهو يدل على ارتباط طردي وقوي بين المتغير المستقل الفرعي الأول "التصميم الدائري" والمتغير التابع "الميزة التنافسية المستدامة"، وكذلك بلغ معامل التحديد (0.574) وهو يدل على أن المتغير المستقل الفرعي الأول "التصميم الدائري" ينجح في تفسير 57% من تغيرات التابع المتغير "تحقيق

الميزة التنافسية المستدامة". مما يعني أنه يوجد دور ذو دلالة إحصائية لاستخدام التصميم

الدائري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في الشركة محل الدراسة.

ونلاحظ من الجدول (5) أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.=0.000) أصغر من مستوى الدلالة

(0.05)، ومن الجدول (6) نلاحظ أن الحد الثابت (Constant) أو a هو 2.174 وأن معامل

الانحدار أو b هو 0.660 وبناءً عليه يمكن صياغة معادلة الانحدار البسيط: (التصميم

الدائري= x_1) (تحقيق الميزة التنافسية المستدامة y)

$$y = 2.174 + 0.660x_1$$

وبناءً عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي نقول: يوجد دور ذو دلالة

إحصائية للتصميم الدائري كأحد أبعاد نموذج العمل الدائري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة

في شركة جود للصناعات المنزلية.

اختبار الفرضية الثانية: H_{02} : لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لإطالة عمر المنتج كأحد أبعاد

نموذج العمل الدائري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في شركة جود للصناعات المنزلية.

قام الباحثون بحساب المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد العينة على جميع العبارات

الممثلة لبعد "إطالة عمر المنتج"، وذلك كما هو وارد في الجدول التالي:

الجدول رقم (7): المتوسط الكلي لإجابات أفراد العينة على جميع العبارات الممثلة لمتغير "إطالة عمر المنتج"				
إطالة عمر المنتج	عدد المفردات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري في المتوسط
	70	3.9357	0.93423	0.12061

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS 25

يبين الجدول رقم (7) أن قيمة المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد العينة على جميع

العبارات الممثلة لبعد "إطالة عمر المنتج" قد بلغت (3.9357)، وهو ما يعني أن إجابات أفراد

العينة تميل باتجاه الموافقة على اهتمام أفراد العينة محل الدراسة "إطالة عمر المنتج" لتحقيق

"الميزة التنافسية المستدامة".

ولكن بما أن حساب المتوسط الحسابي ومعرفة قيمته وميله باتجاه الموافقة من عدمها

يعد شرطاً لازماً ولكنه غير كافٍ، فقد قام الباحثون باختبار وجود فرق معنوي بين قيمته وقيمة

متوسط الحياد (3) في مقياس ليكرت الخماسي المستخدم، وذلك لتباين إمكانية اعتماده كمؤشر للمقارنة حيث تم الاعتماد على اختبار (T-test) لعينة واحدة، وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول (8): اختبار (T-Student) لتحديد معنوية الفرق بين المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد العينة على العبارات الممثلة لبعد "إطالة عمر المنتج" ومتوسط الحياد (3)						
One-Sample test						
	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2- tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
متوسط قيم إجابات العبارات الممثلة لبعد "إطالة عمر المنتج"	7.689	69	0.000	0.9357	0.6925	1.1789

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS 25 يظهر من الجدول (8) أن القيمة الاحتمالية (sig.=0.000) أصغر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، الأمر الذي يعني وجود فروق معنوية بين المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد العينة على العبارات الممثلة لمتغير "إطالة عمر المنتج" ومتوسط الحياد (3) في مقياس ليكرت الخماسي المستخدم، الأمر الذي يعطي إمكانية في اعتماد متوسط الحياد (3) في مقياس ليكرت الخماسي المستخدم للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها. وبما أن قيمت المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد العينة على العبارات الممثلة لمتغير "إطالة عمر المنتج" تبلغ (3.9357)، وهي بالتالي أكبر من متوسط الحياد (3) في مقياس ليكرت الخماسي المستخدم، وهذا يعني أن أفراد العينة محل الدراسة يهتمون ببعد "إطالة عمر المنتج" بدرجة جيدة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة.. ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحثون تحليل الانحدار الخطي، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (9): معاملات الارتباط ومعامل التفسير لاختبار الفرضية الثانية Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.851 ^a	0.510	0.509	0.17316
Predictors: (Constant), إطالة عمر المنتج				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS

25

الجدول (10): تحليل التباين لاختبار الفرضية الثانية ANOVA ^a						
Model		Sum of Square	Df	Mean Square	F	Sig.
	Regression	31.217	1	31.217	164.300	0.000 ^b
	Residual	1.139	68	0.019		
	Total	32.356	69			
Dependent Variable: تحقيق الميزة التنافسية المستدامة						
Predictors: (Constant), إطالة عمر المنتج						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS

25

الجدول (11): معاملات الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الثانية Coefficients ^a					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		

دور نموذج العمل الدائري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة

1 (Constant)	0.229	0.115		1.991	0.000
إطالة عمر المنتج	0.650	0.030	0.857	21.667	0.000
a. Dependent Variable: تحقيق الميزة التنافسية المستدامة					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

25

نلاحظ من الجدول (9) أن معامل الارتباط بلغ (0.851) أي 85% أي هو يدل على ارتباط طردي وقوي بين المتغير المستقل الفرعي الثاني "إطالة عمر المنتج" والمتغير التابع "تحقيق الميزة التنافسية المستدامة"، وكذلك بلغ معامل التحديد (0.510) وهو يدل على أن المتغير مستقل الفرعي "إطالة عمر المنتج" ينجح في تفسير 51% من تغيرات التابع المتغير "تحقيق الميزة التنافسية المستدامة". مما يعني أنه يوجد دور ذو دلالة إحصائية لاستخدام بعد إطالة عمر المنتج في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في الشركة محل الدراسة.

ونلاحظ من الجدول (10) أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.=0.000) أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، ومن الجدول (11) أن الحد الثابت (Constant) أو a هو 0.229 وأن معامل الانحدار أو b هو 0.650 وبناءً عليه يمكن صياغة معادلة الانحدار البسيط: (إطالة عمر المنتج = x_2) (تحقيق الميزة التنافسية المستدامة = y)

$$y = 0.229 + 0.650x_2$$

وبناءً عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: يوجد دور ذو دلالة إحصائية لبعد إطالة عمر المنتج كأحد أبعاد نموذج العمل الدائري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في شركة الجود للصناعات المنزلية.

4-6-3 اختبار الفرضية الثالثة: H_{03} : لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لاستعادة الموارد كأحد أبعاد نموذج العمل الدائري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في شركة جود للصناعات المنزلية.

قام الباحثون بحساب المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد العينة على جميع العبارات الممثلة لبعد "استدامة الموارد"، وذلك كما هو وارد في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): المتوسط الكلي لإجابات أفراد العينة على جميع العبارات الممثلة لبعد "استعادة الموارد"				
استعادة الموارد	عدد المفردات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري في المتوسط
	70	3.0833	0.91365	0.11795

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS 25
يبين الجدول رقم (12) أن قيمة المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد العينة على جميع العبارات الممثلة لمتغير "استعادة الموارد" قد بلغت (3.0833)، وهو ما يعني أن إجابات أفراد العينة تميل باتجاه الحياد على اهتمام أفراد العينة محل الدراسة ببعد "استعادة الموارد" لتحقيق "الميزة التنافسية المستدامة".

ولكن بما أن حساب المتوسط الحسابي ومعرفة قيمته وميله باتجاه الموافقة من عدمها يعد شرطاً لازماً ولكنه غير كافٍ، فقد قام الباحثون باختبار وجود فرق معنوي بين قيمته وقيمة متوسط الحياد (3) في مقياس ليكرت الخماسي المستخدم، وذلك لتباين إمكانية اعتماده كمؤشر للمقارنة حيث تم الاعتماد على اختبار (T-test) لعينة واحدة، وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول (13): اختبار (T-Student) لتحديد معنوية الفرق بين المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد العينة على العبارات الممثلة لبعد "استعادة الموارد" ومتوسط الحياد (3)						
One-Sample test						
متوسط قيم إجابات العبارات الممثلة لبعد "استعادة الموارد"	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	7.499	69	0.000	1.08333	0.7953	1.3713

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS 25

يظهر من الجدول (13) أن القيمة الاحتمالية ($\text{sig.}=0.000$) أصغر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، الأمر الذي يعني وجود فروق معنوية بين المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد العينة على العبارات الممثلة لبعد "استعادة الموارد" ومتوسط الحياد (3) في مقياس ليكرت الخماسي المستخدم، الأمر الذي يعطي الإمكانية في اعتماد متوسط الحياد (3) في مقياس ليكرت الخماسي المستخدم للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها.

وبما أن قيمت المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد العينة على العبارات الممثلة لمتغير "استعادة الموارد" تبلغ (3.0833)، وهي بالتالي تساوي تقريباً متوسط الحياد (3) في مقياس ليكرت الخماسي المستخدم، وهذا يعني أن أفراد العينة محل الدراسة محايدون حول بعد "استعادة الموارد" في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة

ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحثون تحليل الانحدار الخطي، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (14): معامل الارتباط ومعامل التفسير لاختبار الفرضية الثالثة Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.741 ^a	0.450	0.441	0.14543
Predictors: (Constant), استعادة الموارد				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

الجدول (15): تحليل التباين لاختبار الفرضية الثالثة ANOVA ^a					
Model	Sum of Square	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	31.552	1	31.552	242.707	0.000 ^b
Residual	0.804	68	0.013		

	Total	32.356	69		
a. Dependent Variable: تحقيق الميزة التنافسية المستدامة					
Predictors: (Constant), استعادة الموارد					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS

25

الجدول (16): معاملات الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الثالثة ^a Coefficients ^a					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	0.199	0.100		1.99	0.041
استعادة الموارد	0.600	0.025	0.788	24	0.000
a. Dependent Variable: تحقيق الميزة التنافسية المستدامة					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS

25

نلاحظ من الجدول (14) أن معامل الارتباط بلغ (0.741) أي 85% أي هو يدل على ارتباط طردي وجيد بين المتغير المستقل الفرعي الثالث "استعادة الموارد" والمتغير التابع "تحقيق الميزة التنافسية المستدامة"، وكذلك بلغ معامل التحديد (0.450) وهو يدل على أن المتغير المستقل الفرعي "استعادة الموارد" ينجح في تفسير 45% من تغيرات التابع المتغير "تحقيق الميزة التنافسية المستدامة". مما يعني أنه يوجد دور ذو دلالة إحصائية لاستخدام بعد استعادة الموارد في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في الشركة محل الدراسة.

ونلاحظ من الجدول (15) أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.=0.000) أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، ومن الجدول (16) أن الحد الثابت (Constant) أو a هو 0.199 وأن معامل

الانحدار أو b هو 0.600 وبناءً عليه يمكن صياغة معادلة الانحدار البسيط: (استعادة الموارد x_3) (تحقيق الميزة التنافسية المستدامة y)

$$y = 0.199 + 0.600x_3$$

وبناءً عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: يوجد دور ذو دلالة إحصائية لاستعادة الموارد كأحد أبعاد نموذج العمل الدائري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في شركة جود للصناعات المنزلية.

اختبار الفرضية الرئيسية: H_0 : لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لأبعاد نموذج العمل الدائري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في شركة جود للصناعات المنزلية.

قام الباحثون بحساب المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد العينة على جميع العبارات الممثلة للمتغير المستقل "نموذج العمل الدائري"، وذلك كما هو وارد في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): المتوسط الكلي لإجابات أفراد العينة على العبارات الممثلة لمتغير المستقل "نموذج العمل الدائري"				
نموذج العمل الدائري	عدد المفردات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري في المتوسط
	70	3.8413	1.01045	0.15977

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS 25 يبين الجدول رقم (17) أن قيمة المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد العينة على جميع العبارات الممثلة للمتغير المستقل "نموذج العمل الدائري" قد بلغت (3.8413)، وهو ما يعني أن إجابات أفراد العينة تميل باتجاه الموافقة على اهتمام أفراد العينة محل الدراسة "بنموذج العمل الدائري" في تحقيق "الميزة التنافسية المستدامة".

ولكن بما أن حساب المتوسط الحسابي ومعرفة قيمته وميله باتجاه الموافقة من عدمها يعد شرطاً لازماً ولكنه غير كافٍ، فقد قام الباحثون باختبار وجود فرق معنوي بين قيمته وقيمة متوسط الحياد (3) في مقياس ليكرت الخماسي المستخدم، وذلك لتباين إمكانية اعتماده كمؤشر للمقارنة حيث تم الاعتماد على اختبار (T-test) لعينة واحدة، وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول (18): اختبار (T-Student) لتحديد معنوية الفرق بين المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد العينة على العبارات الممثلة لمتغير المستقل "نموذج العمل الدائري" ومتوسط الحياد (3)						
One-Sample test						
متوسط قيم إجابات العبارات الممثلة للمتغير المستقل "نموذج العمل الدائري"	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	4.640	69	0.000	0.74125	0.4181	1.0644

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS 25 يظهر من الجدول (18) أن القيمة الاحتمالية ($\text{sig.}=0.000$) أصغر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، الأمر الذي يعني وجود فروق معنوية بين المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد العينة على العبارات الممثلة للمتغير المستقل "نموذج العمل الدائري" ومتوسط الحياد (3) في مقياس ليكرت الخماسي المستخدم، الأمر الذي يعطي الإمكانية في اعتماد متوسط الحياد (3) في مقياس ليكرت الخماسي المستخدم للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها. وبما أن قيمت المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد العينة على العبارات الممثلة للمتغير المستقل "نموذج العمل الدائري" تبلغ (3.8413)، وهي بالتالي أكبر من متوسط الحياد (3) في مقياس ليكرت الخماسي المستخدم، وهذا يعني أن أفراد العينة محل الدراسة يهتمون "بنموذج العمل الدائري" بدرجة جيدة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة. ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحثون تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

دور نموذج العمل الدائري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة

الجدول (19): معامل الارتباط ومعامل التفسير لاختبار الفرضية الرئيسية Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.851 ^a	0.660	0.655	0.11591
a. Predictors: (Constant), نموذج العمل الدائري				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

25

الجدول (20): تحليل التباين لاختبار الفرضية الرئيسية $ANOVA^a$						
Model		Sum of Square	Df	Mean Square	F	Sig.
	Regression	31.872	3	31.872	384.00	0.000 ^b
	Residual	0.484	66	0.0083		
	Total	32.356	69			
a. Dependent Variable: تحقيق الميزة التنافسية المستدامة						
b. Predictors: (Constant), نموذج العمل الدائري						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

25

الجدول (21): معاملات الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية ^a Coefficients					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		

40

1 (Constant)	0.230	0.117		1.97	0.000
التصميم الدائري	0.381	0.040	0.776	9.54	0.000
إطالة عمر المنتج	0.370	0.115	0.524	3.22	0.000
استعادة الموارد	0.249	0.112	0.441	2.23	0.000
a. Dependent Variable: تحقيق الميزة التنافسية المستدامة					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS

25

نلاحظ من الجدول (19) أن معامل الارتباط بلغ (0.851) بالمئة أي 85% أي هو يدل على ارتباط طردي وقوي جداً بين المتغير المستقل "نموذج العمل الدائري" والمتغير التابع "تحقيق الميزة التنافسية المستدامة"، وكذلك بلغ معامل التحديد (0.660) وهو يدل على أن المتغير مستقل "نموذج العمل الدائري" ينجح في تفسير 66% من تغيرات المتغير التابع "تحقيق الميزة التنافسية المستدامة". مما يعني أنه يوجد دور ذو دلالة إحصائية لاستخدام نموذج العمل الدائري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في الشركة محل الدراسة.

ونلاحظ من الجدول (20) أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.=0.000) أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، ومن الجدول (21) نلاحظ أن الحد الثابت (Constant) أو a هو 0.230 وأن معامل الانحدار أو b هو 0.381 المرتبطة بالتصميم الدائري، ومن قيمة معامل الانحدار 0.370 المرتبطة بإطالة حياة المنتج، وان معامل الانحدار 0.249 المرتبطة باستعادة الموارد، ومما سبق يمكن صياغة معادلة الانحدار المتعدد:

(التصميم الدائري= x_1) (إطالة حياة المنتج= x_2) (استعادة الموارد= x_3) (تحقيق الميزة التنافسية المستدامة= y)

$$y = 0.230 + 0.381x_1 + 0.370x_2 + 0.249x_3$$

وبناءً عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: يوجد دور ذو دلالة إحصائية لنموذج العمل الدائري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في شركة جود للصناعات المنزلية.

النتائج:

- 1) يوجد دور ذو دلالة إحصائية لبُعد التصميم الدائري للمنتج كأحد أبعاد نموذج العمل الدائري في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في شركة جود للصناعات المنزلية.
- 2) يوجد دور ذو دلالة إحصائية لبُعد إطالة عمر المنتج كأحد أبعاد نموذج العمل الدائري في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في شركة جود للصناعات المنزلية.
- 3) يوجد دور ذو دلالة إحصائية لبُعد استعادة الموارد كأحد أبعاد نموذج العمل الدائري في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في شركة جود للصناعات المنزلية.
- 4) يوجد دور ذو دلالة إحصائية لنموذج العمل الدائري في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة لدى شركة جود للصناعات المنزلية.
- 5) البُعد صاحب الأثر الأكبر في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة هو بعد التصميم الدائري يليه بُعد إطالة عمر المنتج، ثم بُعد استعادة الموارد.

الاستنتاجات:

في نهاية البحث توصل الباحثون إلى الاستنتاجات الآتية:

- 1) هناك ملامح قوية لاستخدام نموذج العمل الدائري في الشركة محل الدراسة.
- 2) استخدام نموذج العمل الدائري يمنح الشركة ميزة تنافسية قوية في السوق السورية واعتمادية كبيرة لمنتجاتها.
- 3) فيما يخص بُعد استعادة الموارد جاءت إجابات أفراد العينة عن الأسئلة الخاصة بهذا المحور تميل للحياد ويفسر الباحثون هذا الحياد بأن هناك سياسة مُعلنة من قبل الشركة تخص استعادة الموارد، ولكن بالحقيقة لا يتم الالتزام جدياً بهذه السياسة، لذلك لم يتمكن أفراد العينة من تقديم إجابة واضحة في هذا الخصوص وهذه نقطة ضعف لدى الشركة.

التوصيات:

من خلال ما تمّ التوصل إليه من نتائج، يوصي الباحثون بالآتي:

- 1) ضرورة قيام المسؤولين بالشركة بتوضيح مفهوم نموذج العمل الدائري بطريقة موسعة أكثر للعاملين في الشركة وخاصة العاملين الجدد.

- (2) إخضاع العاملين في الشركة وخاصة في مجال الهندسة الصناعية لدورات تدريبية مكثفة حول التصميم الدائري، وتكنولوجيا إطالة عمر المنتج نظراً لحدثة هذه المفاهيم وسرعة تقادم معلوماتها مع عصر الذكاء الاصطناعي التوليدي.
- (3) قيام الشركة محل الدراسة بالاهتمام أكثر بموضوع استعادة الموارد كونه كان البعد ذو التأثير النسبي الأقل بين أبعاد نموذج العمل الدائري، وتوضيح سياسة الشركة الحقيقية تجاه هذا البعد بما لا يترك مجال للشك.
- (4) إخضاع العاملين في مجال المبيعات في الشركة لدورة تدريبية تمكنهم من شرح دور نموذج العمل الدائري الذي تنتهجه الشركة في تمييز منتجاتها للعملاء.
- (5) العمل على تحديث الآلات الموجودة في الشركة بالشكل الذي يخدم فلسفة العمل الدائري خاصة بعد إزالة العقوبات التي كانت تُعيق إدخال الآلات والمكنات الحديثة للبلد.

المراجع:

المراجع العربية:

- أحمد، آلاء عبد الأمير؛ أحمد، سالي إبراهيم (2025). أنظمة الإنتاج الدائرية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة: بحث تحليلي لآراء عينة من العاملين في شركة بوير. *مجلة الريادة للمال والأعمال*. المجلد (6)، العدد (4)، ص 203-203.
- أحمد، محمد نمر علي؛ جابر، حازم رشيد عبد الوكيل؛ مجلع، هدر صموئيل معزوز (2025). تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على تحسين الميزة التنافسية المستدامة دراسة تطبيقية على عملاء الشركة المصرية للاتصالات بقطاع جنوب الصعيد. *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*. المجلد (39)، العدد (10)، ص 282-313.
- بن موسى، نبيل (2022). دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة التنويع الاقتصادي*. المجلد (3)، العدد (1)، ص 32-48. الجزائر.
- البلداوي، شاكر عبد الكريم؛ الكواز، صلاح مهدي؛ الدمي، أحمد ناصر عباس (2025). دور التكامل بين تقنيتي التكلفة المستهدفة الخضراء وموازنة دورة حياة المنتج الموجهة بالوقت في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة. *مجلة الإدارة والاقتصاد*. المجلد (50)، العدد (148)، ص 31-45. العراق.

- حكومي، بشرى تقوى؛ إكرام، حمومي (2025). الاقتصاد الدائري كاستراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة حالة مؤسسة polyrec-وهران. رسالة ماجستير في جامعة بلحاج بوشعيب لعين تموشنت، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر.
- حميد، محمود فوزي (2025). استراتيجيات التسويق التنافسية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في البنوك التجارية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية في العراق. *المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية*. المجلد (4)، العدد (1)، ص 153-172، العراق.
- حسن، عبد العزيز علي؛ همام، محمد همام علي عبد الرحمن؛ عشري، تامر إبراهيم (2026). تأثير التسويق الشمولي على تحقيق الميزة التنافسية المستدامة دراسة ميدانية على شركات صناعة السيراميك في مصر. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية*. المجلد (7)، العدد (1)، ص 944-971.
- الخوالدة، رياض (2026). دور إدارة الموارد البشرية الخضراء في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة: دراسة ميدانية في شركات الصناعات الغذائية الأردنية الدور الوسيط لرأس المال البشري. *المجلة العربية للإدارة*. المجلد (47)، العدد (5)، ص 1-24.
- الديب، شذى طلال؛ شحود، أحمد؛ إبراهيم، رنا (2023). دور الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة مسحية لفنادق الأربع نجوم في محافظة طرطوس. *مجلة جامعة حمص*، المجلد (45)، العدد (14)، ص 57-86.
- الشوا، سناء هاشم (2025). دور إستراتيجية المحيط الأزرق في تعزيز الميزة التنافسية المستدامة (دراسة حالة: شركة طروادة للنقل والشحن). *مجلة جامعة حماة*. المجلد (8)، العدد (2)، ص 94-109.
- صالح، فنيط، كرم، بن عزيزة (2025). أثر القيادة الإستراتيجية في الميزة التنافسية المستدامة دراسة حالة مؤسسة الخزف الصحي الميلية. رسالة ماجستير في جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة موارد بشرية، الجزائر.

- علوي، شيماء محمد (2025). البراعة التنظيمية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة دراسة ميدانية على قطاع البترول. *مجلة البحوث الإدارية*. المجلد (43)، العدد (2)، ص 1-36.
- لكل، محمد عبد النور (2025). دور الاقتصاد الدائري في تعزيز استدامة القطاع الصناعي: دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز مديرية التوزيع لغرداية. رسالة ماجستير في جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- محمود، ساوين قادر؛ كريم، فريدون نزار؛ النعيمي، باسمة فالح (2025). أثر استخدام منتجات التكنولوجيا المالية في تعزيز الميزة التنافسية المستدامة دراسة تحليلية في المصارف العراقية العاملة في إقليم كردستان العراق. *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، المجلد (21)، العدد (83)، ص 136-157.
- محفوض، روان فؤاد؛ منصور، ديماء عدنان (2025). جودة الخدمة وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة مطاعم دمشق (سيليينا وبيت ياقوت أنودجا). *مجلة جامعة حمص*، المجلد (47)، العدد (14)، ص 57-88.
- نصر، محمد رباب؛ الصاوي، وائل زكريا؛ حسيب، السيد أحمد فتحي (2025). دور الواقع المعزز في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة: دراسة تطبيقية على عملاء شركات الهواتف المحمولة بمصر. *مجلة البحوث المالية والتجارية*. المجلد (26) العدد (3)، ص 391-419. مصر.
- هلال، محمود محمد أحمد عبد الرحمن (2025). العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لمؤسسات رعاية المسنين. *مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية*. المجلد (20)، العدد (1)، ص 199-256.

المراجع الأجنبية:

- Block, Jörn; Clauss, Thomas; Franco, Matheus; Lemcke, Timo; Speth, Hubert (2026). Dynamic Capabilities as Drivers of Circular Business Models: Exploring Direct and Indirect Relationships.

Journal of Product Innovation Management. Vol. (1), No. (1), P 1-26.

- Dzreke, Simon Suwanzy (2026). Beyond the linear lock: Embedding material intelligence into the business model canvas for competitive circular advantage. *Contemporary Perspectives*, Vol. (2), No. (1), P 21-40.
- Finner, Ann-Sophie; Eckert, Linda Sagnier; Terzidis, Orestis (2026). Empowering Circular Startups: Unveiling the Blueprint for Circular Business Models. *Business Strategy and the Environment*. Vol. (1), No. (1), P1-20.
- Fauske, Ida Matilde; Meyer, Marit Breivik (2026). Transitioning to Circular Business Models in the Process Industry: The Role of Circular Economy Innovation Projects. *Circular Economy and Sustainability*, Vol. (6), No. (62), P 1-19.
- Human, Simeon (2026). Leveraging Circular Business Models to Achieve Living Incomes for Ivorian Cocoa Farmers. *Journal of Circular Economy*, Vol. (4), No. (1), P 494-518.
- Ishaq, Shamaila; Tanveer, Umair; Hoang, Thinhgia; Seuring, Stefan (2026). Circular Design Strategies Unleashed: Competitiveness and the Journey Towards Circular Manufacturing Businesses. *Business Strategy and the Environment*, Vol. (1), No. (1), P 1-20.
- Naranjo, David Ramírez; Arias, Jhon; Roldán, Brigitte; Vásquez, Felipe; Díaz, Slendy (2026). Measuring circular business-model maturity in packaging & containers: a context-aware frame work

- and baseline for Colombia. Environmental Research communication. Vol. (1), No. (1), P 1–17.
- Reim, Wiebke; Tabares, Sabrina; Parida, Vinit (2025). Small and Medium–Sized Enterprises and the Circular Economy: Leveraging Ecosystem Strategies for Circular Business Model Implementation. *Organization & Environment Journal*, Vol. (38), No. (2), P 257 – 283.
 - Sularsih, Hermi; Risnaningsih, Risnaningsih; Ekasari, Luh Dina (2026). Circular Economic Business Model for Sustainable SMES Food Security. *Financial and Credit Activity: Problems of Theory and Practice*. Vol. (1), No. (66), P 307–325.
 - Villegas, Francisco; Markovic, Stefan; Sancha, Cristina; Davcik, Nebojsa S; Sharma, Piyush; Llonch, Joan (2026). Circular Economy: The Key Link Between Learning Orientations and Competitive Advantage in Small and Medium– Sized Enterprises. *Business Strategy and the Environment*, Vol. (35), No. (1), P 848– 862.
 - Wang, Jian; Chaudhary, Sanjay; Kamal, Muhammad Mustafa; Almasabi, Salwa Saleh; Remsei, Sándor (2026). AI– Enabled Circular Business Model Transition for Mitigating Climate Change: A Natural Resource– Based View Perspective on Business Strategies. *Business Strategy and the Environment*, Vol. (1), No. (23), P 1–23.
 - Younas, Nimra; Ejaz, Faisal; Jagirani, Tahir Saeed; Alwadi, Belal Mahmoud; Ejaz, Sarmad; Hossain, Md Billal (2026). Leveraging Digital Transformation for Green Competitive Advantage:

Synergistic Role of Circular Economy Practices and Environmental Performance. *International Journal of Energy Economics and Policy*, Vol. (16), No. (1), P 1057-1067.

قائمة الاستقصاء

استبيان بحث ميداني: سيادة الأستاذة الفاضلة / الأستاذ الفاضل

تحية طيبة وبعد.....

نتشرف بأن نضع بين أيديكم استبيان لدراسة بعنوان: (دور نموذج العمل الدائري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة دراسة ميدانية على شركة جود للأدوات المنزلية)، ونرجو التكرم بتعبئة كافة أقسام الاستبيان وبيان الرأي باختيار الإجابة المناسبة وذلك بوضع إشارة في الخانة التي تعبر عن رأيك التي تعكس الواقع الفعلي من وجهة نظركم بحيث يتم اختيار إجابة واحدة من الإجابات الموجودة أمام كل سؤال.

مع الرجاء أخذ العلم أن استكمال الإجابة عن كافة عبارات الاستبيان وإنّ الدقة في الإجابة ستتعكس بالتأكيد على دقة النتائج التي سيتم التوصل لها، علماً بأن كافة عبارات الاستبيان والدقة بأن كافة المعلومات الواردة في الاستبيان ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين حسن تعاونكم وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

يُرجى وضع إشارة (X) في الخانة التي تراها مناسبة حسب الوحدة الإدارية التي تعمل بها

المتغيرات الديموغرافية		
الجنس	ذكر	
	أنثى	
العمر	أقل من (25)	
	من (25) إلى (34)	
	من (35) إلى (44)	
	من (45) إلى (54)	
	من (55) فأكثر	
المؤهل العلمي	شهادة ثانوية فما دون	
	معهد متوسط	
	شهادة جامعية	
	ماجستير	
	غير ذلك	
الخبرة العملية في الشركة	أقل من (5) سنوات	
	من (5) إلى (15) سنوات	
	من (16) إلى (25) سنة	
	من (26) إلى (35) سنة	
	أكثر من (35) سنة	
الصفة الوظيفية	إدارة عليا (مدير عام ومعاونيه)	
	إدارة وسطى (رؤساء دوائر وأقسام)	
	فني	

البيان	غير موافق بشدة 1	غير موافق 2	محايد 3	موافق 4	موافق بشدة 5
المتغير المستقل: نموذج العمل الدائري					
البعد الأول: التصميم الدائري (تصميم المنتج من البداية ليكون مستداماً)					
1- يتم تصميم أجزاء منتجات الشركة بشكل نمطي بحيث يمكن استبدال الجزء التالف فقط دون الحاجة لتغيير المنتج بالكامل.					
2- يتم تصميم المنتجات بحيث يسهل فكها وتحديث أجزائها دون الحاجة لاستبدال المنتج بالكامل.					
3- تحرص الشركة على تقليل عدد المركبات المعقدة التي تعيق عملية التدوير لاحقاً.					
4- يخضع تصميم المنتج لاختبارات قاسية لضمان صموده أمام الاستهلاك المكثف لفترات زمنية طويلة.					
5- يتم تصميم المنتج ليكون عابراً للزمن من الناحية الجمالية والوظيفية لتجنب التقادم العاطفي لدى المستهلك.					

البعد الثاني: إطالة عمر المنتج (الحفاظ على قيمة المنتج لأطول فترة ممكنة)				
				6- توفر الشركة خدمات صيانة دورية لتشجيع العملاء على الإصلاح بدلاً من الاستبدال.
				7- توفر الشركة قطع غيار أصلية بأسعار تشجع العملاء على الإصلاح بدلاً من الاستبدال.
				8- تتبنى المنظمة نموذج إعادة التصنيع لإعادة المنتجات القديمة إلى حالة تبدو فيها كالجديدة.
				9- تقدم الشركة ضمانات طويلة الأمد تعكس ثقتها في متانة واستدامة منتجاتها.
				10- تعمل الشركة على توفير تحديثات (سواء برمجية أو مادية) للمنتجات الحالية لضمان مواكبتها للتطور.
البعد الثالث: استعادة الموارد (يركز على العمليات التي تلي استهلاك المنتج التدوير والاسترجاع)				
				11- تمتلك الشركة أنظمة فعالة لاستعادة النفايات الناتجة عن العمليات الإنتاجية.
				12- توجد قنوات واضحة لاستلام المنتجات من المستهلكين بعد انتهاء عمرها الافتراضي.

دور نموذج العمل الدائري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة

					13- تتعاون الشركة مع شركات متخصصة لضمان تحويل النفايات غير القابلة للاستخدام إلى مواد خام ثانوية.
					14- تطبق الشركة تقنيات متطورة لفرز ومعالجة المواد المستردة لضمان جودتها.
					15- تمتلك الشركة أنظمة فعالة لإعادة استخدام النفايات المسترجعة كمدخلات.
المتغير التابع: الميزة التنافسية المستدامة					
					16- يساهم نموذج العمل الحالي في خفض تكاليف الإنتاج على المدى الطويل.
					17- ينعكس خفض التكاليف بمرونة سعرية لمنتج الشركة يحقق تفوق على المنافسين.
					18- تحقق الشركة كفاءة عالية في استخدام الموارد مقارنةً بالمنافسين.
					19- تنجح الشركة في اختراق أسواق جديدة بفضل نظام عملها.
					20- تمتلك الشركة قدرة عالية على التكيف والاستجابة لمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية.
					21- تمتلك الشركة سمعة ذهنية قوية لدى العملاء.

مع جزيل الشكر والامتنان

أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة

قياسية خلال المدة 1990-2023

د. يسيرة دريباتي¹ عبير محسن حسن²

الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية خلال المدة 1990-2023، بالاعتماد على نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بوصفهما مؤشرين تابعين للعمق المالي المصرفي، وعلى مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر رأس المال البشري، والإنفاق العام على التعليم، ومعدل البطالة، ومعدل المشاركة في القوى العاملة بوصفها متغيرات مستقلة مفسرة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في بناء الإطار النظري، والمنهج القياسي في الإطار التطبيقي باستخدام بيانات سنوية ثانوية منشورة في قاعدة بيانات البنك الدولي، مع إرفاق بيانات الدراسة في الملحق وتحديد مصدرها الإلكتروني. وتم توظيف الإحصاءات الوصفية، واختبار فيليبس-بيرون لجذر الوحدة، واختبار جوهانسن للتكامل المشترك، ثم تقدير نموذج الانحدار غير المرتبط ظاهرياً SUR على الفروق الأولى للمتغيرات، نظراً لوجود معادلتين مترابطتين للعمق المالي المصرفي هما معادلة الودائع ومعادلة الائتمان. وأظهرت النتائج أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول، وأنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات معادلتين الدراسة، بما يشير إلى أن العلاقة المقدرة تتركز في الأجل القصير. كما بينت النتائج أن التغير في مؤشر التنمية البشرية له أثر موجب ومعنوي في كل من نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين ظهر أثر غير متمائل لمتغيرات سوق العمل بين معادلتين الودائع والائتمان، ولم يثبت للإنفاق العام على التعليم أثر معنوي مباشر. وتوصلت الدراسة إلى أن تعميق القطاع المصرفي في سورية لا يرتبط بالمحددات المالية وحدها، بل يتطلب رفع كفاءة التنمية البشرية، وتحسين قابلية سوق العمل لتوليد دخول مستقرة، وتطوير سياسات مصرفية قادرة على تحويل المدخرات إلى ائتمان إنتاجي.

الكلمات المفتاحية: العمق المالي المصرفي - التنمية البشرية - رأس المال البشري - سوق العمل.

¹ أستاذ- قسم الإحصاء والبرمجة- كلية الاقتصاد - جامعة اللاذقية

² طالبة دكتوراه - قسم الإحصاء والبرمجة- كلية الاقتصاد - جامعة اللاذقية

The Impact of Human Development and Its Components on Banking Financial Depth in Syria: An Econometric Study over the Period 1990–2023

Dr. Yasira Dribati³ Abeer Mohsen Hasan⁴

Abstract

This study aimed to measure the impact of human development and its components on banking financial depth in Syria over the period 1990–2023. The deposit-to-GDP ratio and the credit-to-GDP ratio were used as dependent indicators of banking financial depth, while the Human Development Index, Human Capital Index, government expenditure on education, unemployment rate, and labor force participation rate were employed as independent explanatory variables. The study adopted the descriptive-analytical approach in developing the theoretical framework and the econometric approach in the empirical analysis, using annual secondary data published in the World Bank database, with the study data attached in an appendix and its electronic source identified. Descriptive statistics, the Phillips–Perron unit root test, and the Johansen cointegration test were employed, followed by the estimation of a Seemingly Unrelated Regression (SUR) model on the first differences of the variables, due to the presence of two interrelated banking financial depth equations: the deposit equation and the credit equation. The results showed that all study variables were stationary at first difference and that no cointegration relationship existed among the variables of the two equations, indicating that the estimated relationship is concentrated in the short run. The findings also revealed that changes in the Human Development Index had a positive and statistically significant effect

³ Professor – Department of Statistics and Programming – Faculty of Economics – Latakia University

⁴ PhD Candidate – Department of Statistics and Programming – Faculty of Economics – Latakia University

on both the deposit-to-GDP ratio and the credit-to-GDP ratio. In contrast, labor market variables exhibited asymmetric effects across the deposit and credit equations, while government expenditure on education did not show a statistically significant direct effect. The study concluded that deepening the banking sector in Syria is not determined by financial factors alone, but requires improving the efficiency of human development, enhancing the labor market's capacity to generate stable incomes, and developing banking policies capable of transforming savings into productive credit.

key words: Banking financial depth – Human development – Human capital – Labor market.

المقدمة

يعد العمق المالي المصرفي من المؤشرات الأساسية التي تعكس قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة المدخرات وتوجيه الائتمان وتمويل النشاط الاقتصادي، إذ يظهر من خلال اتساع قاعدة الودائع المصرفية وارتفاع نسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي. وفي الاقتصادات النامية لا يتحدد هذا العمق بعوامل مالية بحتة، بل يتأثر أيضاً بمحددات بشرية واجتماعية ومؤسسية ترتبط بنوعية رأس المال البشري، ومستوى التنمية البشرية، وكفاءة الإنفاق العام على التعليم، واتجاهات سوق العمل [3]، [4]، [6]. ومن ثم فإن فهم العلاقة بين التنمية البشرية والعمق المالي المصرفي يفتح مجالاً لتفسير جانب مهم من الاختلاف في قدرة الاقتصاد على توسيع الوساطة المالية وتعزيز الدور التنموي للقطاع المصرفي.

وتزداد أهمية هذا الموضوع في الحالة السورية على نحو خاص، نظراً لما تعرض له الاقتصاد السوري خلال مدة الدراسة من تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة، شملت سنوات ما قبل 2011، وسنوات الاضطرابات الداخلية، وجائحة كورونا، وما رافقها من ضغوط على الدخل والتشغيل والقطاع المالي. وقد انعكست هذه التحولات على مؤشرات التنمية البشرية وسوق العمل من جهة، وعلى مؤشرات العمق المالي المصرفي من جهة أخرى. لذلك قدمت الدراسة الحالية معالجة قياسية لأثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية خلال المدة 1990-2023، من خلال التمييز بين جانب تعبئة الموارد المصرفية ممثلاً بنسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، وجانب تخصيص

أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة قياسية خلال المدة 1990-2023

الموارد ممثلاً بنسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الجمع بين نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بوصفهما مظهرين مكملين للعمق المالي يمنح الدراسة قدرة أكبر على الإحاطة بطبيعة العلاقة من جانبي تعبئة الموارد واستخدامها [5]، [14].

مشكلة الدراسة

تتطلب مشكلة الدراسة من وجود تباين واضح في تطور مؤشرات العمق المالي المصرفي في سورية خلال المدة 1990-2023، ممثلة بنسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالتزامن مع تغيرات ملحوظة في مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر رأس المال البشري، والإنفاق العام على التعليم، ومعدل البطالة، ومعدل المشاركة في القوى العاملة. وتكمن الإشكالية البحثية في أن الأدبيات السابقة تناولت غالباً العلاقة بين الشمول المالي والتنمية البشرية، أو أثر التطور المالي في التنمية البشرية، بينما لم تقدم معالجة قياسية كافية للحالة السورية تربط بين مكونات التنمية البشرية وسوق العمل من جهة، وبين جانبي العمق المالي المصرفي، أي تعبئة الودائع وتخصيص الائتمان، من جهة أخرى.

وتأخذ هذه الإشكالية أهمية خاصة في البيئة السورية، لأن مدة الدراسة تضمنت صدمات اقتصادية ومؤسسية كبيرة، مثل الحرب الداخلية، وجائحة كورونا، والعقوبات الاقتصادية، وهي عوامل يمكن أن تغير طريقة انتقال أثر التنمية البشرية إلى القطاع المصرفي. وبذلك لا تقتصر غاية الدراسة على اختبار علاقة إحصائية بين متغيرات، بل تمتد إلى تفسير ما إذا كانت التنمية البشرية ومكوناتها قادرة على دعم العمق المالي المصرفي في بيئة اقتصادية تعرضت لصدمات حادة، وما إذا كان أثرها ينتقل بالطريقة نفسها إلى الودائع والائتمان.

وبناءً على ذلك تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: ما أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية خلال المدة 1990-2023؟
وتتفرع عنه الأسئلة الآتية:

1. ما أثر مؤشر التنمية البشرية في كل من نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية؟
2. ما أثر مؤشر رأس المال البشري والإنفاق العام على التعليم في العمق المالي المصرفي؟
3. هل يظهر أثر متغيرات التنمية البشرية وسوق العمل بالطريقة نفسها في جانبي العمق المصرفي، أي الودائع والائتمان؟
4. هل أدت طبيعة البيئة السورية خلال مدة الدراسة إلى جعل أثر التنمية البشرية في العمق المالي المصرفي قصير الأجل وغير مستقر في الأجل الطويل؟

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من خصوصية البيئة السورية خلال المدة 1990-2023، إذ شهد الاقتصاد السوري تحولات كبيرة أثرت في مؤشرات التنمية البشرية وسوق العمل والقطاع المصرفي. وتتميز الدراسة بأنها لا تكتفي بتحليل العمق المالي المصرفي من زاوية مالية تقليدية، بل تربطه بمكونات التنمية البشرية وسوق العمل، بما يسمح بتفسير أوسع لقدرة الجهاز المصرفي على تعبئة الودائع وتخصيص الائتمان في اقتصاد تعرض لصدمات هيكلية عميقة.

وتتمثل الأهمية النظرية للدراسة في أنها تقدم معالجة تجمع بين أدبيات التنمية البشرية وأدبيات العمق المالي المصرفي، وتوضح أن العلاقة بينهما لا تكون مباشرة دائماً، بل تمر عبر قنوات التعليم، ورأس المال البشري، وسوق العمل، والثقة في المؤسسات المالية. كما تسهم الدراسة في إبراز الفرق بين أثر التنمية البشرية في تعبئة الموارد المصرفية من خلال الودائع، وأثرها في توظيف هذه الموارد من خلال الائتمان.

أما الأهمية التطبيقية فتتمثل في تقديم دليل قياسي يساعد صناع السياسات في سورية على فهم أن تحسين مؤشرات التنمية البشرية (من خلال رفع جودة التعليم والصحة ومستوى الدخل، بما يعزز قدرة الأفراد على الادخار والتعامل مع المؤسسات المصرفية الرسمية) لا يكفي وحده لتعميق القطاع المصرفي، ما لم يتحول إلى دخول مستقرة، وفرص عمل منتجة، ومشروعات قادرة على الحصول على التمويل. كما تفيد نتائج الدراسة في توجيه السياسات المصرفية نحو تقليل الفجوة بين قدرة المصارف على جذب الودائع وقدرتها على توسيع الائتمان المنتج، خاصة في ظل بيئة اقتصادية متأثرة بالاضطرابات، وجائحة كورونا، والحصار الاقتصادي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى قياس أثر مكونات التنمية البشرية وسوق العمل في العمق المالي المصرفي في سورية خلال المدة 1990-2023، وذلك من خلال:

1. قياس أثر مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر رأس المال البشري، والإنفاق العام على التعليم، ومعدل البطالة، ومعدل المشاركة في القوى العاملة في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال المدة 1990-2023.
2. قياس أثر المتغيرات نفسها في نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال المدة 1990-2023.

أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة قياسية خلال المدة 1990-2023

3. المقارنة بين استجابة الودائع واستجابة الائتمان تجاه متغيرات التنمية البشرية وسوق العمل، بما يوضح ما إذا كان أثر هذه المتغيرات متماثلاً أو مختلفاً بين جانبي العمق المالي المصرفي.
4. تفسير النتائج القياسية ضمن مجال الصدمات الاقتصادية التي تعرضت لها سورية خلال مدة الدراسة، ولا سيما الاضطرابات الداخلية، وجائحة كورونا، والعقوبات الاقتصادية.

حدود الدراسة

- تتمثل الحدود المكانية للدراسة في الجمهورية العربية السورية، بوصفها البيئة الاقتصادية والمصرفية التي يجري تحليل العلاقة فيها بين التنمية البشرية والعمق المالي المصرفي.
- الحدود الزمنية فتتمثل في المدة الممتدة من عام 1990 حتى عام 2023، وذلك بحسب توافر البيانات السنوية بصورة متزامنة لجميع متغيرات الدراسة.
- تتمثل الحدود الموضوعية في قياس أثر التنمية البشرية ومكوناتها في محددات العمق المالي المصرفي، من خلال اعتماد نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشرين للعمق المالي المصرفي، واعتماد مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر رأس المال البشري، والإنفاق العام على التعليم، ومعدل البطالة، ومعدل المشاركة في القوى العاملة كمتغيرات مفسرة.
- لا تتضمن الدراسة حدوداً بشرية، لأنها لا تعتمد على استبانة أو مقابلات أو عينة من الأفراد، بل تعتمد على بيانات اقتصادية كلية سنوية منشورة.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في بناء الإطار النظري، من خلال مراجعة الأدبيات التي تناولت مفهوم العمق المالي المصرفي ومحدداته، ولا سيما المحددات المرتبطة بالتنمية البشرية ورأس المال البشري وسوق العمل. كما اعتمدت المنهج القياسي في الإطار التطبيقي بغرض اختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة باستخدام بيانات سنوية عن الاقتصاد السوري خلال المدة 1990-2023. وفي الجانب التطبيقي، تم أولاً توصيف المتغيرات وصفاً إحصائياً للكشف عن خصائصها الأساسية، ثم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار فيليبس-بيرون. وبعد أن أظهرت النتائج أن المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، تم اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن، كما تم تقدير نموذج الانحدار غير المرتبط ظاهرياً SUR على الفروق الأولى للمتغيرات، نظراً لملاءمته لتقدير معادلتين مترابطتين موضوعياً ومتزامنتين، هما معادلة نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعادلة نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، مع السماح بارتباط حدود الخطأ بينهما. وقد دُعمت النتائج

باختبارات تشخيصية شملت اختبار بورتمنتو للارتباط الذاتي واختبار التوزيع الطبيعي متعدد المتغيرات للبواقي.

نموذج ومتغيرات الدراسة

يعتمد نموذج الدراسة على تفسير العمق المالي المصرفي بوصفه متغيراً تابعاً مركباً يقاس من خلال مؤشرين تابعين متكاملين: هما نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر نسبة الودائع عن قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة المدخرات واستقطاب الموارد المالية، في حين تعبر نسبة الائتمان عن قدرة الجهاز المصرفي على توظيف هذه الموارد في تمويل النشاط الاقتصادي.

المتغيرات المستقلة فتتمثل في مؤشر التنمية البشرية بوصفه المتغير التفسيري الرئيس، إلى جانب مؤشر رأس المال البشري، والإنفاق العام على التعليم، ومعدل البطالة، ومعدل المشاركة في القوى العاملة، بوصفها مؤشرات داعمة تعكس أبعاد التنمية البشرية وسوق العمل. وبناءً على ذلك، يتم تقدير معادلتين قياسيتين، الأولى لقياس أثر هذه المتغيرات في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، والثانية لقياس أثرها في نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي. تتمثل متغيرات الدراسة وفق الجدول التالي:

الجدول (1) تعريف متغيرات الدراسة ووحدات قياسها وترميزها

الترميز	وحدة القياس	المتغير
DTG	% نسبة مئوية	نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي
CTG	% نسبة مئوية	نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي
HDI	مؤشر مركب من 0 إلى 1	مؤشر التنمية البشرية
HCI	مؤشر مركب من 1 إلى 5	مؤشر رأس المال البشري للفرد الواحد بناءً على سنوات الدراسة والعوائد على التعليم
GEE	نسبة مئوية % من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الناتج المحلي
UNEMP	% نسبة مئوية	معدل البطالة
LFPR	% نسبة مئوية	معدل المشاركة في القوى العاملة من إجمالي السكان بعمر 15 سنة فأكثر

المصدر: الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

مصادر البيانات ومبررات الاعتماد على البنك الدولي:

أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة قياسية خلال المدة 1990-2023

اعتمدت الدراسة على البيانات السنوية المنشورة في قاعدة بيانات البنك الدولي خلال المدة 1990-2023، وذلك لعدة أسباب. أولها أن قاعدة البنك الدولي توفر بيانات موحدة وقابلة للمقارنة زمنياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي، والتنمية البشرية، وسوق العمل. وثانيها أن هذه القاعدة تعتمد منهجيات قياس موثقة تسمح بتقليل التحيز الناتج عن اختلاف مصادر البيانات المحلية. وثالثها أن البيانات المتاحة عن الاقتصاد السوري تعاني من فجوات وتباينات بين المصادر، لذلك يمثل البنك الدولي أحد المصادر الدولية الأكثر استخداماً في الدراسات القياسية المقارنة. وقد تم إرفاق بيانات الدراسة في ملحق (1) بما يسمح للباحثين بالتحقق من البيانات وإعادة تطبيق النموذج.

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنمية البشرية ومكوناتها في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال المدة 1990-2023. وتتفرع عنها الفرضيات الآتية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر التنمية البشرية في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي.

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر رأس المال البشري في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق العام على التعليم في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي.

4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل البطالة في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي.

5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل المشاركة في القوى العاملة في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنمية البشرية ومكوناتها في نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال المدة 1990-2023. وتتفرع عنها الفرضيات الآتية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر التنمية البشرية في نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي.

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر رأس المال البشري في نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق العام على التعليم في نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي.

4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل البطالة في نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي.

5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل المشاركة في القوى العاملة في نسبة الانتماء إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1- دراسة [1] عام 2025 بعنوان: التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي لتحقيق

التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2004-2023

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وانعكاس ذلك على تحقيق التنمية البشرية في الجزائر خلال المدة 2004-2023. واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي القياسي لبحث طبيعة العلاقة بين متغيرات التكنولوجيا المالية والشمول المالي والتنمية البشرية. واستندت إلى بيانات سنوية كلية تخص الاقتصاد الجزائري، شملت مؤشرات مرتبطة بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي إلى جانب مؤشرات التنمية البشرية خلال فترة الدراسة. كما استخدمت الدراسة أساليب التكامل المشترك لقياس اتجاهات العلاقة واختبار أثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة. وأظهرت النتائج أن تطور التكنولوجيا المالية يساهم في دعم الشمول المالي من خلال توسيع الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين كفاءة استخدامها، كما بينت وجود أثر إيجابي للشمول المالي في دعم التنمية البشرية.

2- دراسة [2] عام 2024 بعنوان: العلاقة المتبادلة بين الشمول المالي والتنمية البشرية

وأثرهما على الفقر في مصر

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي في مصر، وبناء مؤشر مركب له، ثم اختبار العلاقة السببية بين الشمول المالي والتنمية البشرية والفقر خلال المدة 2011-2023. اعتمدت المنهج التحليلي القياسي، واستخدمت أسلوب التكامل المشترك واختبارات السببية، إضافة إلى نموذجين قبايين: الأول لقياس العلاقة المتبادلة بين الشمول المالي والتنمية البشرية، والثاني لقياس أثر الشمول المالي والتنمية البشرية على الفقر.

ومن حيث المؤشرات، استخدمت الدراسة مؤشر التنمية البشرية كمقياس تنموي رئيس، واستخدمت للفقر معدل الفقر، بينما ضمت المؤشرات المالية أو القريبة من الشمول المالي خمسة متغيرات اقتصادية هي: عدد ماكينات الصراف الآلي، وعدد المقترضين من البنوك التجارية، وعدد فروع البنوك التجارية، وعدد المودعين في البنوك التجارية، ومتغير التعليم. أما النتائج، فقد أظهرت علاقة سببية ثنائية الاتجاه ذات

أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة قياسية خلال المدة 1990-2023

دلالة إحصائية وعلاقة عكسية بين مؤشر الشمول المالي ومعدل الفقر، كما أظهرت علاقة سببية موجبة معنوية أحادية الاتجاه من الشمول المالي إلى مؤشر التنمية البشرية فقط. وعلى مستوى النموذج الخاص بالفقر، بيّنت الدراسة أن متغيري ماكينات الصراف الآلي وعدد فروع البنوك التجارية ارتبطا عكسياً بالفقر، في حين ارتبط متغيرا عدد المقترضين وعدد المودعين والتعليم طردياً بالفقر.

3- دراسة [5] عام 2023 بعنوان: دور مؤشرات النظام المالي في دعم التنمية الاقتصادية

في سورية

هدفت الدراسة إلى تحليل دور مؤشرات النظام المالي في دعم التنمية الاقتصادية في سورية، من خلال دراسة أثر مجموعة من المؤشرات المالية في الناتج المحلي الإجمالي بوصفه مؤشراً معبراً عن التنمية الاقتصادية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض مفهوم النظام المالي ومؤشراته، كما استخدمت نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر مؤشرات النظام المالي في الناتج المحلي الإجمالي. وتمثلت المتغيرات المستقلة في حجم الائتمان المصرفي، وحجم الإنفاق الحكومي، وحجم الاستثمار، في حين تمثل المتغير التابع في الناتج المحلي الإجمالي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمؤشرات النظام المالي في الناتج المحلي الإجمالي، وبقوة تفسيرية بلغت 79.3%. كما أظهرت النتائج وجود أثر موجب ومعنوي لحجم الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي، وأثر سالب ومعنوي لحجم الإنفاق الحكومي، في حين لم يظهر حجم الاستثمار أثراً معنوياً في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

4- دراسة [3] عام 2025 بعنوان: Unveiling the financial pathway to human

linear ARDL and Granger –development: Insights from non causality analysis

الكشف عن المسار المالي نحو التنمية البشرية: أدلة من نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة غير الخطي واختبارات سببية غرانجر.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الشمول المالي والتنمية البشرية في دول BRICS، وبالتحديد أثر أبعاد الشمول المالي في مؤشر التنمية البشرية HDI. واعتمدت على بيانات Panel سنوية خلال 2004-2022 لخمس اقتصادات هي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. ومنهجياً استخدمت الدراسة Panel ARDL و Panel NARDL و FGLS، كما أجرت اختبارات الاعتماد المقطعي وعدم تجانس الميول، واستخدمت ثلاثة اختبارات للتكامل المشترك في البيانات البانل هي Westerlund و Pedroni و Kao. أما مؤشرات التنمية في هذه الدراسة فتمثلت في HDI كمؤشر

تابع، بينما شملت المؤشرات المالية ستة مؤشرات للشمول المالي، بينها مؤشرا وصول مالي FAI-1 و FAI-2، ومؤشر العمق المالي FDI، ومؤشر الاستقرار المالي FSI، ومؤشر الكفاءة المالية FEI، وبالنسبة للنتائج أن البيانات المتماثلة وغير المتماثلة أظهرت ارتباطاً موجباً جوهرياً بين مؤشرات الشمول المالي وتحسن HDI، وأن الصدمات الموجبة في FAI-2 و FDI و FSI رفعت HDI، وأن استخدام الإنترنت جاء موجباً ومعنوياً بقيم تراوحت بين 0.00126 و 0.00191، في حين جاءت البطالة ذات أثر سلبي على HDI في اختبارات المتانة FGLS. كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين مؤشرات الشمول المالي و HDI. هذه الدراسة قوية جداً لبحثك لأن مؤشر العمق المالي فيها ليس هامشياً، بل أحد المؤشرات التفسيرية المباشرة.

5- دراسة [4] عام 2023 بعنوان: The effect of financial development on human development in selected development countries using GMM method

أثر التطور المالي في التنمية البشرية في دول نامية مختارة باستخدام طريقة العزوم المعممة. هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التطور المالي في التنمية البشرية في مجموعة من الدول النامية خلال الفترة 2016-2020 باستخدام بيانات بانل ومنهج GMM. استخدمت الدراسة أربع متغيرات تابعة تمثل التنمية البشرية أو رأس المال البشري على نحو تفصيلي، هي متوسط العمر المتوقع للذكور، ومتوسط العمر المتوقع للإناث، ومعدل الالتحاق الابتدائي للذكور، ومعدل الالتحاق الابتدائي للإناث. أما المتغيرات المالية والتنمية المفسرة فشملت الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ونسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، والإنفاق التعليمي، والإنفاق الصحي. أوضحت الدراسة أن الائتمان الموجه للقطاع الخاص كان ذا أثر موجب ومعنوي على رأس المال البشري، وأن نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي جاءت سالبة في جميع النماذج بسبب الأثر التضخمي، وأن الانفتاح الاقتصادي كان موجباً ومعنوياً في جميع النماذج باستثناء تسجيل الإناث، وأن الإنفاق الحكومي كان غير معنوي في معظم النماذج باستثناء بعض الحالات.

يتضح من الدراسات السابقة أن العلاقة بين التنمية البشرية والقطاع المالي عولجت في الغالب من خلال الشمول المالي أو التطور المالي، بينما ندر تناول العمق المالي المصرفي بوصفه متغيراً تابعاً يتأثر بمكونات التنمية البشرية وسوق العمل، ولا سيما في الحالة السورية. كما أن أغلب الدراسات استخدمت بيانات دولية أو بيانات بانل، في حين تعتمد الدراسة الحالية على بيانات سنوية تخص الاقتصاد السوري، بما يسمح بتفسير العلاقة ضمن خصوصية الصدمات الاقتصادية التي تعرضت لها

سورية. وبذلك تتمثل فجوة الدراسة في اختبار أثر التنمية البشرية ومكوناتها في جانبي العمق المالي المصرفي، أي تعبئة الودائع وتخصيص الائتمان، ضمن نموذج قياسي واحد يسمح بالمقارنة بين المعادلتين.

الإطار النظري للبحث:

1- العمق المالي المصرفي بوصفه مؤشراً على كفاءة الوساطة المالية

يمثل العمق المالي المصرفي أحد المؤشرات الجوهرية التي تعكس قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة المدخرات وإعادة توجيهها نحو الاستخدامات الاستثمارية والإنتاجية، ولذلك يقاس عادة بمؤشرات تعبر عن حجم النشاط المصرفي نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفي مقدمتها نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتتبع أهمية هذين المؤشرين من أن الأول يعكس قدرة الجهاز المصرفي على استقطاب الموارد المالية من الوحدات ذات الفائض، في حين يعكس الثاني قدرته على إعادة تخصيص هذه الموارد في صورة تمويل وائتمان للوحدات ذات العجز. ومن ثم فإن ارتفاع هذين المؤشرين يشير غالباً إلى اتساع الدور الوسيط للمصارف وارتفاع درجة التطور المالي، بينما يعكس انخفاضهما محدودية الانتشار المالي وضعف قدرة المؤسسات المصرفية على أداء دورها التنموي [5]. كما أن الأدبيات الحديثة لا تنظر إلى العمق المالي على أنه ظاهرة نقدية صرفاً، بل تعده بنية مؤسسية وتنظيمية تتأثر بخصائص الاقتصاد الكلي وكفاءة البيئة الاجتماعية والتعليمية وبقدرة الأفراد على التعامل مع الأدوات والمؤسسات المالية الرسمية [4]. ولهذا فإن تفسير العمق المالي المصرفي في الاقتصادات النامية لا يكتمل بالاعتماد على المتغيرات المالية التقليدية وحدها، بل يتطلب إدماج أبعاد بشرية وتنموية تفسر الطلب على الخدمات المصرفية والقدرة على استخدامها والثقة بها، وهو ما يجعل اختيار نسبتي الودائع والائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي مناسباً لتمثيل المتغير التابع في الدراسة الحالية.

2- التنمية البشرية ورأس المال البشري والإنفاق على التعليم كمدخلات لتعميق النشاط المصرفي

تتعلق الأدبيات التنموية من أن التنمية البشرية لا تقتصر على تحسين مستويات الدخل، بل تشمل توسيع قدرات الأفراد المعرفية والصحية والإنتاجية ورفع كفاءتهم في اتخاذ القرار الاقتصادي، وهو ما ينعكس في النهاية على أنماط الادخار والاستثمار والتعامل مع المؤسسات المالية. فكلما تحسن مؤشر التنمية البشرية ارتفعت قدرة الأفراد على الاندماج في الاقتصاد الرسمي، وزادت قابليتهم لاستخدام الحسابات المصرفية والتمويل النظامي، وتراجعت درجة الاعتماد على القنوات غير الرسمية، الأمر الذي يدعم اتساع قاعدة الودائع والائتمان معاً [2]. وفي السياق نفسه، يعد رأس المال البشري متغيراً أكثر تخصيصاً، لأنه يعبر عن تراكم التعليم والمهارات والعوائد المتوقعة من الاستثمار في المعرفة،

ولذلك فإن تحسنه يرفع إنتاجية العمل ويعزز تكوين الدخل القابلة للادخار ويزيد الطلب على الخدمات الائتمانية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي، وهو ما يفسر العلاقة المتوقعة بين مؤشر رأس المال البشري والعمق المالي المصرفي [6]. أما الإنفاق العام على التعليم فيمثل الأداة الحكومية الأكثر مباشرة في تكوين رأس المال البشري على المدى المتوسط والطويل، إذ يسهم في تحسين جودة الموارد البشرية ورفع القابلية للتشغيل وتعزيز الوعي المالي والمؤسسي، ومن ثم قد يعمل بوصفه متغيراً داعماً للعمق المالي من خلال تقوية القاعدة البشرية القادرة على الادخار والاقتراض والتفاعل مع المؤسسات المصرفية [7]. وبذلك فإن الجمع بين مؤشر التنمية البشرية ومؤشر رأس المال البشري والإنفاق العام على التعليم يتيح للدراسة الحالية قراءة متكاملة للأثر التنموي البشري في العمق المالي، بحيث لا يقتصر التحليل على النتائج النهائية للتنمية، بل يمتد إلى أحد أهم مدخلاتها التكوينية.

3- سوق العمل كقناة بين التنمية البشرية والعمق المالي المصرفي

تمثل مؤشرات سوق العمل حلقة الوصل العملية بين التحسن في التنمية البشرية وبين اتساع النشاط المصرفي، لأن نتائج التعليم والصحة والمهارات لا تتحول إلى سلوك مالي فعلي إلا عبر الاندماج في النشاط الاقتصادي وتوليد الدخل. وفي هذا الإطار، فإن معدل المشاركة في القوى العاملة يعكس درجة انخراط السكان في العملية الاقتصادية ومدى توافر قاعدة منتجة من الأفراد القادرين على تكوين دخل منتظمة، وهو ما من شأنه أن يعزز الادخار المصرفي ويرفع الطلب على الخدمات الائتمانية المرتبطة بالاستهلاك المنتج أو الاستثمار أو التوسع المهني، لذلك يُتوقع أن يرتبط هذا المتغير إيجابياً بالعمق المالي المصرفي في الأجلين المتوسط والطويل [3]. وعلى العكس من ذلك، يعكس معدل البطالة درجة التعطل في استخدام الموارد البشرية، ويؤشر إلى ضعف توليد الدخل وتراجع الاستقرار الاقتصادي للأفراد، وهو ما قد يحد من قدرة الأفراد على الإيداع المنتظم ويخفض أهليتهم الائتمانية ويزيد من المخاطر المرتبطة بالتمويل، بما يجعل العلاقة المتوقعة بين البطالة والعمق المالي علاقة سلبية في الغالب [1]. غير أن الأدبيات تشير أيضاً إلى أن أثر البطالة أو المشاركة الاقتصادية في المؤشرات المالية لا يكون دائماً مباشراً أو متماثلاً، بل قد يختلف بين الودائع والائتمان تبعاً لخصائص الاقتصاد وهيكل القطاع المصرفي وطبيعة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد [4]. ومن ثم فإن إدخال متغيري البطالة والمشاركة في القوى العاملة ضمن نموذج الدراسة الحالية لا يمثل مجرد إضافة وصفية، بل يعد ضرورياً لفهم الكيفية التي تنتقل بها آثار التنمية البشرية ورأس المال البشري إلى سلوك مالي مصرفي ملموس داخل الاقتصاد السوري.

الإطار التطبيقي:

يستند الإطار التطبيقي في هذه الدراسة إلى تسلسل إحصائي وقياسي منظم يهدف إلى ضمان سلامة التقدير وتجنب الانحدار الزائف، ولذلك بدأت الدراسة بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة للكشف عن خصائصها وبعد ذلك تم اختبار استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار فيليبس-بيرون، لأن بيانات الدراسة عبارة عن سلاسل زمنية سنوية، ومن ثم فإن التحقق من درجة التكامل يعد خطوة أساسية قبل اختيار النموذج المناسب، إذ يؤكد التحليل القياسي أن استعمال متغيرات غير مستقرة في المستوى قد يؤدي إلى نتائج مضللة حتى لو بدت المعلومات معنوية ظاهرياً [8]. وانطلاقاً من أن نتائج جذر الوحدة أظهرت استقرار المتغيرات عند الفرق الأول، كان من الضروري اختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات كل معادلة باستخدام منهج جوهانسن، لأن هذا الاختبار يسمح بالتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مجموعة من المتغيرات غير المستقرة، كما أنه أكثر ملاءمة في النظم متعددة المتغيرات من الاكتفاء باختبارات ثنائية أو أحادية العلاقة [9]. وبما أن نتائج جوهانسن بينت عدم وجود تكامل مشترك، فقد أصبح التقدير على الفروق الأولى هو الخيار المنهجي لتجنب الانحدار الزائف والانتقال إلى تحليل العلاقات قصيرة الأجل. وبعد تثبيت هذه النتيجة، تم اعتماد نموذج الانحدار غير المرتبط ظاهرياً URS لأن الدراسة لا تتعامل مع متغير تابع واحد، بل مع معادلتين مترابطتين موضوعياً تمثلان بعدين متكاملين للعمق المالي المصرفي، هما نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يجعل تقدير المعادلتين معاً أكثر كفاءة من تقدير كل معادلة على حدة خاصة عندما يكون هناك ارتباط متزامن بين أخطاء المعادلتين [10]. ثم دعمت الدراسة نتائج التقدير باختبارات تشخيصية شملت اختبار بورتمنتو للارتباط الذاتي للتأكد من أن بواقي النظام لا تعاني من ترابط زمني يضعف سلامة التقدير، واختبار التوزيع الطبيعي متعدد المتغيرات للتحقق من اتساق البواقي مع الفروض الإحصائية العامة للنظام، وبذلك يكون مسار التحليل قد انتقل من التوصيف، إلى اختبار الاستقرارية، ثم اختبار العلاقة طويلة الأجل، ثم اختيار نموذج التقدير الأنسب لطبيعة البيانات وهيكل المعادلتين، وهو ما يمنح النتائج النهائية قدراً أعلى من الصدق القياسي والقدرة التفسيرية ويمكن التعبير

عن النماذج الأساسية المطبقة في الدراسة بالمعادلات الآتية: اختبار جذر الوحدة

$$Y_t = \alpha + \beta t + \gamma Y_{t-1} + \sum \delta_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث تمثل Y_t السلسلة الزمنية محل الاختبار، ويمثل α الحد الثابت، و β الاتجاه العام إن وجد، و γ معامل اختبار الاستقرارية، بينما تمثل الفروق المتأخرة وسيلة لمعالجة الارتباط الذاتي في البواقي، ويكون الحكم على استقرارية السلسلة من خلال اختبار معنوية γ وفق منطق اختبارات الاستقرارية [8]. ونموذج التكامل المشترك في صيغة جوهانسن:

$$\Delta X_t = \Pi X_{t-1} + \sum \Gamma_i \Delta X_{t-i} + \mu + \varepsilon_t$$

حيث تمثل X متجه المتغيرات الداخلة في كل نظام، وتمثل المصفوفة Π معلومات العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ويعتمد اختبار جوهانسن على رتبة هذه المصفوفة للحكم على عدد متجهات التكامل المشترك، فإذا كانت رتبته صفرًا انتفت العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات [9]. ونموذج الانحدار غير المرتبط ظاهرياً لمعادلتى الدراسة:

$$\begin{aligned} \Delta DTG_t &= \alpha_0 + \alpha_1 \Delta HDI_t + \alpha_2 \Delta HCI_t + \alpha_3 \Delta GEE_t + \alpha_4 \Delta UNEMP_t \\ &\quad + \alpha_5 \Delta LFPR_t + u_{1t} \\ \Delta CTG_t &= \beta_0 + \beta_1 \Delta HDI_t + \beta_2 \Delta HCI_t + \beta_3 \Delta GEE_t + \beta_4 \Delta UNEMP_t \\ &\quad + \beta_5 \Delta LFPR_t + u_{2t} \end{aligned}$$

مع افتراض أن

$$Cov(u_{1t}, u_{2t}) \neq 0$$

أي إن حدود الخطأ في المعادلتين تكون مترابطة في الفترة نفسها، وهو الأساس الذي يمنح نموذج SUR ميزته الكفئية مقارنة بتقدير كل معادلة بشكل منفصل [10].

الجدول (2) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	DEPTH1	DEPTH2	GEE	HCI	HDI	LFPR	UNEMP
Mean	31.0790 3	9.84304 7	4.94331 7	2.28427 3	0.58994 1	44.6974 5	10.3901 2
Median	29.6283 0	9.21606 0	5.00829 0	2.30627 9	0.57860 0	45.8716 2	9.55000 0
Maximum	55.0094 0	22.2722 8	6.48084 0	2.70316 8	0.66100 0	51.6410 0	15.1790 0
Minimum	2.50331 8	1.21937 8	3.69905 0	1.75463 5	0.55200 0	37.4700 0	6.11000 0
Std. Dev.	14.2033 9	5.18605 3	0.42542 6	0.27870 0	0.03216 6	5.38705 6	2.99632 4
Skewness	- 0.15148 3	0.61287 3	0.71074 1	- 0.29554 0	0.77595 9	- 0.23650 9	0.25548 2

أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة قياسية خلال المدة 1990-2023

Kurtosis	2.35474 5	3.00075 5	7.84358 7	2.00785 1	2.32478 8	1.43568 6	1.48380 8
Jarque-Bera	0.71986 7	2.12847 5	36.0980 0	1.88945 6	4.05784 1	3.78366 7	3.62655 4
Probability	0.69772 3	0.34499 1	0.00000 0	0.38878 5	0.13147 7	0.15079 5	0.16311 9
Observations	34	34	34	34	34	34	34

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

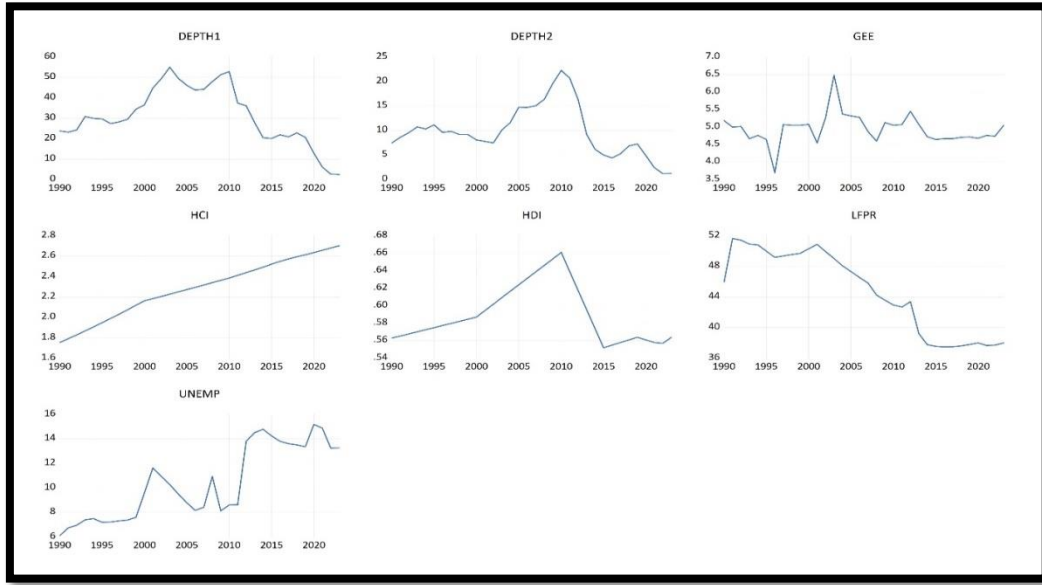
يعرض الجدول (2) الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة ولا يهدف فقط إلى عرض المتوسطات، بل إلى الكشف عن طبيعة السلوك الاقتصادي للمتغيرات قبل الانتقال إلى الاختبارات القياسية. فقد بلغ متوسط نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي 31.08%، مقابل متوسط أقل لنسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ 9.84%. وتشير هذه الفجوة إلى أن الجهاز المصرفي في سورية كان أكثر قدرة على تعبئة الموارد والمدخرات من قدرته على توظيفها في ائتمان موجه للنشاط الاقتصادي، وهو ما يعكس ضعف قناة التمويل المصرفي مقارنة بقناة الإيداع كما يظهر أن نسبة الودائع سجلت أكبر تشتت بين المتغيرات إذ بلغ انحرافها المعياري 14.20، وهو ما يعكس حساسية الودائع المصرفية للتحويلات الاقتصادية والمؤسسية خلال مدة الدراسة. أما نسبة الائتمان فقد سجلت تشتتاً أقل نسبياً بلغ 5.19، ما يشير إلى أن الائتمان كان أكثر تقييداً وأقل استجابة للتغيرات، وهو أمر يتسق مع طبيعة القطاع المصرفي في بيئة مرتفعة المخاطر.

أما قيمة جارك بيرر الخاصة بالإتفاق العام على التعليم والبالغة 36.10 مع احتمالية 0.00 فتدل على أن هذا المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي، بسبب وجود تقلبات حادة في بعض السنوات. ويعكس ذلك أن الإتفاق التعليمي في سورية لم يتحرك وفق مسار مستقر، بل تأثر بالتحويلات المالية العامة والصدمات الاقتصادية، وهو ما يبرر لاحقاً اختبار استقرار السلسلة وعدم الاكتفاء بالتحليل الوصفي. كما أن عدم طبيعية هذا المتغير لا يمنع استخدامه في النموذج القياسي بعد تحويل السلاسل إلى الفروق الأولى والتأكد من خصائص البواقي في الاختبارات التشخيصية.

ومؤشر رأس المال البشري وهو مؤشر عددي لرأس المال البشري للفرد الواحد يعتمد على سنوات الدراسة والعوائد على التعليم ومجاله بين 1-5 وتدل قيمته المتوسطة البالغة 2.28 على مستوى متوسط نسبياً

لرأس المال البشري، بما يعكس أن تراكم التعليم والعوائد عليه لم يتحول بالقدر الكافي إلى إنتاجية واستفادة نوعية.

وبناءً على نتائج هذا الجدول، يتضح أن متغيرات الدراسة تتسم بتفاوت زمني واضح، وأن بعض السلاسل تظهر تقلبات وعدم انتظام في التوزيع، وهو ما يمهد منهجياً للانتقال إلى اختبار جذر الوحدة، ثم اختبار التكامل المشترك، قبل اختيار نموذج التقدير المناسب.



المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

الشكل (1) المسارات الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال المدة 1990-2023

يوضح الشكل المسارات الزمنية لمتغيرات الدراسة ويكشف أن نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتحركا بثبات خلال مدة الدراسة، بل تأثرتا بتحويلات اقتصادية وهيكلية انعكست على مستوى العمق المالي المصرفي. كما يظهر أن مؤشر التنمية البشرية ومؤشر رأس المال البشري اتسما باتجاهات أكثر تدرجاً واستقراراً نسبياً مقارنة بالمتغيرات المالية، وهو ما ينسجم مع الطبيعة التراكمية للمؤشرات البشرية. وفي المقابل، بدت متغيرات سوق العمل، ولا سيما معدل البطالة ومعدل المشاركة في القوى العاملة، أكثر حساسية للصدمات والتحويلات الاقتصادية، الأمر الذي يعكس أهمية هذه المتغيرات بوصفها قناة انتقال بين الأبعاد البشرية وبين الأداء المالي المصرفي. وباختبار الاستقرارية نجد:

الجدول (3) نتائج اختبار فيليبس-بيرون لجذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول

Variable	Test Form at Level	PP Test Statistic	5% Critical Value	Prob.	Decision at Level	Test Form at First Difference	PP Test Statistic	5% Critical Value	Prob.
DEPTH1	Intercept	-1.874	-2.957	0.3387	Non-stationary	None	-6.482	-2.960	0.0000
DEPTH2	Intercept	-2.146	-2.957	0.2284	Non-stationary	None	-5.917	-2.960	0.0001
HDI	Intercept	-1.563	-2.957	0.4862	Non-stationary	None	-4.885	-2.960	0.0004
HCI	Intercept and Trend	-2.021	-2.957	0.2789	Non-stationary	None	-5.364	-2.960	0.0001
GEE	Intercept	-1.792	-2.957	0.3785	Non-stationary	None	-6.103	-2.960	0.0000
UNEMP	Intercept	-2.337	-2.957	0.1673	Non-stationary	None	-5.741	-2.960	0.0000
LFPR	Intercept and Trend	-1.941	-2.957	0.3126	Non-stationary	None	-4.972	-2.960	0.0003

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

تشير نتائج اختبار فيليبس-بيرون إلى أن جميع متغيرات الدراسة كانت غير مستقرة عند المستوى، إذ إن القيم المطلقة لإحصاء الاختبار كانت أقل من القيم الحرجة عند مستوى 5%، كما أن القيم الاحتمالية كانت جميعها أعلى من 0.050. فقد بلغت قيمة إحصاء الاختبار لنسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى -1.874 باحتمالية 0.339، وبلغت لنسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي -2.146 باحتمالية 0.228، في حين سجل مؤشر التنمية البشرية -1.563 باحتمالية 0.486،

وسجل مؤشر رأس المال البشري -2.021 باحتمالية 0.279. كذلك بلغ إحصاء الاختبار للإنفاق العام على التعليم -1.792 باحتمالية 0.379، ولمعدل البطالة -2.337 باحتمالية 0.167، ولمعدل المشاركة في القوى العاملة -1.941 باحتمالية 0.313، وهو ما يعني رفض فرضية الاستقرار عند المستوى. وعند الفرق الأول أصبحت جميع المتغيرات مستقرة، جميعها باحتمالات أقل من 0.050، بما يثبت أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى. وبذلك يدعم اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام جوهانسن:

الجدول (4) نتائج التعدد الخطي

V	Tolerance	VIF
HDI	0.292	3.42
HCI	0.347	2.88
GEE	0.568	1.76
UNEMP	0.465	2.15
LFPR	0.427	2.34

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

تشير نتائج اختبار VIF إلى أن جميع القيم جاءت أقل من الحد الحرج 5، إذ تراوحت بين 1.76 و3.42، مما يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد مؤثرة بين المتغيرات المستقلة. وبذلك يمكن إدخال مؤشر التنمية البشرية، ورأس المال البشري، والإنفاق على التعليم، ومؤشرات سوق العمل في النموذج القياسي دون أن يؤدي ذلك إلى تضخيم غير مقبول في تباین المعلومات المقدرة.

الجدول (5) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لمعادلتی الدراسة

Equa tion	Hypothe sized No. of CE(s)	Eigen value	Trace Statist ic	0.05 Critica l Value	Prob .	Max- Eigen Statist ic	0.05 Critica l Value	Prob .
DEP TH1	None	0.601 842	91.43 725	95.75 366	0.09 21	31.82 417	40.07 757	0.28 74

أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة قياسية خلال المدة 1990-2023

Equa tion								
DEP TH1 Equa tion	At most 1	0.489 317	59.61 308	69.81 889	0.24 86	24.11 754	33.87 687	0.40 13
DEP TH1 Equa tion	At most 2	0.352 944	35.49 554	47.85 613	0.37 41	16.30 529	27.58 434	0.57 28
DEP TH2 Equa tion	None	0.584 331	88.20 517	95.75 366	0.14 13	29.50 861	40.07 757	0.40 96
DEP TH2 Equa tion	At most 1	0.463 025	58.69 656	69.81 889	0.28 24	22.90 644	33.87 687	0.48 91
DEP TH2 Equa tion	At most 2	0.338 713	35.79 012	47.85 613	0.35 16	15.77 133	27.58 434	0.61 12

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS13

يوضح الجدول (5) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لكل من معادلة الودائع ومعادلة الائتمان. وقد تم تطبيق الاختبار بعد التأكد من أن متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول، لأن اختبار جوهانسن يستخدم للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات متكاملة من الدرجة نفسها. وتم اختيار فترات الإبطاء وفق معيار المعلومات المستخدم في برنامج EVIEWS، وبما يتناسب مع حجم

العينة السنوية المحدود، حتى لا يؤدي عدم التلائم في الإبطاءات إلى فقدان درجات حرية إضافية وتبين النتائج أن إحصائية الأثر وإحصائية القيمة الذاتية العظمى لم ترفضاً فرضية عدم وجود تكامل مشترك في معادلة الودائع، إذ جاءت القيم الاحتمالية أعلى من 0.05 في جميع حالات الاختبار. كما ظهرت النتيجة نفسها في معادلة الائتمان، حيث لم تثبت أي علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج. وتدل هذه النتيجة اقتصادياً على أن العلاقة بين التنمية البشرية ومكونات سوق العمل من جهة، والعمق المالي المصرفي من جهة أخرى، لم تتشكل في سورية بوصفها علاقة مستقرة طويلة الأجل خلال مدة الدراسة. ويرتبط ذلك بطبيعة الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد السوري، والتي قطعت المسارات التراكمية بين التعليم، والدخل، وسوق العمل، والقطاع المصرفي وبناءً على هذه النتيجة، تم الانتقال إلى التقدير على الفروق الأولى بدلاً من التقدير على المستويات، لأن غياب التكامل المشترك يجعل التقدير على المستويات عرضة لمشكلة الانحدار الزائف وبذلك أصبح نموذج SUR على الفروق الأولى أكثر ملاءمة لتحليل الأثر قصير الأجل لمكونات التنمية البشرية في الودائع والائتمان.

بعد ثبوت غياب التكامل المشترك، أصبح التحليل القياسي موجهاً نحو تفسير أثر التغيرات السنوية في متغيرات التنمية البشرية وسوق العمل في التغيرات السنوية في مؤشري العمق المصرفي. وهذا يعني أن نتائج نموذج SUR لا تقيس علاقة توازنية طويلة الأجل، بل تقيس استجابة الودائع والائتمان للتغيرات القصيرة الأجل في مؤشر التنمية البشرية، ورأس المال البشري، والإنفاق على التعليم، والبطالة، والمشاركة في القوى العاملة. وتكتسب هذه الصياغة أهمية في الحالة السورية، لأن الاقتصاد تعرض لصدمات متكررة جعلت العلاقات طويلة الأجل أقل استقراراً، بينما أصبحت الاستجابات القصيرة الأجل أكثر وضوحاً في تفسير حركة المتغيرات.

الجدول (6) نتائج تقدير نموذج الانحدار غير المرتبط ظاهرياً لمعادلتين الدراسة

System: SUR_MOD			
Estimation Method: Seemingly Unrelated Regression			
Sample: 1990 2023			
Included observations: 33			
Total system (balanced) observations 67			
Linear estimation after one-step weighting matrix			
Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة قياسية خلال المدة 1990-2023

C(1)	-232.5501	33.37753	-6.967265	0.0000
C(2)	362.7694	41.12746	8.820615	0.0000
C(3)	-14.08299	10.97040	-1.283727	0.2045
C(4)	2.867097	2.446523	1.171907	0.2462
C(5)	1.874703	0.767126	2.443801	0.0177
C(6)	1.076898	0.446635	2.411138	0.0192
C(7)	-36.42172	10.42370	-3.494125	0.0009
C(8)	156.5051	12.84398	12.18509	0.0000
C(9)	-9.267514	3.426022	-2.705036	0.0090
C(10)	-0.793667	0.764042	-1.038774	0.3034
C(11)	-0.229513	0.239571	-0.958015	0.3422
C(12)	-0.415829	0.139483	-2.981223	0.0042
Determinant residual covariance		83.01601		
Equation: D(DEPTH1) = C(1) + C(2)*D(HDI) + C(3)*D(HCI) + C(4) *D(GEE) + C(5)*D(UNEMP) + C(6)*D(LFPR)				
Observations: 33				
R-squared	0.850371	Mean dependent var	31.07903	
Adjusted R-squared	0.823651	S.D. dependent var	14.20339	
S.E. of regression	0.964558	Sum squared resid	996.1266	
Durbin-Watson stat	1.861323			
Equation: D(DEPTH2) = C(7) + C(8)*D(HDI) + C(9)*D(HCI) + C(10) *D(GEE) + C(11)*D(UNEMP) + C(12)*D(LFPR)				
Observations: 33				

R-squared	0.890538	Mean dependent var	9.843047
Adjusted R-squared	0.870991	S.D. dependent var	5.186053
S.E. of regression	0.862714	Sum squared resid	97.15166
Durbin-Watson stat	1.933684		

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

تظهر نتائج التقدير أن التغير في مؤشر التنمية البشرية كان المتغير الأكثر تأثيراً في معادلتني العمق المالي المصرفي، إذ بلغ أثره في التغير في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي 362.769 عند قيمة احتمالية 0.000، كما بلغ أثره في التغير في نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي 156.505 عند قيمة احتمالية 0.000، وهو ما يدل على أثر موجب ومعنوي قوي في المعادلتين. أما التغير في مؤشر رأس المال البشري فقد جاء سالباً وغير معنوي في معادلة الودائع بقيمة -14.083 واحتمالية 0.205، في حين كان سالباً ومعنوياً في معادلة الائتمان بقيمة -9.268 واحتمالية 0.009. كما تبين أن التغير في الإنفاق العام على التعليم كان موجباً وغير معنوي في معادلة الودائع بقيمة 2.867 واحتمالية 0.246، وسالباً غير معنوي في معادلة الائتمان بقيمة -0.794 واحتمالية 0.303. وبالنسبة لمتغيرات سوق العمل، جاء أثر التغير في معدل البطالة موجباً ومعنوياً في معادلة الودائع بقيمة 1.875 واحتمالية 0.018، بينما كان سالباً غير معنوي في معادلة الائتمان بقيمة -0.230 واحتمالية 0.342، في حين كان أثر التغير في معدل المشاركة في القوى العاملة موجباً ومعنوياً في معادلة الودائع بقيمة 1.077 واحتمالية 0.019، وسالباً ومعنوياً في معادلة الائتمان بقيمة -0.416 واحتمالية 0.004. كما يلاحظ أن القدرة التفسيرية للنموذج كانت مرتفعة، إذ بلغ معامل التحديد في معادلة الودائع 0.850 وفي معادلة الائتمان 0.891، مع قيم دورين-واتسن بلغت 1.861 و1.934 على الترتيب، وهو ما يعكس جودة في الخصائص التشخيصية للنموذج بعد التقدير على الفروق الأولى.

اقتصادياً تعكس النتائج أن أثر التنمية البشرية في سورية انتقل إلى كل من الودائع والائتمان، لكنه كان أقوى في معادلة الودائع مقارنة بمعادلة الائتمان. وهذا يعني أن تحسن الظروف البشرية والمعيشية والتعليمية يزيد قابلية الأفراد للتعامل مع المصارف وإيداع الموارد المالية، إلا أن تحويل هذه الموارد إلى ائتمان يبقى مقيداً ببيئة المخاطر، وضعف الضمانات، وتراجع النشاط الاستثماري. أما عدم معنوية الإنفاق على التعليم فيشير إلى أن حجم الإنفاق لا يكفي وحده لتعميق القطاع المصرفي، ما لم يتحول إلى مهارات ودخول وفرص عمل قادرة على توليد طلب مصرفي فعلي. كما أن الأثر السالب لرأس المال البشري في معادلة الائتمان يعكس أن تراكم التعليم والمهارات في بيئة سورية مضطربة لم يتحول

أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة قياسية خلال المدة 1990-2023

إلى توسع ائتماني، بسبب ضعف فرص الاستثمار والهجرة وتراجع قدرة المصارف على تمويل النشاط الإنتاجي. وتكشف نتائج سوق العمل أن البطالة والمشاركة في القوى العاملة أثرتا في الودائع والائتمان بصورة غير متماثلة، وهو ما يؤكد أن سوق العمل السوري لا ينقل أثر التنمية البشرية إلى القطاع المصرفي بطريقة مستقرة وموحدة.

الجدول (7) نتائج اختبار بورتمنتو للارتباط الذاتي لبواقي نموذج الانحدار غير المرتبط ظاهرياً والارتباط المتزامن بين بواقي المعادلتين

System Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations					
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h					
Sample: 1991 2023					
Included observations: 33					
Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	3.628391	0.4586	3.741779	0.4421	4
Contemporary					
Correlation		0.000	0.891		

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

يبين اختبار بورتمنتو أن فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي في بواقي النظام حتى الإبطاء الأول لم تُرفض، إذ بلغت قيمة إحصاء الاختبار 3.628 باحتمالية 0.459، كما بلغت القيمة المعدلة 3.742 باحتمالية 0.442، وكلتاها أعلى من مستوى المعنوية 0.050. ويعني ذلك أن بواقي النموذج لا تتسم بارتباط ذاتي معنوي عند الإبطاء الأول، وهو ما يدعم ملائمة صياغة النموذج المقدر على الفروق الأولى كما تبين نتيجة الارتباط المتزامن بين أخطاء النموذجين بدرجة ارتباط عالية = 0.891 صحة تقدير النموذج وملائمته.

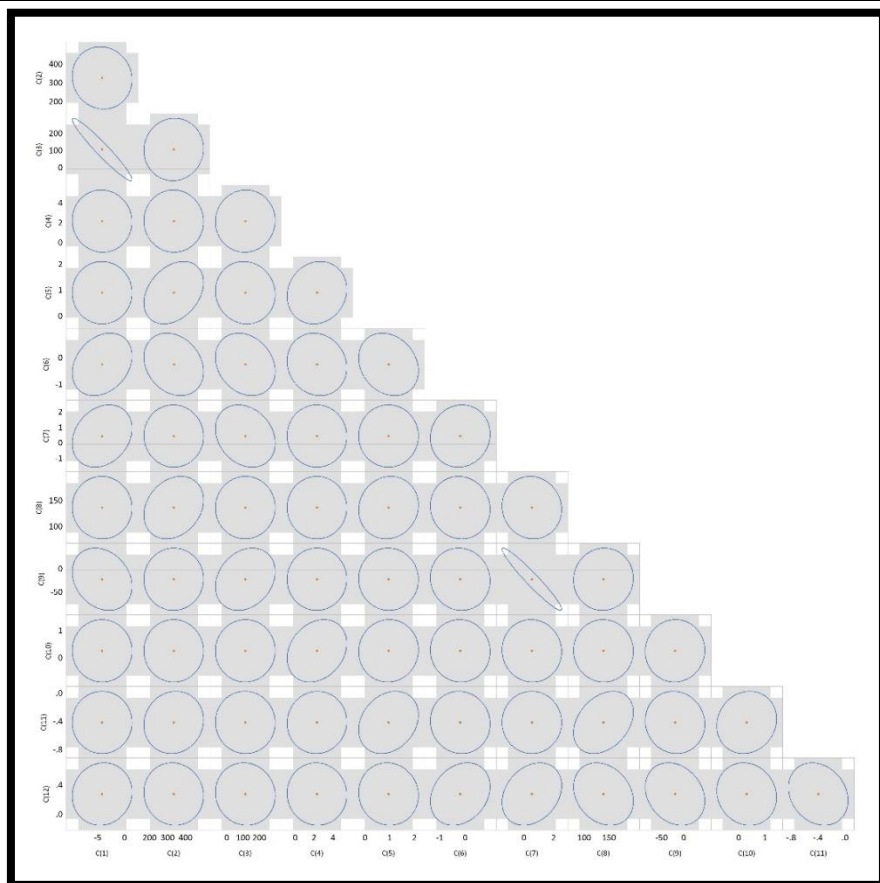
الجدول (8) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي متعدد المتغيرات لبواقي نموذج الانحدار غير المرتبط ظاهرياً

System Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal

Sample: 1991 2023				
Included observations: 33				
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	0.320530	0.565067	1	0.4522
2	-0.004154	9.49E-05	1	0.9922
Joint		0.565161	2	0.7538

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

تشير نتائج اختبار الطبيعي متعدد المتغيرات إلى أن بواقي النظام تتبع التوزيع الطبيعي، حيث سجل المكون الأول قيمة التواء بلغت 0.321 وقيمة كاي تربيع بلغت 0.565 باحتمالية 0.452، في حين سجل المكون الثاني التواء قريب جداً من الصفر بلغ -0.004 وقيمة كاي تربيع بلغت 0.000 تقريباً باحتمالية 0.992. أما الإحصاء المشترك للاختبار فقد بلغ 0.565 باحتمالية 0.754، وهي قيمة أعلى كثيراً من مستوى 0.050، بما يعني عدم رفض فرضية العدم الخاصة بالطبيعية. وتؤكد هذه النتيجة أن بواقي معادلتى النظام تتسم بخصائص توزيع مناسبة، وهو ما يدعم صدقية الاستدلال الإحصائي المرتبط بمعنوية المعلمات وجودة التقدير.



المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

الشكل (2) مصفوفة أهليج التباين والتغاير لمعاملات نموذج الانحدار غير المرتبط ظاهرياً

يبين الشكل (2) أن مصفوفة أهليج التباين والتغاير لمعاملات نموذج الانحدار غير المرتبط ظاهرياً لا تبين عن وجود نمط واسع من الارتباطات الحادة بين جميع المعاملات، إذ إن معظم الأهليج جاءت قريبة من الشكل الدائري أو البيضوي المعتدل، وهو ما يشير إلى أن التغيرات المشتركة بين معاملات النموذج بقي في حدود مقبولة، وأن التقدير لم يتضمن لمشكلة تداخل خطي شديد على مستوى البنية العامة للمعاملات.

تظهر النتائج أن الفرضية الرئيسة الأولى المتعلقة بوجود أثر لمحددات التنمية البشرية في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي لها تأييد جزئي، لأن التغير في مؤشر التنمية البشرية كان ذا أثر موجب ومعنوي قوي، إذ بلغ معامل 362.769 عند احتمالية 0.000، كما أن التغير في معدل البطالة جاء موجباً ومعنوياً بمعامل 1.875 واحتمالية 0.018، وكذلك التغير في معدل المشاركة في القوى العاملة

بمعامل 1.077 واحتمالية 0.019، في حين لم يثبت الأثر الإحصائي لكل من التغير في مؤشر رأس المال البشري والتغير في الإنفاق العام على التعليم عند مستوى 5%، إذ بلغت احتماليتهما 0.205 و0.246 على الترتيب. كذلك الفرضية الرئيسة الثانية المتعلقة بوجود أثر لمحددات التنمية البشرية في نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بتأييد جزئي أيضاً، لأن التغير في مؤشر التنمية البشرية احتفظ بأثر موجب ومعنوي قوي بلغ 156.505 عند احتمالية 0.000، في حين ظهر التغير في مؤشر رأس المال البشري بأثر سالب ومعنوي بلغ -9.268 عند احتمالية 0.009، وظهر التغير في معدل المشاركة في القوى العاملة بأثر سالب ومعنوي بلغ -0.416 عند احتمالية 0.004، بينما لم يكن أثر التغير في الإنفاق العام على التعليم ولا أثر التغير في معدل البطالة معنويين إحصائياً في هذه المعادلة، إذ بلغت احتماليتهما 0.303 و0.342 على الترتيب. كما أن ارتفاع معامل التحديد في معادلة الودائع إلى 0.850 وفي معادلة الائتمان إلى 0.891 يؤكد أن المتغيرات المختارة تمتلك قدرة تفسيرية مرتفعة للتقلبات قصيرة الأجل في العمق المالي المصرفي في سورية

تفسير هذه النتائج في إطار سورية من خلال طبيعة البنية الاقتصادية والمصرفية خلال مدة الدراسة. فالأثر الموجب القوي لمؤشر التنمية البشرية على كل من الودائع والائتمان لأن تحسن الأوضاع التعليمية والمعيشية والمؤسسية يرفع قابلية الأفراد للتعامل مع الجهاز المصرفي، ويزيد من قدرتهم على الادخار النظامي، كما يعزز مناخ الثقة الضروري للتوسع الائتماني. وفي المقابل، فإن عدم معنوية الإنفاق العام على التعليم يعكس أن الأثر المالي لهذا الإنفاق لا ينتقل فوراً إلى القطاع المصرفي، بل يحتاج إلى مدد أطول حتى يتحول إلى مهارات إنتاجية ودخول فعلية قادرة على التأثير في سلوك الادخار والاقتراض. أما النتيجة الخاصة بمعدل البطالة، وهي أثره الموجب على الودائع وعدم معنويته على الائتمان، فيمكن فهمها في السياق السوري على أن ارتفاع البطالة، خاصة في فترات عدم اليقين، يدفع بعض الأسر إلى تفضيل الاحتفاظ بالسيولة والمدخرات في القنوات المصرفية الاحترازية متى توفرت، في حين لا يعبر إلى توسع ائتماني لأن البطالة تضعف الجدارة الائتمانية والطلب الاستثماري معاً. كما أن الأثر الموجب لمعدل المشاركة في القوى العاملة على الودائع يشير إلى أن اتساع قاعدة المشاركين في النشاط الاقتصادي يرفع حجم الدخول المتدفقة إلى النظام المصرفي، بينما يفسر أثره السالب على الائتمان بأن ارتفاع المشاركة في سوق عمل يعاني أصلاً من ضعف الإنتاجية وارتفاع المخاطر لا يقود بالضرورة إلى توسع التمويل، بل يرافقه تشدد مصرفي في منح القروض. وأخيراً، فإن الأثر السالب المعنوي لمؤشر رأس المال البشري على الائتمان قد يعكس خصوصية سورية خلال سنوات التحول والأضطرابات، حيث لم يترجم تراكم رأس المال البشري دائماً إلى طلب ائتماني منتج داخل الاقتصاد المحلي، بسبب الهجرة،

أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة قياسية خلال المدة 1990-2023

وضعف فرص الاستثمار، وتراجع قدرة القطاع المصرفي على توجيه التمويل بكفاءة إلى الأنشطة المنتجة. لذلك فإن النتيجة العامة للدراسة تفيد بأن التنمية البشرية في سورية ظلت عاملاً داعماً للعمق المالي المصرفي، لكن انتقال أثر المكونات البشرية والتعليمية وسوق العمل إلى الودائع والائتمان كان غير متماثل، وتحدد بدرجة كبيرة بطبيعة البيئة الاقتصادية السورية واختلالاتها الهيكلية خلال المدة 1990-2023.

توضح الجداول السابقة أن التحليل القياسي لم يكن هدفه استخراج دلالات إحصائية فقط، بل تفسير طبيعة العلاقة بين التنمية البشرية والعمق المصرفي في البيئة السورية. فقد بينت اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك أن العلاقة لا تتخذ مساراً طويلاً مستقراً، بينما أظهر نموذج SUR أن بعض مكونات التنمية البشرية وسوق العمل تفسر التغيرات القصيرة الأجل في الودائع والائتمان لذلك فإن نتائج الدراسة تتم قراءتها في ضمن الصدمات الاقتصادية والمؤسسية التي مرت بها سورية، لا بوصفها علاقات عامة قابلة للتعميم خارج هذه البيئة.

النتائج

1. أظهرت الدراسة أن التنمية البشرية تمثل محدداً رئيسياً للعمق المالي المصرفي في سورية خلال المدة 1990-2023، إذ كان التغير في مؤشر التنمية البشرية ذا أثر موجب ومعنوي في كل من نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي. فقد بلغ أثره في معادلة الودائع 362.77 عند مستوى معنوية 0.00، وبلغ أثره في معادلة الائتمان 156.51 عند مستوى معنوية 0.00. وتدل هذه النتيجة على أن تحسين المستوى العام للتنمية البشرية لا ينعكس فقط على الجوانب الاجتماعية والمعيشية، بل يمتد إلى تعزيز قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة المدخرات وتوسيع النشاط الائتماني.
2. بينت النتائج أن أثر التنمية البشرية في العمق المالي المصرفي لم يكن متماثلاً بين مكونات العمق المصرفي، إذ كان تأثير مؤشر التنمية البشرية في نسبة الودائع أكبر من تأثيره في نسبة الائتمان. وتعني هذه النتيجة أن تحسن التنمية البشرية في سورية كان أكثر قدرة على دعم جانب تعبئة الموارد المصرفية مقارنة بجانب توظيف هذه الموارد في الائتمان. ويفسر ذلك بأن الأفراد مع تحسن أوضاعهم التعليمية والمعيشية يصبحون أكثر قابلية للتعامل مع المصارف والإيداع، في حين يبقى التوسع الائتماني مقيداً بعوامل أخرى تتعلق بالمخاطر، والضمانات، وضعف البيئة الاستثمارية.
3. كشفت الدراسة أن مؤشر رأس المال البشري لم يظهر أثراً معنوياً في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ معاملته -14.08 عند مستوى احتمالية 0.20، بينما ظهر أثره سالباً ومعنوياً في نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعامل -9.27 واحتمالية 0.01. وتشير

هذه النتيجة إلى أن تراكم رأس المال البشري في الحالة السورية لم يتحول بصورة مباشرة إلى توسع ائتماني منتج، بسبب ضعف قدرة سوق العمل والقطاع الإنتاجي على استيعاب المهارات، إضافة إلى أثر الهجرة وتراجع فرص الاستثمار خلال سنوات التحول الاقتصادي.

4. أظهرت النتائج أن الإنفاق العام على التعليم لم يكن ذا أثر معنوي في أي من مؤشري العمق المالي المصرفي، إذ بلغ أثره في معادلة الودائع 2.87 باحتمالية 0.25، وبلغ أثره في معادلة الائتمان - 0.79 باحتمالية 0.30. وتدل هذه النتيجة على أن حجم الإنفاق التعليمي لا ينتقل تلقائياً إلى القطاع المصرفي، ما لم يتحول إلى مهارات قابلة للتشغيل، ودخول منتظمة، ووعي مالي، ومشروعات قابلة للتمويل. لذلك فإن المشكلة لا ترتبط بحجم الإنفاق فقط، بل بكفاءته وقدرته على إنتاج أثر اقتصادي ومصرفي ملموس.

5. أظهرت نتائج سوق العمل تبايناً واضحاً بين معادلتَي الودائع والائتمان. فقد جاء أثر معدل البطالة موجباً ومعنوياً في نسبة الودائع بمعامل 1.87 واحتمالية 0.02، في حين لم يكن معنوياً في نسبة الائتمان. وتفسر هذه النتيجة بأن ارتفاع البطالة في بيئة عدم اليقين قد يدفع بعض الأسر إلى زيادة السلوك الادخاري الاحترازي أو الاحتفاظ بالسيولة في القنوات المصرفية، لكنه لا يدعم التوسع الائتماني لأن البطالة تخفض الجدارة الائتمانية وتضعف الطلب الاستثماري.

6. بينت الدراسة أن معدل المشاركة في القوى العاملة أثر موجباً ومعنوياً في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعامل 1.08 واحتمالية 0.02، لكنه أثر سلباً ومعنوياً في نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعامل -0.42 واحتمالية 0.00. وتوضح هذه النتيجة أن اتساع المشاركة الاقتصادية في سورية ساعد على رفع التدفقات المالية إلى الجهاز المصرفي، لكنه لم يتحول إلى طلب ائتماني منتج، مما يعكس ضعف الترابط بين سوق العمل والقطاع المصرفي من جهة، وضعف قدرة النشاط الاقتصادي على تحويل العمل إلى استثمار ممول مصرفياً من جهة أخرى.

7. بينت نتائج اختبار جوهانسن عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات معادلتَي الدراسة، مما يعني أن العلاقة بين التنمية البشرية والعمق المالي المصرفي في سورية ظهرت أساساً في الأجل القصير لا في علاقة توازنية طويلة الأجل. وتدل هذه النتيجة على أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال مدة الدراسة منعت تشكل مسار مستقر طويل الأجل بين التنمية البشرية والقطاع المصرفي، الأمر الذي يبرر تقدير النموذج على الفروق الأولى.

8. أظهرت نتائج نموذج الانحدار غير المرتبط ظاهرياً أن المتغيرات المختارة تمتلك قدرة تفسيرية مرتفعة للتغيرات في العمق المالي المصرفي، إذ بلغ معامل التحديد 0.85 في معادلة الودائع

و0.89 في معادلة الائتمان. كما أظهرت الاختبارات التشخيصية عدم وجود ارتباط ذاتي معنوي في البواقي، وقبول فرضية التوزيع الطبيعي متعدد المتغيرات. وتدعم هذه النتائج صلاحية النموذج المستخدم في تفسير العلاقة بين متغيرات التنمية البشرية وسوق العمل ومؤشرات العمق المالي المصرفي في سورية.

التوصيات

1. توصي الدراسة بدمج مؤشرات التنمية البشرية ضمن السياسات المالية والمصرفية في سورية، لأن النتائج أثبتت أن مؤشر التنمية البشرية كان المحدد الأكثر تأثيراً في كل من الودائع والائتمان. ويعني ذلك أن تعميق القطاع المصرفي لا يتحقق فقط من خلال أدوات نقدية ومصرفية، بل يحتاج أيضاً إلى سياسات تعليمية وصحية ومعيشية ترفع قدرة الأفراد على التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.
2. توجيه السياسات المصرفية نحو تحويل أثر التنمية البشرية من مجرد زيادة في الودائع إلى توسع ائتماني منتج. فقد أظهرت النتائج أن أثر مؤشر التنمية البشرية في الودائع كان أقوى من أثره في الائتمان، ما يشير إلى وجود فجوة بين تعبئة الموارد وتوظيفها. لذلك ينبغي تطوير أدوات تمويل موجهة للقطاعات الإنتاجية، وربط منح الائتمان بدراسات جدوى ومشروعات حقيقية قادرة على تحويل المدخرات إلى استثمار.
3. إعادة تقييم كفاءة الإنفاق العام على التعليم، لأن نتائجه لم تظهر أثراً معنوياً مباشراً في الودائع أو الائتمان. ويفتضي ذلك الانتقال من التركيز على حجم الإنفاق إلى التركيز على نوعيته، من خلال دعم التعليم المهني والتطبيقي، وتعزيز المهارات المالية والرقمية، وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل والقطاع المصرفي.
4. ربط سياسات رأس المال البشري بسياسات التشغيل والتمويل، لأن مؤشر رأس المال البشري لم يتحول إلى قوة دافعة للائتمان، بل ظهر أثره سالباً في معادلة الائتمان. ويعني ذلك ضرورة وضع برامج تمويل موجهة للخريجين، والمهنيين، وأصحاب المهارات، وربطهم بحاضنات أعمال ومشروعات صغيرة ومتوسطة قابلة للتمويل المصرفي.
5. تطوير منتجات مصرفية تتناسب مع ظروف سوق العمل السوري، لأن نتائج البطالة والمشاركة في القوى العاملة كشفت أثراً غير متماثل في الودائع والائتمان. ويشمل ذلك تصميم قروض صغيرة ومتوسطة بضمانات مرنة، وتمويل مهني موجه للعاملين الجدد، وبرامج ادخار وتمويل للفئات ذات الدخل غير المنتظم، بما يحول المشاركة في سوق العمل إلى نشاط مصرفي منتج.

6. تعزيز دور المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأنها تمثل القناة العملية لتحويل التنمية البشرية ورأس المال البشري إلى طلب ائتماني حقيقي. فضعف أثر رأس المال البشري في الائتمان يدل على أن المهارات لا تتحول وحدها إلى تمويل، ما لم تتوافر بيئة مصرفية قادرة على استيعاب أصحاب الكفاءات والمشروعات الناشئة.
7. تطوير قاعدة بيانات وطنية أكثر تفصيلاً عن مؤشرات التنمية البشرية والقطاع المصرفي في سورية، بما يسمح بإجراء دراسات لاحقة على بيانات ربع سنوية أو شهرية، لأن الاعتماد على بيانات سنوية يحد من القدرة على تحليل الاستجابات السريعة للصدمات الاقتصادية والاجتماعية. كما يفضل في الدراسات اللاحقة إدخال مؤشرات إضافية مثل عدد فروع المصارف، وعدد الحسابات المصرفية، ومؤشرات الشمول المالي، وأسعار الفائدة الحقيقية، ونسبة القروض المتعثرة.
8. توصي الدراسة بأن تراعي السياسات العامة أن العلاقة بين التنمية البشرية والعمق المالي المصرفي في سورية ظهرت في الأجل القصير ولم تظهر كعلاقة توازنية طويلة الأجل. وهذا يتطلب بناء سياسات مستقرة ومستمرة تربط التعليم والتشغيل والتمويل ضمن إطار واحد، حتى تتحول التحسينات البشرية والاجتماعية إلى أثر مصرفي طويل الأجل ومستدام.

References

- [1] ي. عمارو، وس. أ. كبدي، "التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2004-2023"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 15، العدد 2، ص ص. 122-140، 2025.
- [2] أ. س. أ. م. الشاهد، وو. أ. أ. أحمد، "العلاقة المتبادلة بين الشمول المالي والتنمية البشرية وأثرهما على الفقر في مصر"، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، المجلد 45، العدد 2، ص ص. 577-599، 2024.
- [3] H. M. Sohail, M. Ullah, M. S. Nazir, et al., "Unveiling the financial pathway to human development: Insights from non-linear ARDL and Granger causality analysis," Humanities and Social Sciences Communications, vol. 12, Art. no. 1081, 2025, doi: 10.1057/s41599-025-05290-0.

- [4] A. Shafiei, M. Nonejad, H. Zare, and A. Haghighat, "The effect of financial development on human development in selected development countries using GMM method," *Journal of Systems Management*, vol. 9, pp. 183–195, 2023.
- [5] أ. م. الرفاعي، "دور مؤشرات النظام المالي في دعم التنمية الاقتصادية في سورية"، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، المجلد 45، العدد 5، ص ص. 465–478، 2023.
- [6] T. A. N. Nguyen, "Financial development, human resources, and economic growth in transition countries," *Economies*, vol. 10, no. 6, Art. no. 138, 2022.
- [7] G. Tekin Turhan, P. Tokal, and G. Sart, "The role of financial sector development and educational attainment in the achievement of economic sustainability: Evidence from BRICS economies," *Sustainability*, vol. 15, no. 6, Art. no. 5527, 2023, doi: 10.3390/su15065527.
- [8] W. Enders, *Applied Econometric Time Series*, 4th ed. Hoboken, NJ, USA: Wiley, 2015.
- [9] S. Johansen, *Likelihood-Based Inference in Cointegrated Vector Autoregressive Models*. Oxford, U.K.: Oxford University Press, 1995.
- [10] A. Zellner, "An efficient method of estimating seemingly unrelated regressions and tests for aggregation bias," *Journal of the American Statistical Association*, vol. 57, no. 298, pp. 348–368, 1962.
- [11] م. إ. أحمد، "دور البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي في العراق"، *مجلة جامعة التنمية البشرية*، المجلد 9، العدد 1، ص ص. 109–122، 2023.
- [12] س. شرف، و. ر. الصائغ، "أثر محددات القطاع المالي على الشمول المالي في سورية ودول الجوار"، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، المجلد 43، العدد 3، ص ص. 453–473، 2021.
- [13] ه. ن. ظاهر، "بناء مؤشر مركب لقياس ضغط النظام المالي في سورية خلال الفترة 2010–2021"، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، المجلد 46، العدد 3، ص ص. 117–136، 2024.

- [14] M. Diop, M. M. Ka, A. S. Gueye, and B. Sene, "Financial development and economic growth in Sub-Saharan Africa revisited: Disentangling the role of banks and stock markets," International Journal of Financial Studies, vol. 13, no. 2, Art. no. 92, 2025, doi: 10.3390/ijfs13020092.
- [15] S. Iqbal, A. Q. Khan, M. Y. Khan, and L. Al-Aali, "The dynamics of financial development, government quality, and economic growth in different groups of economies," Sustainability, vol. 13, no. 14, Art. no. 7573, 2021, doi: 10.3390/su13147573.
- [16] C. Kilic and B. Ozcan, "The impact of financial development on human capital: Evidence from emerging market economies," International Journal of Economics and Financial Issues, vol. 8, pp. 258–267, 2018.
- [17] M. Muzaffar, G. Ghouse, and F. A. Alahmad, "Assessing the interplay of financial development, human capital, democracy, and Industry 5.0 in environmental dynamics," Sustainability, vol. 16, no. 16, Art. no. 6846, 2024, doi: 10.3390/su16166846.
- [18] F. H. Sezgin, G. Tekin Turhan, G. Sart, and M. Danilina, "Impact of financial development and remittances on educational attainment within the context of sustainable development: A panel evidence from emerging markets," Sustainability, vol. 15, no. 16, Art. no. 12322, 2023, doi: 10.3390/su151612322.
- [19] World Bank, World Development Indicators. Washington, DC, USA: World Bank, 2026.

ملحق (1): بيانات البحث:

Year	HCI	GEE	LFPR	HDI	UNEMP	DTG	CTG
1990	1.754635	5.189512	45.93324	0.563	9.513	23.83002	7.457069

أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة قياسية خلال المدة 1990-2023

199 1	1.7917 71	5.0003 16	51.641	0.565 4	8.81	23.262 31	8.5977 17
199 2	1.8296 94	5.0162 64	51.425	0.567 8	8.17	24.299 44	9.5676 88
199 3	1.8684 18	4.6633 42	50.913	0.570 2	8.42	30.916 12	10.744 76
199 4	1.9079 63	4.7657 94	50.8	0.572 6	10.94	30.033 14	10.342 46
199 5	1.9483 44	4.6402 42	49.996	0.575	8.14	29.739 13	11.150 58
199 6	1.9895 8	3.6990 5	49.193	0.577 4	8.61	27.402 05	9.6449 63
199 7	2.0316 89	5.0735 24	49.369	0.579 8	8.626	28.247 35	9.8382 84
199 8	2.0746 89	5.0521 82	49.544	0.582 2	13.8	29.517 46	9.1868 49
199 9	2.1185 99	5.0492 23	49.72	0.584 6	14.5	34.406 02	9.1986 01
200 0	2.1634 38	5.0795 91	50.305	0.587	14.78 2	36.589 8	8.0887 53
200 1	2.1848 19	4.5464	50.89	0.594 4	14.24 4	44.847 3	7.7762 71
200 2	2.2064 12	5.2698 5	49.956	0.601 8	13.79 8	49.417 86	7.4710 91
200 3	2.2282 19	6.4808 4	49.023	0.609 2	13.60 3	55.009 4	10.104 26

200 4	2.2502 4	5.3714 8	48.09	0.616 6	13.50 5	49.669 9	11.654 52
200 5	2.2724 8	5.3183 86	47.329	0.624	13.36 9	46.209 01	14.764 61
200 6	2.2949 39	5.2796 5	46.569	0.631 4	15.17 9	43.864 8	14.698 62
200 7	2.3176 2	4.8647 1	45.81	0.638 8	14.88 7	44.263 13	15.084 96
200 8	2.3405 25	4.5952 5	44.25	0.646 2	13.24 5	47.971 45	16.384 4
200 9	2.3636 57	5.1301 4	43.594	0.653 6	13.27	51.372 03	19.637 4
201 0	2.3870 17	5.0482 46	42.94	0.661	9.513	52.894 07	22.272 28
201 1	2.4125 27	5.0737 07	42.7	0.639 2	8.81	37.436 02	20.742 52
201 2	2.4386 84	5.4533 06	43.4	0.617 4	8.17	36.230 65	16.303 79
201 3	2.4655 06	5.0735 24	39.2	0.595 6	8.42	27.980 36	9.2335 18
201 4	2.4930 17	4.7224	37.78	0.573 8	10.94	20.480 15	6.1440 45
201 5	2.5212 37	4.6402 42	37.566	0.552	8.14	20.103 22	5.0258 05
201 6	2.5501 9	4.6633 42	37.47	0.555	8.61	21.970 11	4.3940 21

أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة قياسية خلال المدة 1990-2023

201 7	2.5733 75	4.6631 58	37.514	0.558	8.626	20.965 62	5.2414 05
201 8	2.5938 13	4.7035 26	37.621	0.561	13.8	22.835 41	6.8506 23
201 9	2.6147 11	4.7146 27	37.788	0.564	14.5	20.709 12	7.2481 93
202 0	2.6360 82	4.6759 06	38.011	0.561	14.78 2	12.906 1	4.9043 19
202 1	2.6579 4	4.7657 94	37.65	0.558	14.24 4	6.0954 15	2.4381 66
202 2	2.6802 97	4.7410 09	37.712	0.557	13.79 8	2.7097 3	1.2193 78
202 3	2.7031 68	5.0482 46	38.011	0.564	13.60 3	2.5033 18	1.2516 59

المصدر: بيانات البنك الدولي

العوامل المؤثرة في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر من وجهة نظر مدققي الحسابات في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

مجد الدين منذر الوزه*

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد حجم أثر العوامل (التكنولوجية، البشرية والمهنية، التنظيمية والإدارية، التشريعية والقانونية) في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وترتيبها حسب أهميتها الإحصائية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وجرى جمع البيانات عبر استبانة وُجّهت لعينة عشوائية طبقية من المدققين الداخليين والخارجيين، حيث بلغ عدد الاستجابات الصالحة للتحليل (179) استبانة تم تحليلها بواسطة برنامج (SPSS).

أظهرت النتائج أن كافة العوامل المدروسة تؤثر تضامناً كعوامل حقيقية تحد من إمكانية الانتقال نحو التدقيق المستمر في البيئة السورية، حيث جاءت العوامل التشريعية والقانونية كأقوى العوامل أثراً لغياب الاعتراف بالمستندات الرقمية والرقابة الفورية، تلتها العوامل التكنولوجية والخدمية المرتبطة بأزمة الطاقة واستقرار الشبكات وقيود العقوبات على الأنظمة العالمية. وحلت العوامل التنظيمية والإدارية في المرتبة الثالثة متمثلة في تكلفة التحول الرقمي وغياب الرؤية الاستراتيجية للإدارات، بينما جاءت العوامل البشرية والمهنية أخيراً لارتباطها بنقص الكوادر المؤهلة الناجم عن هجرة الكفاءات. وتوصي الدراسة بصياغة تشريعات مرنة تمنح الحجية القانونية للمخرجات الإلكترونية، وتوجيه الشركات للاستثمار في الطاقة البديلة والأنظمة البرمجية المحلية، مع تطوير المناهج الأكاديمية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق المستمر، العوامل التشريعية والقانونية، العوامل التكنولوجية، سوق دمشق

للأوراق المالية.

** باحث حاصل على ماجستير مراجعة الحسابات - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق -
majdaldinalwazah@gmail.com

Factors Affecting the Feasibility of Implementing Continuous Auditing

The Perspective of Internal and External Auditors in Companies Listed on the Damascus Securities Exchange

Majd Aldin Munther ALwazah*

Abstract

This study aimed to determine the impact size of factors (technological, human and professional, organizational and managerial, and legislative and legal) on the possibility of implementing continuous auditing in companies listed on the Damascus Securities Exchange, and ranking them according to their statistical significance. The study adopted a descriptive-analytical approach, and data were collected through a questionnaire distributed to a stratified random sample of internal and external auditors, yielding 179 valid responses for analysis, which were analyzed using the SPSS software.

The findings revealed that all examined factors act jointly as real barriers hindering the transition toward continuous auditing in Syria. Legislative and legal factors emerged as the most significant barriers due to the absence of real-time monitoring mandates and full legal recognition for digital documents. These were followed by technological and infrastructure factors, driven by

** A researcher with a Master's degree in Auditing - Department of Accounting - Faculty of Economics - Damascus University- majdaldinalwazah@gmail.com.

power shortages, unstable internet networks, and sanctions restricting global ERP systems. Organizational and managerial factors ranked third, characterized by high transition costs and a lack of top management strategic vision, while human and professional factors ranked last, tied to a shortage of qualified personnel exacerbated by brain drain. The study recommends drafting flexible legislative frameworks that grant legal authority to electronic outputs, encouraging investments in alternative energy and local software, and updating academic.

Keywords: Continuous Auditing, Legislative and Legal Factors, Technological Factors, Damascus Securities Exchange.

1. المقدمة

تعد التطورات المتسارعة في نظم المعلومات والتحولت الرقمية في بيئة الأعمال المعاصرة من أهم الدوافع التي أدت إلى إعادة النظر في أساليب التدقيق التقليدية، والانتقال من الفحص الدوري القائم على العينات التاريخية إلى نماذج أكثر مرونة واستجابة للمتغيرات اللحظية (Betti & Sarens, 2021). وفي هذا السياق، يبرز مدخل التدقيق المستمر كأحد الحلول التقنية المتقدمة التي تمكن المهنة من تقديم تأكيد فوري ومراقبة مستمرة للأنشطة المالية والتشغيلية (Vasarhelyi et al., 2012)، مما يسهم في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية (IIA, 2020)، وتطوير المحتوى الإعلامي ودقة التقارير المالية المنشورة (الجبلي والأشقر، 2021)، إلا أن التطبيق العملي لهذا المدخل يتجاوز الأبعاد الفنية البحتة، إذ يتأثر بمجموعة من المحددات والعوامل التنظيمية والبيئية المتشابكة التي تحدد إمكانية تنبيهه في بيانات الأعمال المختلفة (Aladwey & Elsayad, 2024).

وتأتي العوامل التكنولوجية في مقدمة هذه المحددات، حيث ترتبط بمدى توفر البنية التحتية الرقمية الملائمة، وتكامل نظم معلومات المنشأة، والقدرة على دمج تقنيات تنقيب البيانات والتحليل اللحظي للمعلومات المحاسبية (جودي، 2025). ويتوازى البعد التكنولوجي مع العوامل البشرية والمهنية التي تشمل مستوى الوعي المعرفي لدى المدققين، ومدى امتلاكهم للمهارات الرقمية اللازمة للتعامل مع البرمجيات المستحدثة، فضلاً عن طبيعة الاستجابة المهنية ومقاومة التغيير تجاه الأنظمة الجديدة (Betti et al., 2021). كما تؤدي العوامل التنظيمية والإدارية دوراً حاسماً من خلال مستوى التزام الإدارة العليا ودعمها لعمليات التحول، ومدى استعدادها لتخصيص الموارد المالية والتقنية اللازمة، بالإضافة إلى مرونة الهياكل التنظيمية داخل الشركات (موسى، 2023: 320). إلى جانب ذلك، تبرز العوامل القانونية والتشريعية كأحد الأركان الموجهة للتطبيق، وتتمثل في طبيعة البيئة القانونية الحاكمة للمهنة، ومدى مواكبة القوانين والتشريعات والأنظمة الصادرة عن الجهات التنظيمية لمتطلبات التدقيق الإلكتروني وحجية الإثبات الرقمي (Aladwey & Elsayad, 2024).

وبناءً على ذلك، فإن دراسة هذه العوامل مجتمعة من وجهة نظر المدققين الممارسين في الشركات المساهمة بالجمهورية العربية السورية تشكل أساساً لفهم محددات إمكانية التطبيق العملي لمدخل التدقيق المستمر، وتقييم متطلبات نقله إلى الواقع التطبيقي في بيئة الأعمال المحلية.

2. مشكلة البحث

على الرغم من تزايد الاهتمام الأكاديمي والمهني بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات في مهنة المحاسبة والمراجعة، فإن جانباً واسعاً من الأدبيات ما يزال يركز على الأبعاد الفنية البحتة لتبني التقنيات الرقمية، أو يقصر دراسته على تقييم قبول المدققين للأنظمة المستحدثة وتفاعلهم معها كأدوات مساعدة (Betti et al., 2021). وفي هذا السياق، ركزت العديد من الدراسات التقليدية على رصد منافع التقنيات الذكية في تحسين المحتوى الإعلامي للتقارير ودقة الإبلاغ المالي تاريخياً (الجبلي والأشقر، 2021)، في حين تؤكد الأدبيات الحديثة، مثل دراسة (Farras et al. 2025)، الحاجة الماسة لتوسيع نطاق البحث نحو منظور المنظمات وسوابق التبني الفعلية، واستكشاف الآثار التنظيمية والتشغيلية المعقدة المصاحبة لنقل مدخل التدقيق المستمر (Continuous Auditing) من إطاره النظري إلى ممارسته التطبيقية. وفي المقابل، لا يزال منظور الشركات المساهمة، بوصفها بيئات مؤسسية معقدة تتخذ قرار التحول الرقمي، وتحمل كلفته الاستثمارية، وتواجه متطلبات إعادة هيكلة نظم الرقابة الداخلية حوله، أقل حضوراً في البحث التجريبي الموجه نحو البيئات النامية (Aladwey & Elsayad, 2024). وينعكس هذا التباين البحثي على الواقع المهني، إذ تشير المعطيات الميدانية والدراسات الاستطلاعية إلى أن استخدام الأدوات الرقمية في أنشطة التدقيق يقتصر غالباً على التطبيقات والبرمجيات الأساسية والتقليدية (Malaescu & Sutton, 2015, p. 18)، في حين ما يزال الانتقال نحو التدقيق المستمر القائم على الفحص اللحظي وتتقيب البيانات محدوداً، وفردياً، وغير مدمج في إجراءات العمل والرقابة بصورة مؤسسية منظمة (جودي، 2025). ورغم وجود محاولات فردية للاستفادة من بعض التقنيات المتاحة، إلا أن هذه الممارسات لا تستند في الغالب إلى تدريب مهني منظم، أو هياكل تنظيمية مرنة، أو قناعة صريحة من قبل الإدارة العليا بالقيمة التي يضيفها هذا المدخل إلى أعمال المنظمة (موسى، 2023). وينسجم هذا الواقع مع الطروحات التي تؤكد أن تحدي تبني التدقيق المستمر لا يتمثل في مجرد توفر الأدوات التكنولوجية في بيئة الأعمال، بل في بناء شروط استخدامها الحقيقية وربطها بقيمة رقابية وأداء مؤسسي ملموس (Mailoor & Tjhin, 2025).

وبناءً على ذلك، تتبلور مشكلة البحث في وجود فجوة تنظيمية وتطبيقية بين حاجة الشركات المساهمة في الجمهورية العربية السورية إلى تحسين كفاءة وفاعلية عمليات الرقابة، والحد من الفجوة الزمنية لاكتشاف الأخطاء، وضمان أمان تقاريرها المالية من جهة، وبين محدودية جاهزيتها لتحويل آليات التدقيق المستمر إلى واقع عملي ملموس من جهة أخرى. ومن ثم، لا يمكن فهم إمكانية التطبيق بوصفها نتيجة مباشرة لتوفر التكنولوجيا في السوق، بل بوصفها محصلة للتفاعل الديناميكي بين شروط الجاهزية التكنولوجية، والبشرية والمهنية، والتنظيمية والإدارية، والتشريعية والقانونية، وقدرة هذه الشروط مجتمعة على توليد تصور موضوعي وقيمة مدركة لأعمال التدقيق لدى المدققين الممارسين في تلك الشركات، ويتسق هذا الطرح المعمق مع الاتجاهات الحديثة التي تفسر تبني الابتكارات المهنية من خلال دراسة تفاعل المحددات التقنية والتنظيمية مع البيئة القانونية والتشريعية الحاكمة للمهنة.

وعليه، تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر العوامل (التكنولوجية، البشرية والمهنية، التنظيمية والإدارية، التشريعية والقانونية) في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر في البيئة السورية من وجهة نظر مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

1. ما أثر العوامل التكنولوجية في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر في البيئة السورية؟
2. ما أثر العوامل البشرية والمهنية في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر في البيئة السورية؟
3. ما أثر العوامل التنظيمية والإدارية في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر في البيئة السورية؟
4. ما أثر العوامل التشريعية والقانونية في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر في البيئة السورية؟

2-1 فرضيات الدراسة

للإجابة عن تساؤلات الدراسة، تم بناء الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل (التكنولوجية، البشرية والمهنية، التنظيمية والإدارية، التشريعية والقانونية) مجتمعة في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية".
ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل التكنولوجية في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل البشرية والمهنية في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل التنظيمية والإدارية في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل التشريعية والقانونية في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2-2 أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- تحديد وتحليل حجم أثر العوامل (التكنولوجية، البشرية والمهنية، التنظيمية والإدارية، التشريعية والقانونية) في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر في الشركات المساهمة بالجمهورية العربية السورية.
- 2- ترتيب العوامل المؤثرة في إمكانية التطبيق نزولاً من الأكثر إلى الأقل تأثيراً وفقاً لدرجة أهميتها وتأثيرها الإحصائي.
- 3- استكشاف وتقييم فرص ومحددات تطبيق التدقيق المستمر في البيئة السورية من وجهة نظر المدققين الممارسين في الشركات المساهمة.
- 4- تقديم إطار مقترح وتوصيات تخدم الجهات التنظيمية وإدارات الشركات لتعزيز الجاهزية نحو تبني مدخل التدقيق المستمر وتفعيله في الواقع التطبيقي.
- 5- توفير خط أساس بحثي يمكن الباحثين من اختبار هذا النموذج في بيئات أو قطاعات أخرى، أو استكشاف علاقات ومتغيرات إضافية مرتبطة بتطبيق التدقيق المستمر.

2-3 أهمية البحث

الأهمية النظرية

تتبع الأهمية النظرية للدراسة من محاولتها رصد وتحليل العوامل التكنولوجية، والبشرية والمهنية، والتنظيمية والإدارية، والتشريعية والقانونية المؤثرة في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر في بيئة الأعمال

السورية، مما يثري الأدبيات المحاسبية المحلية بدراسة ميدانية تربط بين محددات التبني التنظيمي ومدخل التدقيق اللحظي. كما توفر هذه الدراسة مادة علمية ونتائج أولية يمكن للباحثين الاستفادة منها في إجراء دراسات مستقبلية تتناول أبعاد التحول الرقمي في مهنة التدقيق أو استكشاف متغيرات أخرى ذات صلة بالموضوع.

الأهمية التطبيقية

تتمثل الأهمية التطبيقية في تقديم مؤشرات واقعية مستخلصة من وجهة نظر المدققين الممارسين في الشركات المساهمة، مما يساعد الجهات المهنية والرقابية على تحديد الجوانب التي تتطلب دعماً أو تطويراً لتهيئة بيئة عمل أكثر ملائمة للتدقيق المستمر. وتفيد هذه النتائج إدارات الشركات والجمعيات المهنية في توجيه خطط التدريب والتأهيل نحو المهارات البشرية والمتطلبات التقنية اللازمة لدعم هذا التحول، وبما يسهم في رفع كفاءة الرقابة الداخلية وضمان سرعة ودقة الإبلاغ المالي.

2-4 حدود البحث

تحدد أبعاد هذه الدراسة ومجال تطبيقها من خلال مجموعة من الحدود المنهجية التي تسهم في حصر نطاق البحث وتوجيه عملية جمع البيانات وتحليلها، وهي كالتالي:

الحدود الموضوعية (العلمية): تقتصر الدراسة على بحث وتحليل أثر أربعة عوامل محددة وهي (العوامل التكنولوجية، البشرية والمهنية، التنظيمية والإدارية، التشريعية والقانونية) في إمكانية تطبيق مدخل التدقيق المستمر، دون التطرق إلى تقنيات تكنولوجية أخرى خارج هذا النطاق.

الحدود البشرية: تستهدف الدراسة استطلاع آراء مدققي الحسابات الداخليين (العاملين في أقسام التدقيق الداخلي) ومدققي الحسابات الخارجيين (المعتمدين والمفوضين القانونيين لتدقيق الحسابات).

الحدود المكانية: يقتصر النطاق المكاني للتطبيق على الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (DSE).

الحدود الزمنية: تتمثل في الفترة الزمنية التي استغرقتها عملية إعداد الدراسة وتوزيع واستعادة الاستبيانات وتحليل البيانات إحصائياً، والتي تم إنجازها خلال العام الحالي 2026م.

3. الإطار النظري والدراسات السابقة

3-1 مفهوم التدقيق المستمر

يعد التدقيق المستمر مفهوماً حديثاً نسبياً لمهنة التدقيق، حيث بدأ الاهتمام بها مع التطورات التكنولوجية، وخاصة في المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية، والتي تتطلب استجابات تنظيمية أسرع وأكثر قدرة على التكيف مع العمليات المتغيرة بشكل آني (الجبلي والأشقر، 2021). ووفقاً لتعريف اللجنة المشتركة للمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (CICA)، والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) فإن التدقيق المستمر هو أسلوب يسمح للمدققين بتقديم ضمان مكتوب بشأن أي مسألة تقع ضمن مسؤولية إدارة الشركة باستخدام سلسلة من التقارير الصادرة مباشرة أو فوراً أو بعد وقت قصير من حدوث الإجراءات قيد التدقيق (Orumwense, 2017).

3-2 أهداف التدقيق المستمر

يهدف التدقيق المستمر إلى: (Yaseen, 2024)

- 1- تطوير منظومة التدقيق: يمثل الهدف الأساسي في تقديم التدقيق المستمر كنهج حديث وبدل ومطور للتدقيق التقليدي.
- 2- سرعة إصدار التقارير: تقديم تقارير التدقيق في الوقت المناسب وضمن فترات زمنية أقصر بكثير مقارنة بالنظام التقليدي.
- 3- الوقاية من الأزمات: تحصين الشركات من الأزمات عبر الفحص الدائم للرقابة الداخلية، مما يحسن جودة المعلومات والإفصاح عنها فوراً.
- 4- تعزيز دقة البيانات: الكشف الفوري عن الأخطاء وتصحيحها سريعاً، مما يضمن دقة المعلومات المحاسبية ويضاعف ثقة المستخدمين.
- 5- تمكين الرقابة الفورية: مساعدة مساهمي الشركات وهيئات الرقابة على الأسواق المالية في ممارسة رقابة لحظية ومباشرة على الشركات.

3-3 مراحل التدقيق المستمر

تمتلك عملية التدقيق المستمر عدة مراحل أساسية متتالية، وتشمل ما يلي: (موسى، 2023)

- 1- إجراءات التدقيق المؤتمتة: يتعرف المدقق على أدوات الرقابة والاختبارات الآلية عبر فحص الإجراءات المتاحة له. يتطلب ذلك امتلاك المدقق وفريقه معرفة تامة بنظم المعلومات، مع تحديد الضوابط الرقابية والمخاطر لتقييم كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
- 2- نمذجة البيانات: تشمل تصميم نموذج هيكلي يحتوي على مفردات مرتبة في تسلسلات دقيقة. يعمل هذا النموذج كقاعدة بيانات أساسية تدعم كافة العمليات والأنشطة التشغيلية داخل المنظمة.
- 3- تحليل البيانات: تعتبر ركيزة جوهرية في عمل المدقق، حيث يلتزم بفحص وتحليل تدفق البيانات بشكل دائم ومستمر لضمان كشف الانحرافات فور حدوثها.
- 4- تقرير التدقيق المستمر: المرحلة الختامية للعملية، وفيها يصدر المدقق تقارير دورية مستمرة تؤكد سلامة، ومصداقية، وعدالة المعلومات الواردة في تقارير الأعمال المنشورة.

3-4 تقنيات التدقيق المستمر

يُشير مفهوم تقنيات التدقيق المستمر إلى قدرة هذه الأدوات على العمل الآلي الدائم كخلفية برمجية مسبقة الصنع ضمن نظم معلومات المنشأة، بآلية عمل تشبه برمجيات فحص الفيروسات. ويتطلب نجاح هذه التقنيات تلبية معايير ومتطلبات تدقيق الحسابات لضمان أن نظام المعلومات المحاسبية الفوري ينتج بيانات مالية دقيقة وموثوقة، مع تنفيذ اختبارات الرقابة بالتزامن مع الاختبارات الجوهرية للعمليات (الابراهيم، 2015).

وفي هذا السياق، تبرز برمجيات الذكاء الاصطناعي كأحد أهم هذه التقنيات، حيث يعتمد التدقيق المستمر على أنواع مختلفة منها كالوكلاء الأذكياء، والنظم الخبيرة، والشبكات العصبية، بالإضافة إلى نماذج التدقيق المضمنة ونظم دعم القرار. وقد أضحت استخدام نظم دعم القرار واسع الانتشار في مهنة التدقيق كجزء رئيسي من وظائفه، حيث تستعين بها مكاتب التدقيق لرقابة وتسهيل العمل الميداني في مختلف المهام والمجالات، وتحديدًا من خلال توظيف تقنيات التنقيب في البيانات والتنقيب في النصوص (الابراهيم، 2015).

وعلى الرغم من الدعم الكبير الذي يقدمه التنقيب في البيانات والنصوص، إلا أن تطبيقهما الفعلي من قبل المدققين لا يزال يواجه صعوبات ملموسة نتيجة التعقيد البرمجي الملازم لهما. ولتجاوز هذا

التعقيد ومساعدة المدقق في التعامل مع هذه النظم، تظهر الحاجة الملحة لدمج نظم دعم القرار في مراقبة قواعد البيانات الضخمة بشكل دائم ومستمر، مما يتيح تزويد المدقق بوقائع وتقارير فورية عن الانحرافات المكتشفة بناءً على مقاييس التدقيق المضمنة وآليات المراقبة المستمرة (Hunton & Rose, 2010).

3-5 العوامل المؤثرة على تطبيق التدقيق المستمر

- ويمكن عرض العوامل المؤثرة في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر كما يلي: (جودي، 2025)
- 1- **العوامل التكنولوجية:** ترتبط هذه العوامل بمدى تطور البنية التحتية التكنولوجية وقدرتها على معالجة تدفقات البيانات الضخمة في الوقت الحقيقي. ويتطلب تفعيل هذا النهج ربطاً آلياً متكاملًا وسلساً بين أنظمة التدقيق المستمر وتطبيقات الأعمال الحالية، وفي مقدمتها نظم تخطيط موارد المؤسسات (ERP)، لضمان انسيابية البيانات دون انقطاعات تشغيلية.
 - 2- **العوامل البشرية والمهنية:** تتمحور هذه العوامل حول كفاءة الكادر الرقابي المسؤول عن إدارة وتشغيل المنظومة الرقمية، حيث يفرض التدقيق المستمر تحولاً جذرياً في طبيعة المهارات المطلوبة من المدقق التقليدي. ويواجه الممارسون حاجة ملحة للانخراط في برامج تدريبية مكثفة لاكتساب مهارات متقدمة في علوم وتحليلات البيانات، والتعلم الآلي، والذكاء الاصطناعي، لتمكينهم من الاستفادة القصوى من الأنظمة الآلية.
 - 3- **العوامل التنظيمية والإدارية:** ترتبط كفاءة تطبيق التدقيق المستمر بالبيئة الداخلية للشركة، حيث يمثل دعم الإدارة العليا وتأييدها المحرك الأساسي لتوفير التدفقات المالية والميزانيات المستدامة اللازمة لشراء البرمجيات الذكية، وصيانتها، وتطوير البنية الرقمية. ويتأثر هذا التحول بحجم المنشأة وثقافتها التنظيمية تجاه إدارة التغيير، إذ تظهر مقاومة سلوكية من الموظفين نتيجة التخوف من الرقابة اللحظية للصيقة والقلق على أمنهم الوظيفي، مما يتطلب إشراكهم وتوضيح المزايا وتوفير الدعم لتسهيل الانتقال.
 - 4- **العوامل التشريعية والقانونية:** يواجه التوسع في تبني نهج التدقيق المستمر معوقات تشريعية ناتجة عن الفجوة الزمنية بين وتيرة الطفرات التكنولوجية المتسارعة وبطء تطور الأطر القانونية والمعايير المهنية المنظمة للمهنة، مما يخلق صعوبات بالغة في تفسير النصوص القانونية القائمة وتطبيقها بمرونة في بيئة الرقابة الفورية. ويبرز امتثال المنشآت لأمن وخصوصية المعلومات كأحد التحديات القانونية

الدرجة، نظراً لأن هذا الأسلوب يركز على المراقبة الدائمة والولوج المستمر لكميات ضخمة من البيانات السرية والحساسة، مما يفرض قيوداً قانونية صارمة لتفادي الاختراقات.

3-6 الدراسات السابقة

تشير الأدبيات الحديثة في مجال التدقيق المستمر إلى أن نجاح أو جاهزية تطبيقه لا يرتبط بعامل واحد، بل هو نتاج تفاعل بين الأبعاد التكنولوجية والتنظيمية والفردية داخل بيئة نظم المعلومات المحاسبية حيث تتفاعل هذه الأبعاد لتشكيل مستوى استعداد المؤسسات لتبني هذا النوع من التدقيق، فيما يتعلق بالعوامل التكنولوجية، فأن جودة نظم المعلومات تمثل الأساس في نجاح تطبيق التدقيق المستمر، باعتبار أن جودة النظام وجودة المعلومات وجودة الخدمة تؤثر بشكل مباشر على استخدام الأنظمة ورضا المستخدمين (Delone & Mclean, 2003). كما بينت دراسة (Mailoor & Tjhin, 2025) أن جودة المعلومات تمثل العامل الأكثر تأثيراً في نجاح تطبيق التدقيق المستمر مقارنة بالجوانب التقنية الأخرى، إذ تسهم دقة البيانات وحدائتها وموثوقيتها في تعزيز ثقة المدققين بالنظام. كما تدعم دراسة (Jans & Hosseinpour, 2019) أهمية التقنيات التحليلية والبيانات الضخمة في تحسين قدرة أنظمة التدقيق المستمر على اكتشاف الانحرافات وتحليل العمليات بشكل لحظي، في حين أشار (Groomer & Murthy, 2018) إلى أن دمج وحدات التدقيق داخل قواعد البيانات يمثل خطوة أساسية لتمكين التدقيق المستمر داخل الأنظمة التشغيلية.

أما العوامل البشرية والمهنية المتعلقة بخصائص المدققين، فتشير الأدبيات إلى أن هذه العوامل تلعب دوراً محورياً في تبني التدقيق المستمر، حيث لا يكفي توفر التكنولوجيا دون وجود قبول واستعداد لدى المستخدمين، فقد أوضحت دراسة (Vasarhelyi et al., 2012) أن قبول المدققين للتدقيق المستمر واستعدادهم لتبنيه يعد من أهم محددات تطبيقه، إذ يرتبط ذلك بقدرتهم على استيعاب التغيرات التقنية والتعامل معها بكفاءة، كما أن نجاح تطبيق التدقيق المستمر لا يعتمد فقط على البنية التقنية، بل أيضاً على مستوى وعي المدققين بمفهومه وقدرتهم على إدراك قيمته المضافة مقارنة بالتدقيق التقليدي، بينما بينت دراسة (Federicco & Tandiono, 2023) أن مستوى معرفة المدققين بتقنيات التدقيق المستمر وخبرتهم السابقة يؤثر بصورة مباشرة في إدراكهم لإمكانات هذه التقنية واستعدادهم لاستخدامها. كما أكدت دراسة (Amin & Mohamed, 2016) أن تصورات المدققين وإدراكهم لأهمية

التدقيق المستمر تنعكس على جودة المعلومات المالية الناتجة عنه، مما يؤكد أهمية الجوانب المعرفية والسلوكية في تهيئة المدققين لتطبيق هذا الأسلوب، كما اظهرت دراسة (Mailoor Tjhin 2025) ان التدريب المستمر والدعم الفني الموجه للمستخدمين يسهمان في تعزيز استخدام انظمة التدقيق المستمر ورفع مستوى رضاهم عنها، الأمر الذي يشير إلى أن العوامل الفردية تمثل أحد المرتكزات الأساسية لجاهزية تطبيق التدقيق المستمر.

وفيما يخص العوامل التنظيمية والإدارية، تشير الأدبيات إلى أن البيئة المؤسسية تمثل عنصراً حاسماً في نجاح تطبيق التدقيق المستمر، بينت دراسة (Malaescu& Sutton 2015) أن التعاون والتنسيق بين التدقيق الداخلي والخارجي يعزز من الاعتماد على مخرجات التدقيق المستمر ويرفع مستوى الثقة بها، حيث أكدت دراسة (Cangemi 2010) أن دعم الإدارة العليا وتفعيل دور التدقيق الداخلي يمثلان ركيزة أساسية لتطوير نظم الرقابة المستمرة داخل المؤسسات. بالإضافة إلى ذلك، أشارت دراسة (Ezzamouri& Hulstijn 2018) إلى أن تطبيق التدقيق المستمر يتطلب وجود بيئة تنظيمية داعمة تتسم بوضوح المسؤوليات وتوفير الموارد والإجراءات المناسبة. كما أظهرت دراسة (2024) Nguyen أن التزام الإدارة وتوفير السياسات والإمكانات اللازمة يعدان من أهم العوامل المؤثرة في تطبيق التدقيق المستمر في المؤسسات المالية، وهذا ما أكدته أيضاً دراسة (Aladwey& Elsayad 2024) التي أشارت إلى أن غياب الأطر التنظيمية والإرشادات المهنية الواضحة يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه تطبيق التدقيق المستمر في البيئات النامية.

أما العوامل التشريعية والقانونية تعد من العوامل المهمة في دعم أو تقييد تطبيق تقنيات التدقيق المتقدمة، حيث توفر الأطر القانونية الأساس الذي ينظم استخدام البيانات ويحدد مسؤوليات المدققين في البيئات الرقمية، وقد أشار (Alles 2008) إلى ان فعالية أنظمة التدقيق المستمر تعتمد بشكل كبير على وجود بيئة تنظيمية تسمح بتدفق البيانات بشكل آمن ومنظم بين الأطراف ذات العلاقة. كما أوضح (Vasarhelyi et al. 2012) ان تطبيق التدقيق المستمر يتطلب وجود معايير وإرشادات تنظيمية واضحة تحدد آليات جمع البيانات وتحليلها بشكل لحظي، بما يضمن موثوقية نتائج التدقيق، وأن غياب الأطر القانونية المتخصصة أو ضعف الإلزام من الجهات الرقابية قد يحد من تبني هذا النوع من التدقيق في المؤسسات.

تتميز الدراسة الحالية بأنها تقدم إطاراً مفاهيمياً مبنياً على الأدبيات الحديثة لتفسر جاهزية تطبيق التدقيق المستمر من خلال أربعة أبعاد رئيسية هي العوامل التكنولوجية والفردية والتنظيمية والتشريعية، كما انها تحاول تنظيم وتوليف نتائج الدراسات السابقة ضمن نموذج واحد متكامل، وتكسب أهميتها من تناولها لموضوع ما يزال في مرحلة محدودة التطبيق في بيانات مشابهة، مما يتيح فهماً أولياً للعوامل المؤثرة في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر.

3-6 متغيرات ونموذج البحث

1- المتغير المستقل العوامل المؤثرة المدروسة: في ضوء تنوع وتعدد الدراسات السابقة في مجال التدقيق المستمر، تم اعتماد منهج تحليل الأدبيات بهدف استخلاص وتصنيف العوامل الأكثر تأثيراً في جاهزية تطبيق التدقيق المستمر. وقد شملت عينة التحليل مراجعة شاملة للدراسات النظرية والتطبيقية ذات الصلة وامتدت زمنياً بين عامي (2003 و 2025)، بهدف تحديد الأبعاد المشتركة التي تكررت بشكل واضح في الأدبيات السابقة، وربطها بالإطار المفاهيمي للدراسة الحالية. وبناءً على ذلك، تم تصنيف العوامل المستخلصة إلى أربعة محاور رئيسية تمثل النموذج المقترح للدراسة، وهي: العوامل التكنولوجية، والعوامل البشرية والمهنية المتعلقة بالمدققين، والعوامل التنظيمية والإدارية، والعوامل التشريعية والقانونية، باعتبارها الأكثر اتساقاً وتكراراً في الأدبيات ذات الصلة والأكثر ملاءمة. ويوضح الجدول الآتي نتائج هذا التحليل من خلال ربط كل دراسة بالمحاور التي تناولتها أو دعمتها بشكل مباشر أو غير مباشر:

الجدول (1): أبعاد المتغير المستقل

الدراسة	العوامل	العوامل البشرية والمهنية	العوامل التنظيمية والإدارية	العوامل التشريعية والقانونية
---------	---------	-----------------------------	-----------------------------------	------------------------------------

Deleno& Mclean (2003)	جودة نظم المعلومات ودقتها	--	--	--
Alles (2008)	--	--	استقلالية المدقق ومقاومة الإدارات للتغيير الإداري	وجود قوانين ومعايير تدعم التدقيق الإلكتروني
Cangemi (2010)	أنظمة الرقابة والمراقبة المستمرة	--	دعم الإدارة، دور التدقيق الداخلي	الامتثال للمتطلبات التشريعية (SOX)
Vasarhelyi et al. (2012)	نظم التدقيق الإلكتروني والتكامل الآلي للبائانات	المعرفة بالتدقيق المستمر، قبول المدقق للتقنيات	دعم المؤسسة لتبني التقنيات الحديثة	وضوح الأطر التنظيمية للبائانات والمساءلة
Malaescu& Sutton (2015)	استخدام ادوات التدقيق المستمر في تحليل البائانات	--	التعاون بين التدقيق الداخلي والخارجي	--
Amin& Mohamed (2016)	نظام التدقيق الإلكتروني وجود المعلومات المالية	إدراك المدققين واتجاهاتهم نحو التدقيق المستمر	--	دور الجهات الرقابية في دعم التدقيق المستمر
Ezzamouri& Hulstijn (2018)	أنظمة المراقبة الرقمية وتحليل العمليات	--	البيئة التنظيمية والموارد والإجراءات	الالتزام بالأنظمة والتشريعات

العوامل المؤثرة في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر
من وجهة نظر مدققي الحسابات في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

القانونية				
الخارجية				
--	--	--	دمج وحدات التدقيق داخل قواعد البيانات التشغيلية	Groomer& Murthy (2018)
--	--	--	تحليل العمليات باستخدام التقني في البيانات	Jans& Hosseinpour (2019)
--	--	استخدام المدققين للأدوات وتدريبهم	أدوات التدقيق الرقمية المتقدمة	Bradford et al. (2020)
--	--	معرفة المدققين وخبرتهم التقنية	استخدام تقنيات التدقيق المستمر في بيئات العمل	Federicco& Tandiono (2023)
--	السياسات التنظيمية ودعم الإدارة	كفاءة وخبرة المدقق	البنية التكنولوجية لنظم التدقيق المستمر	Nguyen (2024)
--	غياب الأطر التنظيمية والإرشادات	إدراك المدققين واستعدادهم	المعايير والأطر التقنية للتدقيق المستمر	Aladwey& Elsayad (2024)
--	دعم الإدارة، توافر الخدمات المساندة	التدريب، رضا المستخدم، المهارات	جودة نظم المعلومات ودقتها	Mailoor& Tjhin (2025)

يتضح من خلال التحليل المنهجي للأدبيات السابقة الواردة في الجدول أعلاه، أن أبعاد المتغير المستقل (العوامل المؤثرة في تطبيق التدقيق المستمر) تحظى بإجماع بحثي واسع حول دورها الحاسم

في الانتقال نحو البيئة الرقمية. وتأسيساً على ما سبق، تتميز الدراسة الحالية عن الأدبيات السابقة في أنها لا تكتفي بدراسة هذه العوامل بشكل منعزل، بل تسعى إلى اختبار أثرها التكاملي في بيئة مصرفية نامية تمتلك خصوصية اقتصادية وتشريعية فريدة (البيئة السورية)، مما يساهم في سد الفجوة البحثية المتعلقة بمدى جاهزية الكوادر والأنظمة المحلية لتبني آليات الرقابة اللحظية.

2- المتغير التابع إمكانية تطبيق التدقيق المستمر: يُمثل مفهوم إمكانية تطبيق التدقيق المستمر الحالة المستهدفة والنتائج الفعلية لمدى قدرة الشركات المبحوثة على الانتقال بالعملية الرقابية من نمطها التقليدي اللاحق المعتمد على فحص العينات، إلى نمط رقمي تزامني يتيح فحص المعاملات والبيانات بشكل كامل وفوري فور حدوثها. وتُجمع الأدبيات المحاسبية والرقابية على أن قياس مدى قابلية هذا النظام للتطبيق لا يتوقف عند حدود توفير البرمجيات، بل يرتبط بقدرة المؤسسة على إعادة هندسة منظومتها بالكامل. وفي هذا السياق، تبين دراسة (Vasarhelyi et al., 2004) أن جوهر نجاح التطبيق يكمن في القدرة على تحويل المراقبة الدورية للأنظمة المالية إلى تدفق معلوماتي مستمر يمنح تأكيداً فورياً حول سلامة العمليات المصرفية.

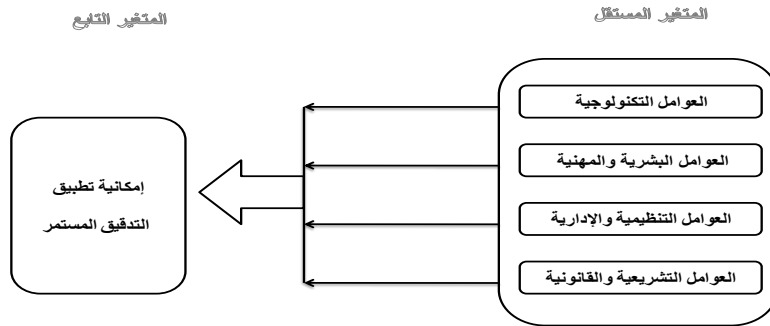
وتتحدد إمكانية التطبيق الفعلي إدارياً وعملياً من خلال ما طرحته دراسة (Alles et al., 2008)، والتي ركزت على الجدوى الاقتصادية والتنظيمية للتطبيق، مشيرةً إلى أن القابلية للتنفيذ تُقاس بمدى قدرة المؤسسة على دمج الوحدات والوحدات البرمجية الرقابية داخل قواعد البيانات التشغيلية والتمويلية الأساسية للمؤسسة دون إحداث خلل في سير العمل اليومي. وهو ما يتوافق مع ما أكدته دراسة (Cangemi, 2010) من أن ملامح التطبيق الحقيقي تتجسد عندما تتجح الأنظمة المطبقة في توليد تقارير إنذار مبكر لحظية وموثوقة تسهم في دعم قرارات الإدارة العليا وتدعم استقلالية جهاز التدقيق الداخلي.

من جهة أخرى، تشير الدراسات الحديثة مثل دراسة (Nguyen, 2024) ودراسة (Aladwey & Elsayad, 2024) إلى أن تقييم جاهزية الشركات لتطبيق التدقيق المستمر يعد انعكاساً مباشراً لتفاعل المتغيرات المحيطة به، إذ لا يمكن قياس نجاح هذا المتغير بمعزل عن العوامل التشريعية، والتقنية، والتنظيمية، والبشرية المتوافرة في بيئة العمل. فالتحول نحو هذا النموذج الرقابي المتقدم في هذه الأدبيات

العوامل المؤثرة في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر
من وجهة نظر مدققي الحسابات في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

يُمثل المحصلة النهائية لتكامل هذه الأبعاد الأربعة، ومدى قدرتها على التناغم لإنتاج بيئة آمنة ومقاومة للمخاطر الناشئة.

نموذج البحث



الشكل (1) : نموذج البحث

4. منهج البحث وإجراءاته

4-1 منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته طبيعة الظاهرة والأهداف المرجوة؛ إذ يتعدى هذا المنهج مجرد وصف واقع الجاهزية والإدراك تجاه التدقيق المستمر في البيئة السورية، إلى تحليل العلاقات القائمة وتحديد حجم الأثر الإحصائي للعوامل التكنولوجية، والبشرية والمهنية، التنظيمية والإدارية، والتشريعية والقانونية في إمكانية التطبيق العملي. وتتكمال إجراءات الدراسة عبر الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية المتمثلة في الأدبيات المحاسبية والمراجعات البحثية السابقة لبناء الخلفية العلمية، إلى جانب مصادر البيانات الأولية التي يتم جمعها ميدانياً بواسطة أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة.

4-2 مجتمع البحث والعينة وجمع البيانات

يتألف مجتمع الدراسة الحالي من فئتين رئيسيتين من المهنيين والممارسين في حقل التدقيق في الجمهورية العربية السورية، وذلك بغرض استطلاع آرائهم وتقييم إمكانية تطبيق التدقيق المستمر من منظور تكاملي يجمع بين التدقيق الداخلي والخارجي، وتتمثل هاتان الفئتان في:

1- المدققون الداخليون: ويشمل هذا المجتمع جميع الممارسين في وحدات التدقيق الداخلي بالشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها (36) شركة. وبناءً على حصر عدد العاملين في تلك الوحدات بالاعتماد على تقارير الحوكمة والإفصاح المنشورة على الموقع الرسمي لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية (scfms.sy)، بلغ الحجم الإجمالي لمجتمع التدقيق الداخلي (137) فرداً موزعين على قطاعات المصارف، التأمين، الخدمات، الصناعة، الزراعة، الاتصالات، والصرافة.

2- المدققون الخارجيون: ويتمثل هذا المجتمع في جميع مدقي الحسابات الخارجيين المعتمدين والمؤهلين رسمياً من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، والبالغ عددهم الإجمالي (88) مدققاً خارجياً، وهم الفئة التي تمتلك خبرة رقابية متعددة وتتأثر مباشرة بالتشريعات والقوانين والمعايير المهنية الحاكمة للتحويل الرقمي.

وبذلك يبلغ الحجم الإجمالي العام لمجتمع الدراسة بفئتيه (الداخلية والخارجية) 225 فرداً (137 مدققاً داخلياً + 88 مدققاً خارجياً).

اتبع الباحث أسلوب العينة العشوائية الطبقية لضمان التمثيل العادل والمتوازن لكل طبقة من طبقات المجتمع المبحوث. ولتحسين الدراسة من الناحية المنهجية وتحديد الحجم العلمي الأمثل المسموح به لتعميم النتائج على مستوى كل طبقة مستقلة، استند الباحث إلى معادلة سلوفين (Slovin's Formula) عند مستوى ثقة (95%) وهامش خطأ مقبول (5%)، وفق الصيغة التالية:

$$n = \frac{N}{1 + N \cdot (e)^2}$$

بالتعويض بالمعادلة السابقة وحساب الحد الأدنى المطلوب للمدققين الداخليين (102) مدقق داخلي، (72) مدقق خارجي.

وجاءت حركة الاستبانة ونسب الاستجابة تفصيلاً كما يوضحها الجدول التالي:

العوامل المؤثرة في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر
من وجهة نظر مدققي الحسابات في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

الجدول (2): عدد الاستبانات المطلوبة والموزعة والمستردة الصالحة للتحليل الإحصائي					
فئة	الحجم	الحد الأدنى	عدد الاستبانات الموزعة	المُسترد والصّالح للتحليل الإحصائي	نسبة الاستجابة من مجتمع المدروس
المدققون الداخليون	137	102	110	105	76.64%
المدققون الخارجيون	88	72	80	74	84.09%
الإجمالي للمجتمع	225	174	190	179	79.56%

المصدر: من إعداد الباحث.

يُظهر الجدول أعلاه الوفاء بالمتطلبات الإحصائية والحدود الدنيا المطلوبة علمياً لكلا مجتمعي الدراسة، حيث تجاوز عدد الاستبانات المستردة والصالحة فعلياً للتحليل البالغ (105) للمدققين الداخليين و(74) للمدققين الخارجيين الحدود الدنيا المحسوبة بمعادلة سلوفين (Slovin's Formula). كما تعكس نسب الاستجابة المحققة (76.64% و 84.09% على التوالي) تفاعلاً ميدانياً جيداً، مما يمنح العينة الإجمالية البالغة (179) استبانة تمثيلاً إحصائياً متوازناً.

3-4 أداة القياس ومتغيرات الدراسة

استُخدم الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية لهذه الدراسة. وتضمن الاستبيان قسمًا تمهيدياً يشرح طبيعة الدراسة وأهدافها مع التأكيد على سرية الإجابات لأغراض البحث العلمي فقط. وقُسم الاستبيان إلى قسمين رئيسيين؛ تضمن القسم الأول: البيانات الديموغرافية والشخصية لأفراد العينة (التخصص العلمي، والدرجة العلمية، والخبرة، والمسمى الوظيفي)، بينما اشتمل القسم الثاني على عبارات محاور الدراسة وفرضياتها، حيث وزعت العبارات على النحو الآتي:

• المتغير المستقل: تضمن (20) عبارة، موزعة بالتساوي على أربعة أبعاد بواقع (5) عبارات لكل من: (العوامل التكنولوجية، العوامل البشرية والمهنية، العوامل التنظيمية والإدارية، العوامل التشريعية والقانونية).

المتغير التابع: تضمن (8) عبارات تتعلق بـ "إمكانية تطبيق التدقيق المستمر".

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس وتقييم استجابات أفراد العينة، حيث تم تحديد مستوى الإجابة وفقاً للأوزان والمجالات الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول (3): درجات مقياس ليكرت الخماسي ومعياري تقييمه

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1
المجال	(- 4.21)	(- 3.41)	(- 2.61)	(- 1.81)	(1.8 - 1)
	(5)	(4.20)	(3.40)	(2.60)	
التقييم	عالي جداً	عالي	متوسط	منخفض	منخفض جداً

ولتحليل إجابات عينة الدراسة والحكم على المتوسطات الحسابية، تم اعتماد الوسط الحسابي الفرضي (المرجعي) البالغ (3)، وهو يمثل نقطة الحياد الأدواتية المحسوبة بمجموع أوزان المقياس مقسوماً على عددها.

4-4 صدق الأداة وثباتها

أولاً: الصدق الظاهري: صُمم الاستبيان بالرجوع إلى الأدبيات والدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة. وللتحقق من الصدق الظاهري للأداة، تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من الخبراء والأكاديميين والمختصين في مجال المحاسبة والتدقيق. وهدف ذلك إلى التحقق من مدى ملائمة الفقرات، ووضوحها لغوياً، ومدى انتمائها للأبعاد والمحاور المقاسة. وقد أبدى المحكمون بعض الملاحظات القيمة التي تمثلت في حذف أو إعادة صياغة بعض العبارات، وبناءً على هذه المقترحات والتعديلات اللازمة، خرجت الاستبانة بصورتها النهائية.

ثانياً: ثبات الاستبانة: للتأكد من اتساق واستقرار إجابات أفراد العينة عند تطبيق الأداة مرات متكررة، تم الاعتماد على معامل ثبات "ألفا كرونباخ" للأبعاد الإجمالية للاستبيان. وتعتبر القيم المقبولة علمياً لهذا المعامل إذا كانت مساوية أو أكبر من (0.60)، وكلما اقتربت من (1) دلّ ذلك على درجة ثبات

العوامل المؤثرة في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر
من وجهة نظر مدققي الحسابات في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

عالية جداً لأداة الدراسة وصلاحياتها التامة للتحليل الإحصائي. ويوضح الجدول الآتي قيمة معامل "ألفا كرونباخ":

الجدول (4): قيمة معامل ألفا كرونباخ لمتغيرات الاستبيان

المتغير	المتغير	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ	النتيجة
المتغير	العوامل التكنولوجية	5	0.874	ثابت
المستقل	العوامل التنظيمية والإدارية	5	0.843	ثابت
	العوامل البشرية والمهنية	5	0.885	ثابت
	العوامل التشريعية والقانونية	5	0.890	ثابت
	إجمالي عبارات المتغير المستقل	20	0.924	ثابت
المتغير التابع	إمكانية تطبيق التدقيق المستمر	8	0.925	ثابت
	إجمالي عبارات الاستبيان	28	0.951	ثابت

يتبين من نتائج الجدول رقم (4) أن قيم معامل "ألفا كرونباخ" لجميع محاور الدراسة وأبعادها الفرعية تراوحت ما بين (0.843 و 0.925)، في حين بلغ المعامل الإجمالي لجميع عبارات الاستبيان (0.951). ونظراً لأن جميع هذه القيم تعلو بشكل ملحوظ عن الحد الأدنى المقبول إحصائياً في البحوث الإنسانية والإدارية والبالغ (0.60)، فإن ذلك يُعد مؤشراً قاطعاً على تمتع أداة الدراسة بدرجة استقرار واتساق داخلي عالية جداً، ويؤكد جاهزيتها التامة للانتقال إلى مرحلة التحليل الإحصائي المتقدم واختبار الفرضيات.

5- النتائج

5-1 نتائج تحليل عبارات المتغيرات المدروسة

5-1-1 المتغير المستقل: العوامل المؤثرة في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر، حيث تم تضمين الاستبيان (4) متغيرات فرعية ووضع (5) فقرات لكل متغير بإجمالي (20) فقرة للمتغير المستقل، وقد بين التحليل باستخدام برنامج (SPSS) النتائج والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول (5): المتغير المستقل "العوامل المؤثرة المدروسة"

Std.	Mean	العبارات
Deviation		
.799	4.05	تعاني الشركات من ضعف استقرار الإنترنت اللازم للتدقيق اللحظي
.816	4.11	انقطاع الكهرباء يعيق تشغيل الأنظمة المحاسبية بشكل مستمر
.800	4.03	محدودية أنظمة ERP المتكاملة تقلل من إمكانية التدقيق المستمر
.809	4.01	صعوبة الوصول إلى البرمجيات العالمية بسبب القيود التقنية والعقوبات
.806	4.06	ضعف البنية التحتية الرقمية يحد من تبادل البيانات بشكل فوري
.658	4.05	إجمالي عبارات العوامل التكنولوجية
.887	3.73	تفتقر الكوادر إلى مهارات تحليل البيانات اللازمة للتدقيق المستمر
.823	3.84	لا تتوفر برامج تدريب كافية في مجال التدقيق المستمر
.883	3.84	هجرة الكفاءات تقلل من توفر الخبرات المتخصصة
.868	3.80	ضعف تحديث المناهج الأكاديمية يحد من جاهزية الخريجين
.947	3.77	مقاومة بعض المدققين للتغيير تعيق تطبيق التدقيق المستمر
.692	3.79	إجمالي عبارات العوامل البشرية والمهنية
.852	4.06	ضعف دعم الإدارة العليا يحد من تطبيق التدقيق المستمر
.942	4.10	ارتفاع تكلفة تطبيق التدقيق المستمر يمثل عائقاً أمام الشركات
.837	4.06	الثقافة التنظيمية الحالية لا تشجع التحول إلى التدقيق المستمر
.884	4.04	ضعف التنسيق بين أقسام التدقيق وتقنية المعلومات يحد من التطبيق
.862	4.03	غياب خطط واضحة للتحول الرقمي يؤخر تطبيق التدقيق المستمر
.725	4.06	إجمالي عبارات العوامل التنظيمية والإدارية
.750	4.23	لا توجد تشريعات واضحة تنظم تطبيق التدقيق المستمر في البيئة السورية

**العوامل المؤثرة في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر
من وجهة نظر مدققي الحسابات في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**

لا يتم الاعتراف القانوني الكامل بمخرجات التدقيق الرقمي دون مستندات ورقية	4.23	733
غياب الإلزام من الجهات الرقابية يؤخر تطبيق التدقيق المستمر	4.28	715
غموض قوانين حماية البيانات يعيق ربط أنظمة المدقق مع أنظمة العميل	4.28	678
عدم وجود معايير مهنية محلية للتدقيق المستمر يحد من إمكانية تطبيقه	4.22	762
إجمالي عبارات العوامل التشريعية و القانونية	4.25	607
إجمالي عبارات العوامل (التكنولوجية، البشرية والمهنية، التنظيمية والإدارية، التشريعية والقانونية)	4.04	528

يتبين من نتائج الجدول رقم (5) أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو العوامل المؤثرة (كعوائق) في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر قد جاءت بدرجة موافقة (عالية) عموماً، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لكافة الأبعاد (4.04) ويانحرف معياري عام قدره (0.528)، مما يدل على وجود توافق كبير وتجانس في إجابات أفراد العينة حول شدة تأثير هذه المعوقات.

وعلى مستوى المحاور، احتل محور "العوامل التشريعية والقانونية" المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.25) وتأثير (عالي). ويعزى ذلك إلى طبيعة البيئة السورية التي تقتصر حالياً إلى أطر تشريعية تلزم الشركات بتطبيق التقنيات الرقمية الفورية، بالإضافة إلى تمسك القوانين بالتوثيق الورقي التقليدي وغياب المعايير المحلية للتدقيق المستمر.

وجاء محور "العوامل التنظيمية والإدارية" في المرتبة الثانية بمتوسط (4.06)، مدفوعاً بارتفاع تكاليف التحول الرقمي وضيق التنسيق الداخلي. يليه مباشرة محور "العوامل التكنولوجية" في المرتبة الثالثة بمتوسط (4.05) نتيجة الصعوبات الواقعية المتمثلة بانقطاع التيار الكهربائي، وضعف استقرار الإنترنت، والقيود التقنية المفروضة على البرمجيات العالمية. بينما حل محور "العوامل البشرية والمهنية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.79) وبدرجة موافقة عالية أيضاً، مما يشير إلى أن عجز برامج التدريب المتخصصة وهجرة الكفاءات يسهمان بشكل واضح في تأخير تطبيق أساليب التدقيق الحديثة.

5-1-2 المتغير التابع: إمكانية تطبيق التدقيق المستمر، حيث تم تضمين الاستبيان (8) عبارات للمتغير التابع، وقد بين التحليل باستخدام برنامج (SPSS) النتائج والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول (6): المتغير التابع "إمكانية تطبيق التدقيق المستمر "

Std. Deviation	Mean	العبارات
.746	4.27	تواجه عملية الانتقال نحو التدقيق المستمر في سورية قيوداً جوهرية تجعل من الصعب تبنيه حالياً.
.714	4.34	تُظهر بيئة الأعمال المحلية مقاومة أو عدم جاهزية عامة لتقبل مفهوم التدقيق المستمر.
.714	4.34	يحتاج تطبيق نظام التدقيق المستمر محلياً إلى فترة زمنية طويلة ومراحل تمهيدية معقدة.
.776	4.25	تعتبر متطلبات التدقيق المستمر أعلى بكثير من القدرات التشغيلية الحالية للشركات السورية
.740	4.30	تتطوي محاولات إدخال التدقيق المستمر في الوقت الراهن على مخاطر فشل مرتفعة.
.726	4.32	تفتقر البيئة المهنية المحلية إلى المقومات الأساسية التي تضمن استدامة هذا النوع من التدقيق.
.800	4.28	يُعد تطبيق التدقيق المستمر في سورية حالياً أمراً غير واقعي بالنظر إلى طبيعة بيئة الأعمال السائدة.
.763	4.27	تواجه آليات التدقيق المستمر صعوبة كبيرة في الاندماج مع النظم والآليات المتبعة محلياً.
.605	4.30	إجمالي عبارات إمكانية تطبيق التدقيق المستمر

يتبين من نتائج الجدول رقم (6) أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو المتغير التابع متفقة على وجود محددات ومعوقات مؤثرة في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لكافة العبارات (4.30) وبانحراف معياري إجمالي قدره (0.605). نظراً لأن صياغة العبارات تقيس

**العوامل المؤثرة في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر
من وجهة نظر مدققي الحسابات في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**

القيود وصعوبة التطبيق، فإن هذه النتيجة المرتفعة تشير إلى وجود شبه إجماع بين المدققين على صعوبة وعدم إمكانية التطبيق الفوري والكامل للتدقيق المستمر في الوقت الراهن داخل البيئة السورية، نظراً لتعدد الظروف المحيطة ببيئة الأعمال. فقد جاءت العبارتان رقم (2) ورقم (3) في المرتبة الأولى كأعلى عوائق بمتوسط حسابي (4.34)، مما يوضح أن مقاومة التغيير في بيئة الأعمال المحلية وعدم جاهزيتها، بالإضافة إلى حاجة هذا النظام إلى مدى زمني طويل ومراحل تمهيدية معقدة، يمثلان حجر العثرة الأساسي أمام التحول الرقمي الفوري. وحلت العبارة رقم (6) في المرتبة الثالثة بمتوسط (4.32)، مؤكدة افتقار البيئة المهنية للمقومات الأساسية لضمان استدامة التطبيق. في المقابل، جاءت العبارة رقم (4) في المرتبة الأخيرة بمتوسط (4.25) ودرجة تقييم عالية أيضاً، مما يعكس وعي المدققين بأن المتطلبات التقنية والتنظيمية للتدقيق اللحظي تتجاوز بشكل واضح القدرات التشغيلية الحالية للشركات في سورية، ما يعكس أن تطبيقه ما يزال يواجه تحديات جوهرية.

5-2 نتائج اختبار الفرضيات

5-2-1 نتائج اختبار الفرضية الرئيسية: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للعوامل (التكنولوجية، البشرية والمهنية، التنظيمية والإدارية، التشريعية والقانونية) في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر في البيئة السورية.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد، حيث تم قياس قوة العلاقة بين هذه العوامل وبين إمكانية تطبيق التدقيق المستمر:

الجدول (7) ملخص نموذج الانحدار وتحليل التباين للفرضية الرئيسية

Model Summary					ANOVA					
Model	R	R Squared	Adjusted R Squared	Std. Error of the Estimate	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Significance
1	.820 ^a	.673	.655	.3555	Regression	19.215	4	4.804	38.005	.000

ية
الرئي
سية

a. Predictors: (Constant)	Residu	9.35	1	.126
العوامل				
العوامل التنظيمية، التشريعية والقانونية	al	3	7	
العوامل البشرية والمهنية، والإدارية			4	
العوامل التكنولوجية	Total	28.5	1	
		68	7	
			8	

تُشير النتائج الإحصائية المستخرجة من تحليل الانحدار الخطي المتعدد إلى وجود علاقة طردية قوية جداً بين المتغيرات المستقلة مجتمعة وبين المتغير التابع، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ($R=0.820$)، مما يعكس مدى التداخل والارتباط الوثيق بين العوامل الأربعة وإمكانية تطبيق التدقيق المستمر. ويتكامل هذا المؤشر مع القدرة التفسيرية العالية للنموذج، إذ بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.673$)، وهو ما يعني علمياً أن العوامل التكنولوجية، والبشرية والمهنية، والتنظيمية والإدارية، والتشريعية والقانونية مجتمعةً تمتلك القدرة على تفسير ما نسبته (67.3%) من إجمالي التغيرات والتباينات الحاصلة في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر في البيئة السورية، بينما تعود النسبة المتبقية والبالغة (32.7%) إلى متغيرات وعوامل أخرى خارجة عن إطار النموذج الحالي. وقد أكدت نتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA) الصلاحية المرتفعة لنموذج الانحدار من الناحية الإحصائية وجدارته في قياس الأثر والتنبؤ بالنتائج، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (38.005) عند مستوى دلالة إحصائية (Sig) مساوٍ لـ (0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً بالكامل كونها أقل بكثير من مستوى الدلالة القياسي المعتمد (0.05). وبناءً على ما تقدم، نرفض الفرضية الصفريّة ونقبل الفرضية البديلة، مما يؤكد وجود تأثير ذو دلالة معنوية للعوامل المدروسة مجتمعة في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر لدى الشركات المعتمدة لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

بعد التحقق من الأهمية الإجمالية لنموذج الانحدار وصلاحيته الهيكلية للتنبؤ، تبرز الحاجة إلى الانتقال من التقييم العام للنموذج إلى تقييم تفصيلي لكل متغير مستقل على حدة، وذلك لتحديد الوزن

العوامل المؤثرة في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر
من وجهة نظر مدققي الحسابات في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

النسبي والاتجاه السببي لكل عامل ومدى مساهمته الفردية في تفسير المتغير التابع. يوضح الجدول (8) معاملات الانحدار وقيم t ومستويات الدلالة الإحصائية المقابلة لكل بُعد من الأبعاد المدروسة:

الجدول (8) معاملات الانحدار للعوامل المدروسة وتأثيرها على إمكانية تطبيق Coefficients^a
التدقيق المستمر

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Beta		
الفرضية (Constant)	.468		1.485	.142
الرئيسية العوامل	.266	.289	3.277	.002
التكنولوجية				
العوامل البشرية	.138	.157	2.013	.048
والمهنية				
العوامل	.190	.228	2.732	.008
التنظيمية				
والإدارية				
العوامل	.343	.343	3.720	.000
التشريعية				
والقانونية				

a. Dependent Variable: إمكانية تطبيق التدقيق المستمر

تُظهر المؤشرات الرقمية الخاصة بمعاملات الانحدار أن القيمة الثابتة للنموذج بلغت (0.468) بقيمة (t) وصلت إلى (1.485) وهي غير دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.142). وعند الانتقال لتقييم الأثر الفردي لكل بُعد وتحديد وزنه النسبي في النموذج، يتبين أن العوامل التشريعية والقانونية جاءت في المرتبة الأولى كأقوى العوامل أثرًا، حيث بلغت قيمة المعامل غير القياسي (B) لها (0.343)، ووصل المعامل القياسي (Beta) إلى (0.343)، مدعومة بقيمة (t) محسوبة بلغت (3.720) وهي دالة إحصائيًا بالكامل عند مستوى معنوية (0.000). وفي المرتبة الثانية من حيث قوة التأثير والأهمية النسبية، حلت العوامل التكنولوجية بقيمة معامل غير قياسي (B) بلغت (0.266)، ومعامل قياسي

(Beta) قدره (0.289)، وبقيمة (t) محسوبة بلغت (3.277) وهي دالة معنويًا عند مستوى (0.002). وتلتها في المرتبة الثالثة العوامل التنظيمية والإدارية بمعامل غير قياسي (B) قيمته (0.190)، ومعامل قياسي (Beta) بلغ (0.228)، وقيمة (t) محسوبة بلغت (2.732) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.008). بينما جاءت العوامل البشرية والمهنية في المرتبة الرابعة والأخيرة من حيث الوزن النسبي في النموذج، حيث بلغت قيمة المعامل غير القياسي (B) لها (0.138)، والمعامل القياسي (Beta) حوالي (0.157)، وقيمة (t) محسوبة بلغت (2.013) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية بلغ (0.048). وتؤكد هذه المؤشرات الرقمية بمجملها أن جميع العوامل المدروسة تمتلك تأثيرًا فرديًا ذو دلالة معنوية في المتغير التابع (إمكانية تطبيق التدقيق المستمر)، مما يستوجب قبول الفرضيات الفرعية الأربع المنبثقة عن الفرضية الرئيسة للدراسة.

3-2-2 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للعوامل التكنولوجية في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر في البيئة السورية.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث تم قياس قوة العلاقة بين هذه العوامل التنظيمية وبين إمكانية تطبيق التدقيق المستمر:

الجدول (9): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

Model Summary				ANOVA		Coefficients ^a			
R	R Squared	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig. F	B	Beta	T	Sig.
.684	.468	.461	.44438	67.66	.000	.629	.684	8.226	.000

يظهر الجدول (9) وجود علاقة طردية قوية بين المتغير المستقل والتابع، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط ($R=0.684$). كما كشفت القدرة التفسيرية لنموذج ملخص الانحدار عن معامل تحديد ($R^2=0.468$)، مما يدل على أن العوامل التكنولوجية بمفردها تفسر ما نسبته (46.8%) من التغيرات والتباينات المتعلقة بإمكانية تطبيق التدقيق المستمر في البيئة المحلية، في حين تعود النسبة المتبقية

**العوامل المؤثرة في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر
من وجهة نظر مدققي الحسابات في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**

لعوامل أخرى. وقد أكد اختبار تحليل التباين الصلاحية المرتفعة للنموذج من الناحية الإحصائية، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (67.668) عند مستوى دلالة إحصائية (Sig. F) مساوٍ لـ (0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً بالكامل كونها أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05). وفيما يتعلق بمعاملات الانحدار الفرعية، أظهر التحليل أن معامل الانحدار غير القياسي (B) بلغ (0.629)، في حين سجل معامل الأثر القياسي (Beta) قيمة قدرها (0.684)، مدعوماً بقيمة (t) محسوبة بلغت (8.226) عند مستوى دلالة إحصائية (Sig) يساوي (0.000)، وبناءً على ما تقدم، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للعوامل التكنولوجية في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر في البيئة السورية.

3-2-3 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للعوامل البشرية والمهنية في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر في البيئة السورية.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث تم قياس قوة العلاقة بين هذه العوامل المعرفية وبين إمكانية تطبيق التدقيق المستمر:

الجدول (10): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Model Summary				ANOVA		Coefficients ^a			
R	R Squared	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig. F	B	Beta	T	Sig
.538	.289	.280	.51353	31.328	.000	.470	.538	5.597	.000

أظهرت نتائج الجدول (10) وجود علاقة طردية متوسطة القوة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.538$). كما كشف نموذج ملخص الانحدار عن معامل تحديد ($R^2 = 0.289$)، وهو ما يدل على أن العوامل البشرية والمهنية بمفردها تفسر ما نسبته (28.9%) من التغيرات والتباينات المتعلقة بإمكانية تطبيق التدقيق المستمر في البيئة المحلية، بينما تعود النسبة المتبقية والبالغة (71.1%) إلى عوامل ومتغيرات أخرى. وقد أكد اختبار تحليل التباين صلاحية هذا النموذج الهيكلية

من الناحية الإحصائية وقدرته التنبؤية، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (31.329) عند مستوى دلالة إحصائية (Sig. F) مساوٍ لـ (0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً بالكامل لكونها أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05). وفيما يتعلق بمعاملات الانحدار التفصيلية للأثر الفردي، أظهرت النتائج أن معامل الانحدار غير القياسي (B) بلغ (0.470)، في حين سجل معامل الأثر القياسي (Beta) قيمة قدرها (0.538)، مدعوماً بقيمة (t) محسوبة بلغت (5.597) وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (Sig) مساوٍ لـ (0.000)، وبناءً على هذه المعطيات، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للعوامل البشرية والمهنية في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر في البيئة السورية.

3-2-4 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للعوامل التنظيمية والإدارية في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر في البيئة السورية.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث تم قياس قوة العلاقة بين هذه العوامل السلوكية وبين إمكانية تطبيق التدقيق المستمر:

الجدول (11): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Model Summary				ANOVA		Coefficients ^a			
R	R Squared	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig. F	B	Beta	T	Sig.
.62	.392	.384	.47504	49.59	.00	.52	.62	7.04	.00
6				5	0	3	6	2	0

أظهرت نتائج الجدول (11) وجود علاقة طردية فوق المتوسطة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.626$). كما كشف نموذج ملخص الانحدار عن معامل تحديد ($R^2 = 0.392$)، وهو ما يدل على أن العوامل التنظيمية والإدارية بمفردها تفسر ما نسبته (39.2%) من التغيرات والتباينات المتعلقة بإمكانية تطبيق التدقيق المستمر في البيئة المحلية، بينما تعود النسبة المتبقية والبالغة (60.8%) إلى عوامل ومتغيرات أخرى. وقد أكد اختبار تحليل التباين صلاحية هذا النموذج الهيكلية

**العوامل المؤثرة في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر
من وجهة نظر مدققي الحسابات في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**

من الناحية الإحصائية وقدرته التنبؤية، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (49.595) عند مستوى دلالة إحصائية (Sig. F) مساوٍ لـ (0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً بالكامل لكونها أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05). وفيما يتعلق بمعاملات الانحدار التفصيلية للأثر الفردي، أظهرت النتائج أن معامل الانحدار غير القياسي (B) بلغ (0.523)، في حين سجل معامل الأثر القياسي (Beta) قيمة قدرها (0.626)، مدعوماً بقيمة (t) محسوبة بلغت (7.042) وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (Sig) مساوٍ لـ (0.000)، وبناءً على هذه المعطيات، نرفض الفرضية الصفريّة ونقبل الفرضية البديلة أي يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للعوامل التنظيمية والإدارية في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر في البيئة السورية.

3-2-5 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للعوامل التشريعية والقانونية في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر في البيئة السورية.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث تم قياس قوة العلاقة بين هذه العوامل التشريعية والبيئية وبين إمكانية تطبيق التدقيق المستمر:

الجدول (12): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

Model Summary				ANOVA		Coefficients ^a			
R	R Squared	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig. F	B	Beta	T	Sig.
.720	.519	.513	.42243	83.095	.000	.719	.720	9.116	.000

أظهرت نتائج الجدول (12) وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.720$). كما كشف نموذج ملخص الانحدار عن معامل تحديد ($R^2 = 0.519$)، وهو ما يدل على أن العوامل التشريعية والقانونية بمفردها تفسر ما نسبته (51.9%) من التغيرات والتباينات المتعلقة بإمكانية تطبيق التدقيق المستمر في البيئة المحلية، بينما تعود النسبة المتبقية والمتبقية والبالغة (48.1%) إلى عوامل ومتغيرات أخرى. وقد أكد اختبار تحليل التباين صلاحية هذا النموذج الهيكلية من الناحية

الإحصائية وقدرته التنبؤية، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (83.095) عند مستوى دلالة إحصائية (Sig. F) مساوٍ لـ (0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً بالكامل لكونها أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05). وفيما يتعلق بمعاملات الانحدار التفصيلية للأثر الفردي، أظهرت النتائج أن معامل الانحدار غير القياسي (B) بلغ (0.719)، في حين سجل معامل الأثر القياسي (Beta) قيمة قدرها (0.720)، مدعوماً بقيمة (t) محسوبة بلغت (9.116) وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (Sig) مساوٍ لـ (0.000)، وبناءً على هذه المعطيات، بالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للعوامل التشريعية والقانونية في إمكانية تطبيق التدقيق المستمر في البيئة السورية.

6- المناقشة

تكتسب هذه الدراسة قيمتها العلمية من خلال تقديم رؤية شاملة وتفاعلية تدرس كافة المتغيرات مجتمعة داخل بيئة الأعمال السورية، بدلاً من دراسة كل عامل بشكل منفصل ومستقل. وتُظهر النتائج أن هناك تفاعلاً وثيقاً وأثراً تضامنياً كبيراً بين العوامل التشريعية والقانونية، والتكنولوجية، والتنظيمية والإدارية، والبشرية والمهنية في تحديد "إمكانية تطبيق التدقيق المستمر"، حيث يمتلك هذا المزيج المشترك قدرة تفسيرية عالية جداً لآراء المدققين الداخليين والخارجيين في سورية. وتتفق هذه الرؤية المتكاملة مع دراسة (Altowaijri (2022) التي طبقت في بيئة عربية، وأكدت أن إدخال التقنيات الرقابية الفورية لا يتوقف على الجاهزية البرمجية فحسب، بل يتطلب استجابة وهيكلية متكاملة لتفعيل كفاءة التدقيق. وعند تفكيك تراتبية الأثر للأبعاد الأربعة، نجد أن العوامل التشريعية والقانونية قد احتلت المرتبة الأولى كأقوى العوامل تأثيراً على الإطلاق؛ ويعزى ذلك إلى غياب البيئة التشريعية الحاضنة للاعتراف القانوني بالتوثيق الرقمي والإلزام الرقابي في سورية. وتدعم هذه النتيجة ما خلصت إليه دراسة Alles (2008)، حيث أثبتت أن غياب الأطر والمعايير التنظيمية الصارمة يمثل القيد الأول والأساسي الذي يُجهض محاولات الانتقال نحو الأتمتة الرقابية الشاملة حتى في حال توفر التكنولوجيا. كما تتقاطع هذه النتيجة مباشرة مع دراسة (Aladwey & Elsayad (2024) التي أكدت أن غياب الأطر التنظيمية والإرشادات القانونية الواضحة يمثل التحدي الرئيسي المقيد لعملية التحول.

وفي المرتبة الثانية من حيث قوة الأثر، حلت العوامل التكنولوجية التنفيذية، وهو أمر منطقي بالنظر إلى الواقع الخدمي والتقني المباشر في البيئة السورية، حيث يرى المدققون أن الصعوبات الهيكلية المتمثلة في انقطاع التيار الكهربائي، وضعف استقرار الإنترنت، والقيود التقنية المفروضة على

البرمجيات العالمية، تشكل حاجزاً تشغيلياً مباشراً يمنع تشغيل أنظمة التدقيق اللحظي. وتتفق هذه النتيجة مع التوجهات الفنية لدراسة (Farras et al. (2025)، وكذلك دراسة (Nguyen (2024) التي شددت على أن سلامة واستقرار البنية التكنولوجية التحتية هما المحدد الرئيسيان لنجاح نظم التدقيق المستمر، وبدونهما يعجز المدقق عن الاندماج مع برمجيات العميل بشكل فوري.

وجاءت العوامل التنظيمية والإدارية في المرتبة الثالثة لتكمل المنظومة المؤثرة، حيث عكست إجابات المدققين أن القيود المالية المرتبطة بارتفاع تكاليف التحول الرقمي، وغياب الدعم والخطط الاستراتيجية الواضحة من قبل الإدارات العليا داخل الشركات السورية، تشكل عائقاً داخلياً حاسماً يؤخر تبني هذه المنظومة. وتتسجم هذه النتيجة مع الأدبيات المهنية المنشورة من قبل معهد المدققين الداخليين (IIA, (2020)، كما تتطابق مع ما طرحته دراسة (Cangemi (2010) من أن تبني الرقابة الرقمية يرتبط ارتباطاً شريطياً بمدى توفر الدعم الإداري والسياسات التنظيمية المرنة القادرة على إدارة مقاومة التغيير داخل المؤسسة.

أخيراً، حلت العوامل البشرية والمهنية في المرتبة الرابعة؛ وتُعزى هذه النتيجة إلى أن المدققين المعتمدين يدركون أن تأهيل الكوادر ومواجهة مقاومة التغيير هي عقبات محكومة بالضرورة بمدى حل المشكلات السيادية والأكثر إلحاحاً المتمثلة في البيئة التشريعية، وتأمين استقرار الطاقة، وتحمل التكلفة التنظيمية. وتتوافق هذه الرؤية مع دراسة (Betti et al. (2021) التي أثبتت أن النقص الحاد في المهارات الرقمية وهجرة الخبرات يحدان من استدامة النظم الإلكترونية المستمرة. كما تلغى النتيجة مع دراسة (Mailoor & Tjhin (2025) في تأكيدها على أن مهارات المستخدم وتدريبه يمثلان مرحلة تالية تأتي لتدعيم البناء التقني والتنظيمي بعد اكتماله.

وتؤكد هذه النتائج مجتمعة أن الانتقال إلى ممارسة التدقيق المستمر في سورية لا يمكن تحقيقه عبر حلول جزئية، بل يتطلب حزمة إصلاحات استراتيجية مترابطة؛ تبدأ بتطوير أطر تشريعية مرنة، بالتوازي مع استثمارات تنظيمية وتكنولوجية لتأهيل الكوادر، وتوفير البنية التحتية البرمجية الملائمة.

7- الاستنتاجات والتوصيات

7-1- الاستنتاجات

ظهرت المؤشرات التفاعلية للتحليل الإحصائي أن كافة المتغيرات المستقلة المدروسة تؤثر تضامياً كعوائق حقيقية تحد من إمكانية الانتقال نحو مدخل التدقيق المستمر في البيئة المحلية. وقد جاءت العوامل التشريعية والقانونية كأقوى العوامل أثراً في إعاقة التطبيق العملي، تلتها مباشرة العوامل التكنولوجية، ثم العوامل التنظيمية والإدارية المرتبطة بالبنية الداخلية للشركات، بينما حلت العوامل البشرية والمهنية في المرتبة الأخيرة من حيث الوزن النسبي والأثر الإحصائي في النموذج المشترك للدراسة.

وتعزى هذه النتيجة الميدانية إلى مجموعة من الأبعاد الهيكلية والبيئية المتشابكة، والتي يمكن تفصيلها وفقاً للمحاور الآتية:

العوامل التشريعية والقانونية: تبين أن البيئة المالية السورية تفتقر حالياً إلى حاضنة قانونية ملزمة تدفع الشركات نحو تبني أدوات الرقابة الفورية واللحظية، إذ لا يزال المشرع المحلي متمسكاً بالتوثيق الورقي التقليدي في إجراءات الإثبات والتحقق، فضلاً عن غياب المعايير والضوابط المهنية المحلية التي تمنح الاعتراف القانوني الناجز لمخرجات أنظمة التدقيق الرقمي والأنشطة الرقابية المؤتمنة.

العوامل التكنولوجية والخدمية: يشكل الواقع الخدمي الحالي (والمتمثل في الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي وضغوط استقرار شبكات الاتصال والإنترنت) عائقاً تشغيلياً جوهرياً يؤثر سلباً في استدامة الأنظمة المحاسبية والربط الشبكي اللحظي اللازم للتدقيق المستمر، يضاف إلى ذلك القيود التقنية المفروضة على اقتناء وتحديث البرمجيات وأنظمة تخطيط موارد المنشأة (ERP) العالمية نتيجة ظروف العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد.

العوامل التنظيمية والإدارية: تواجه الشركات المساهمة صعوبات بالغة في تحمل التكاليف المالية المرتفعة المصاحبة لمشاريع التحول الرقمي وتأمين البنية التحتية البرمجية البديلة، بالتوازي مع غياب الرؤية الاستراتيجية أو الخطط الواضحة لدى الإدارات العليا لتبني هذا المدخل، وضعف التنسيق الهيكلي والاتصال الوظيفي بين إدارات تقنية المعلومات وأقسام التدقيق الداخلي داخل الشركات.

العوامل البشرية والمهنية: تعاني البيئة المهنية من نقص واضح في الكوادر البشرية المؤهلة التي تمتلك المهارات المتقدمة اللازمة لتحليل البيانات الضخمة والتعامل مع برمجيات الرقابة المستمرة، وهو ما فاقمته ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية والمتخصصة خارج البلاد خلال السنوات الماضية، فضلاً عن

بروز مظاهر المقاومة النفسية والمهنية للتغيير والتمسك بأساليب الفحص التقليدية لدى بعض المدققين الممارسين.

7-2- التوصيات

بناءً على النتائج الميدانية التي توصلت إليها الدراسة، والتشخيص الفعلي للمحددات التي تعيق تطبيق التدقيق المستمر في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، توصي الدراسة بضرورة تطوير البيئة التشريعية والقانونية من خلال قيام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، بالتنسيق مع الجهات التنظيمية والقانونية ذات الصلة، بصياغة أطر تشريعية مرنة وضوابط مهنية محلية تدعم الانتقال التدريجي نحو أنظمة الرقابة الفورية.

كما توصي الدراسة بتجاوز بضرورة توجه قطاع الأعمال والشركات المساهمة نحو الاستثمار الجاد في تأمين بيانات تشغيلية رقمية بديلة لمواجهة التحديات الخدمية الحالية، وذلك من خلال تبني مصادر طاقة مستدامة (كالأنظمة الشمسية) لضمان استمرارية تشغيل الخوادم والأنظمة المحاسبية دون انقطاع، والاعتماد على برمجيات محلية أو مفتوحة المصدر كبديل آمن في ظل قيود العقوبات الاقتصادية المفروضة على اقتناء الأنظمة العالمية.

ضرورة قيام الإدارات العليا في الشركات برصد اعتمادات وموازنات مالية مخصصة لاقتناء وتحديث برمجيات الربط الفوري، مع إعادة هندسة الهياكل التنظيمية الداخلية بما يضمن دمج وتنسيق العمل الوظيفي بين أقسام التدقيق الداخلي وإدارات تقنية المعلومات لتسهيل تدفق البيانات اللحظي، مما يساهم في بناء قناعة مؤسسية تذلل عوائق مقاومة التغيير.

وتوصي الدراسة بالعمل على تأهيل الكوادر البشرية واستبقائها من خلال قيام الجامعات السورية والمراكز المهنية بتطوير المناهج الأكاديمية والتدريبية لتشمل مهارات تحليل البيانات الضخمة وأدوات التدقيق الإلكتروني الحديثة.

6- المراجع

أولاً: المراجع العربية

- 1- الابراهيم، دبالا. (2015). دور التدقيق المستمر في تعزيز ملائمة التقارير المالية المنشورة بلغة التقرير المالي الإلكتروني الموسع. مجلة جامعة تشرين، 37 (5)، 413-431.

- 2- الجبلي، وليد سمير، والأشقر، عيد كارم. (2021). دور نظام تخطيط موارد المنشأة المدعوم بمدخل المراجعة المستمرة في تعزيز دقة الإبلاغ المالي: دراسة ميدانية تطبيقية. *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، 3(1)، 96-165.
- 3- جودي، خديجة. (2025). أثر التدقيق المستمر على تحسين دقة وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
- 4- موسى، الطيب حامد إدريس. (2023). دور المراجعة المستمرة في تقييم كفاءة وفاعلية أداء المراجعين الداخليين بهدف تفعيل هيكل الرقابة الداخلية: دراسة حالة مكاتب المراجعة بولاية الجزيرة. *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*، 3 (9)، 315-335.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Aladwey, L. M., & Elsayad, S. E. (2024). Auditors' Perceptions of the Triggers and Obstacles of Continuous Auditing and Its Impact on Auditor Independence: Insights from Egypt. *Journal of Risk and Financial Management*, 17(12), 578.
2. Alles, M. G. (2008). Information technology and continuous auditing: Implications for auditing standards. *International Journal of Accounting Information Systems*, 9(2), 105-114.
3. Alles, M. G., Kogan, A., & Vasarhelyi, M. A. (2008). Putting Continuous Auditing Theory into Practice: Lessons from Two Pilot Implementations. *Journal of Information Systems*, 22(2), 195-214.
4. Amin, M. M., & Mohamed, A. A. (2016). Auditors' perceptions of the impact of continuous auditing on the quality of Internet reported financial information in Egypt. *Managerial Auditing Journal*, 31(1), 111-132.
5. Altowaijri, H. H. (2022). *Impact of continuous auditing and centralizing the internal audit function on the internal audit capability* (Doctoral dissertation, Victoria University). Victoria University Institutional Repository.

6. Betti, N., Sarens, G., & Poncin, I. (2021). Effects of digitalisation of organisations on internal audit activities and practices. *Managerial Auditing Journal*, 36(6), 872–888.
7. Bradford, M., Henderson, D., Baxter, R. J., & Navarro, P. (2020). Using generalized audit software to detect material misstatements, control deficiencies and fraud: How financial and IT auditors perceive net audit benefits. *Managerial Auditing Journal*, 35(4), 521–547.
8. Cangemi, M. P. (2010). Internal audit's role in continuous monitoring. *EDPACS*, 41(4), 1–8.
9. DeLone, W. H., & McLean, E. R. (2003). The DeLone and McLean model of information systems success: A ten-year update. *Journal of Management Information Systems*, 19(4), 9–30.
10. Ezzamouri, N., & Hulstijn, J. (2018). Continuous Monitoring and Auditing in Municipalities. *In Proceedings of the 19th Annual International Conference on Digital Government Research (dg.o '18)*, Article 15, 1–10.
11. Farras, A., Ali, A., & Audi, M. (2025). Advancing audit practices through technology: A comprehensive review of continuous auditing. *Munich Personal RePEc Archive (MPRA) Paper No. 127319*, University Library of Munich, Germany.
12. Federicco, T. Y., & Tandiono, R. (2023). An Exploratory Study of the Familiarity and the Perceptions of Continuous Auditing Technology in Indonesia. *E3S Web of Conferences*, 388, 03005.
13. Groomer, S. M., & Murthy, U. S. (2018). Continuous Auditing of Database Applications: An Embedded Audit Module Approach. In D. Y. Chan, V. Chiu, & M. A. Vasarhelyi (Eds.), *Continuous Auditing: Theory and Application* (pp. 53–69). Emerald Publishing Limited.

14. Hunton, J. E., & Rose, J. M. (2010). 21st Century Auditing: Advancing Decision Support Systems to Achieve Continuous Auditing. *Accounting Horizons*, 24(2), 297–312.
15. Jans, M., & Hosseinpour, M. (2019). How active learning and process mining can act as Continuous Auditing catalyst. *International Journal of Accounting Information Systems*, 32, 44–58.
16. Mailoor, M. P. A., & Tjhin, V. U. (2025). Evaluating key factors for successful continuous auditing implementation: Insights from an energy and electricity company. *The International Journal of Digital Accounting Research*, 25, 1–33.
17. Malaescu, S., & Sutton, S. G. (2015). The Reliance of External Auditors on Internal Audit's Use of Continuous Audit. *Journal of Information Systems*, 29(1), 95–114.
18. Nguyen, D. H. (2024). Study The Factors Affecting The Application Of Continuous Auditing At Vietnamese Commercial Banks. *Educational Administration: Theory and Practice*, 30(6), 647–656.
19. Orumwense, J. O. (2017). Implementation of continuous auditing for the public sector in Nigeria. *Journal of Accounting, Business and Finance Research*, 1(1), 19–23.
20. The Institute of Internal Auditors. (2020). *Global internal audit standards and technology integration*. IIA Global.
21. Vasarhelyi, M. A., Alles, M., Kuenkaikaew, S., & Littlely, J. (2012). The acceptance and adoption of continuous auditing by internal auditors: A micro analysis. *International Journal of Accounting Information Systems*, 13(3), 267–281.

- 22.Yaseen, A. T. (2024). The effect of using continuous audit approach in improving the media content of financial reports. *World Economics & Finance Bulletin (WEFB)*, 37, 12–17.

أثر معدل نمو الأقساط في الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

* د. عثمان نقار¹

** د. أسمهان خلف

*** صبا مزعل الحسون

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر معدل نمو الأقساط في الأداء المالي (المقاس بالعائد على الأصول) لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2010 حتى عام 2023، و اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم الحصول على البيانات من القوائم المالية السنوية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية. اشتملت عينة البحث على شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهي كامل المجتمع المدروس. استُخدم نموذج البيانات الزمنية المقطعية بأسلوب التأثيرات الثابتة لتمثيل العلاقة بين المتغير المستقل (معدل نمو الأقساط) والمتغير التابع (معدل العائد على الأصول). ولاختبار فرضية البحث استُخدم البرنامج الإحصائي Eviews

*أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد - جامعة حماة

*أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد - جامعة حماة

***طالبة دراسات عليا (ماجستير) - تمويل و مصارف - كلية الاقتصاد - جامعة حماة

13. وتوصل التحليل الإحصائي واختبار الفرضية إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لمعدل نمو الأقساط في معدل العائد على الأصول، مما يعني أن المتغير المستقل (معدل نمو الأقساط) يفسر حوالي 42% فقط من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (العائد على الأصول)، مما يشير إلى مساهمة متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج بنسبة (58%).

الكلمات المفتاحية: معدل نمو الأقساط، الأداء المالي، العائد على الأصول، شركات التأمين السورية.

The Impact of Premium Growth rate on the Financial Performance of Insurance Companies Listed on the Damascus Securities Exchange

*Dr.Osman Nakkar².

**Dr.Asmhan khalaf.

**Siba AL- Hassoun.

Abstract:

This study aimed to measure the impact of the premium growth rate on the financial performance (measured by return on assets) of insurance companies listed on the Damascus Securities Exchange during the period from 2010 to 2023. The study adopted the descriptive approach. Data were obtained from the annual financial statements published on the Damascus Securities Exchange. The research sample included insurance companies listed on the

*Professor-Department of Economics-Faculty of Economics-Hama University

**Professor-Department of Economics-Faculty of Economics-Hama University

***Master Student – Finance and Banking-Faculty of Economics-Hama University

Damascus Securities Exchange, which is the entire study population. The panel

data model with fixed effects was used to represent the relationship between the independent variable (premium growth rate) and the dependent variable (return on assets). The Eviews 13 statistical software was used to test the research hypothesis. The statistical analysis and hypothesis testing concluded that there is a positive and significant impact of the premium growth rate on the return on assets, meaning that the independent variable (premium growth rate) explains only about 42% of the changes occurring in the dependent variable (return on assets), indicating that there are other variables not included in the model that contribute to explaining the remaining changes (58%).

Keywords: Premium Growth rate , Financial Performance, Return on Assets, Syrian Insurance Companies .

1. مقدمة:

يُعد الأداء المالي لشركات التأمين مؤشراً حاسماً على كفاءة إدارتها وقدرتها على الاستمرار والمنافسة، حيث يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الربحية، والوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق والمستثمرين. وتتعدد العوامل المؤثرة في هذا الأداء، إلا أن نمو الأقساط المكتتبة يبرز كأحد أبرز هذه العوامل وأكثرها جدلاً في الأدبيات المالية، فهو من ناحية المصدر الرئيس للإيرادات الفنية للشركة، ومن ناحية أخرى قد يشكل عبئاً إذا صاحبه ارتفاع نسب الخسائر أو سوء إدارة المخاطر. وفي سوريا واجه قطاع التأمين تحديات استثنائية خلال فترة الأزمة (2010-2023)، تمثلت بتراجع القدرة الشرائية، وتدمير البنية التحتية، وتعطل سلاسل التوريد، مما أثر بشكل مباشر على نمو الأقساط واستقرار الأداء المالي للشركات.

2. مشكلة البحث:

على الرغم من التحديات التي واجهها قطاع التأمين السوري خلال سنوات الثورة، تمكنت بعض شركات التأمين السورية من الاستمرار في نشاطها وتحقيق نمو في أقساطها، ومن هنا تبرز أهمية دراسة العلاقة بين نمو الأقساط والأداء المالي لهذه الشركات لمعرفة ما إذا كان هذا النمو يعكس تحسن في الأداء المالي أم أنه مجرد نمو ارتفاع اسمي نتيجة للتضخم. وعليه، تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

هل يوجد أثر لمعدل نمو الأقساط في الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق

دمشق للأوراق المالية؟

3. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى قياس أثر معدل نمو الأقساط في الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2010-2023).

4. أهمية البحث:

- **الأهمية العلمية:** يسهم البحث في اختبار صحة العلاقة النظرية بين معدل نمو الأقساط والأداء المالي في ظل ظروف استثنائية، حيث تختلف الظروف التشغيلية والاقتصادية بشكل كبير عن البيانات المستقرة التي أجريت فيها معظم الدراسات السابقة.
- **الأهمية العملية:** تتمثل الأهمية العملية لهذا البحث في تزويد إدارات شركات التأمين السورية بمؤشرات حول مدى تأثير معدل نمو الأقساط في تحسين الربحية، وتوجيه المستثمرين نحو العوامل المؤثرة في اختيار شركات التأمين الأكثر كفاءة.

5. فرضية البحث:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو الأقساط في الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

6. منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته تم اعتماد المنهج الوصفي كالاتي:

- الجانب النظري للبحث:

تم استعراض الأدبيات من المراجع العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث، والاستفادة من مجموعة من الدراسات السابقة لمعرفة أثر معدل نمو الأقساط في الأداء المالي.

- الجانب العملي للبحث:

اعتمدت الدراسة في الجانب العملي على بيانات شركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية حيث تم الحصول عليها من القوائم السنوية المنشورة عبر الموقع الرسمي للسوق المالي، وذلك للفترة الممتدة من 2010 إلى 2023، واختبار فرضية الدراسة تم تقدير نموذج الانحدار الخطي ذي التأثيرات الثابتة لبيانات بانل باستخدام الأوزان المقطعية (Cross-section weights) لمعالجة عدم تجانس التباين، وذلك عبر برنامج EViews13 الإحصائي.

7. حدود البحث:

- الحدود المكانية:

تم الاعتماد على جميع شركات التأمين الخاصة العاملة في سورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

- الحدود الزمانية:

تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 2010 حتى عام 2023، وذلك لتوفر البيانات المالية الكاملة لجميع الشركات المدروسة.

8. متغيرات البحث:

المتغير المستقل: معدل نمو الأقساط GWP.

المتغير التابع: العائد على إجمالي الأصول ROA.

9. الدراسات السابقة:

- دراسة (سنجاق الدين ، وحساني، 2021، مجلة الريادة للاقتصاديات والأعمال)

بعنوان:

أثر الأقساط المكتتبة والتعويضات المدفوعة والتوظيفات المالية على الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية - دراسة قياسية للفترة (1998-2018).

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الأقساط المكتتبة، والتعويضات المدفوعة، والتوظيفات المالية على هامش الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة 1998-2018، بالاعتماد على منهجية ARDL. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للأقساط المكتتبة على هامش الملاءة، وأثر سلبي ومعنوي للتعويضات المدفوعة، في حين كان للتوظيفات المالية أثر ضعيف وغير معنوي.

- دراسة (حيدر، 2023، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية) بعنوان:

محددات ربحية شركات التأمين في سوريا.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الداخلية الرئيسية المؤثرة في ربحية شركات التأمين السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة 2009-2021، باستخدام أسلوب بيانات بانل. وقد توصلت الدراسة إلى أن معدل نمو الأقساط، والنسبة المجمعة، وحجم الشركة لها تأثير معنوي على الربحية المقاسة بالعائد على الأصول.

- دراسة (يوسف، 2023، المجلة العربية للنشر العلمي) بعنوان:

العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين في السعودية، باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. وقد أظهرت النتائج أن معدل نمو أقساط

التأمين، إلى جانب هامش الربح ونسبة كفاية رأس المال، من أهم العوامل المؤثرة إيجاباً في الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول.

• دراسة (Horvey & Odei-Mensah, 2025, Journal of Innovation)

(and Entrepreneurship) بعنوان

Re-examining the microeconomic and macroeconomic determinants of nonlife insurers profitability in South Africa .

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر العوامل الاقتصادية الجزئية (مثل نمو الأقساط ، حجم الشركة ، إعادة التأمين) والكلية (مثل النمو الاقتصادي ، التضخم) على ربحية شركات التأمين غير الحياة في جنوب أفريقيا خلال الفترة 2013-2019، باستخدام منهجية بيانات البائل ونماذج العتبة الديناميكية. وتوصلت الدراسة إلى أن نمو الأقساط يُعد من أهم العوامل المؤثرة في الربحية، محذرة من أن النمو المفرط قد يكون ضاراً، كما أظهرت أن الاستقرار الاقتصادي يلعب دوراً حيوياً في تعزيز أداء القطاع.

• دراسة (Olaiya, 2025, Modern Management Review) بعنوان:

Impact of Underwriting and Financial Ratios on Profitability: An Empirical Analysis of Insurance Firms

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير نسب الاكتتاب (نسبة المطالبات، نسبة المصروفات) والنسب المالية (الرفع المالي، حجم الأقساط) على ربحية شركات التأمين في نيجيريا خلال الفترة 2011-2022، باستخدام نماذج الانحدار لبيانات بائل. وأظهرت النتائج أن إجمالي الأقساط المكتسبة (TPE) يؤثر إيجاباً ومعنوياً على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، مما يسלט الضوء على أهمية نمو الأقساط في تحسين الأداء المالي.

• دراسة (Sasidharan, Ranjith, & Prabhuram, 2023, Journal of)

(Xi'an University of Architecture & Technology) بعنوان:

Determinants of Factors Affecting the Financial Performance of Indian General Insurance Firm: Panel Data Evidence

هدفت هذه الدراسة إلى فحص المتغيرات الخاصة بالشركة والمؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين العامة في الهند خلال الفترة 2010-2020، باستخدام تحليل الانحدار لبيانات بانل. وكشفت نتائج نموذج التأثيرات الثابتة أن عمر الشركة، ونسبة الخسائر، والحجم، ومعدل نمو الأقساط، ونسبة الاحتفاظ هي عوامل حيوية تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول.

10. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها من أوائل الدراسات التي تقيس أثر معدل نمو الأقساط على الأداء المالي لشركات التأمين السورية خلال فترة الأزمة (2011-2023)، وتغطي جميع شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (6 شركات) بدلاً من دراسة حالة واحدة، مما يسمح بتعميم النتائج على مستوى القطاع، وتقدم أدلة تجريبية من بيئة أزمة حقيقية لم تحظَ باهتمام كافٍ في الدراسات العربية السابقة.

11. الإطار النظري:

1.1 مفهوم الأقساط ومعدل النمو وعلاقتهما بالأداء المالي لشركات التأمين:

1.1.1 مفهوم قسط التأمين والأقساط المكتتبة:

قسط التأمين هو المقابل المالي الذي تلتزم شركة التأمين بدفعته للمؤمن له لتغطية الخسارة أو جزء منها في حالة تحقق

الخطر المؤمن ضده، والقسط مرتبط بالخطر فهو ثمن له، ذلك أن المؤمن يتمسك بقيمة القسط كي يتمكن من تغطية

الخطر الذي قد يقع للمؤمن له، لذلك يعتمد على مبدأ تناسب القسط مع الخطر وفقاً لقوانين الإحصاء. ويتم تحويل جزء من

القسط إلى منتج مالي في الفترة الفاصلة بين تاريخ دفع قيمة القسط وتاريخ عدم صلاحية العقد، وتوظف شركات التأمين

في السوق المالي خلال هذه الفترة ويُعرف هذا الجزء من القسط بالمخصصات الفنية، وتحتاج كل شركة تأمين قسط محدد بشكل دقيق يسمح لها بتغطية التعويضات والتكاليف وتحقيق ربح، وتحقيق هذا الشرط يجب أن يكون احتمال الخسارة

محددًا وحجم التعويضات معروف، وتفاوت درجة دقة الأقساط بين فروع التأمين تبعاً لدمغة احتمالات الخسارة، وتقترب من

الحقيقة في بعضها (تأمينات الأشخاص) ويصعب تقديرها في البعض الآخر (تأمينات المسؤولية) (نور الدين، 2021، صفحة 437).

وباعتبار أن أقساط التأمين أهم مصدر لتمويل شركات التأمين ومنها يتم تكوين المخصصات التقنية، فهي تعد أحد أهم

العوامل المؤثرة في الأداء المالي، ويتم الوقوف على مدى أثر الأقساط في الأداء المالي من خلال تبيان اتجاه ونوع العلاقة

بين نمو الأقساط كمتغير مستقل والأداء المالي كمتغير تابع.

2.1.1 مفهوم معدل نمو الأقساط:

يُعرف نمو الأقساط بأنه معدل الزيادة في إجمالي الأقساط المكتتبة بمرور الوقت، وهو مؤشر على مدى قدرة شركة التأمين

على توسيع أعمالها وزيادة حصتها السوقية (Horvey et al, 2025, p. 6). وتعكس الزيادة في هذا المعدل نمو الشركة

وتوسعها في السوق، حيث أن الشركات التي لا تستطيع الحفاظ على نمو مستدام في أقساطها تكون أكثر عرضة لانخفاض

الأرباح (Sasidharan et al., 2023, p. 7). ويتم حساب معدل نمو الأقساط وفق المعادلة التالية (Horvey et al., 2025, p. 9):

$$GWP = (GWP_t - GWP_{t-1}) / GWP_{t-1}$$

حيث يمثل :

GWP_t : إجمالي الأقساط المكتتبة في السنة الحالية .

GWP_{t-1} : إجمالي الأقساط المكتتبة في السنة السابقة.

2.1 مفهوم الأداء المالي وأهميته:

1.2.1 مفهوم الأداء المالي :

يُحظى مفهوم الأداء المالي باهتمام بالغ في الأدبيات المحاسبية والمالية، نظراً لأهميته في تقييم صحة وسلامة الشركات. وعلى الرغم من تعدد التعاريف، إلا أنها تدور حول فكرة رئيسية وهي قياس كفاءة الشركة في تحقيق أهدافها.

يمكن تعريف الأداء المالي بأنه "المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر عن أداء الشركات باعتباره الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم". (التميمي، 2018، ص 66).

ومع تطور المفهوم ليشمل البُعد الاستراتيجي، يُعرّف الأداء المالي بأنه "لب الإدارة المالية التي تعد ركيزة أي مؤسسة، حيث تساهم في استمراريته نتيجة ارتباطها بعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالحصول على الأموال بشكل أمثل واستثمارها بكفاءة، بما يكفل تعظيم القيمة السوقية للشركة وتحقيق هدف البقاء والاستمرار". (تمراط، 2021، ص 291).

وبعد استعراض هذه التعاريف، تقترح الباحثة التعريف التالي:

الأداء المالي هو التعبير المالي عن محاولة الشركة تحقيق التوازن المستدام بين الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه جميع أصحاب المصالح، وبين تعظيم ثروة الملاك على المدى الطويل، وذلك من خلال إدارة متوازنة للمخاطر والعوائد.

2.2.1 أهمية الأداء المالي:

تتبع أهمية الأداء المالي من كونه أداة لتقييم أداء الشركات من عدة زوايا، لخدمة جميع الأطراف ذات المصالح المالية ، وتوضح أهميته في كونه يساعد على متابعة الأعمال، وتقييم مستويات الأداء ، وتحديد المعوقات واقتراح الحلول التصحيحية ، واتخاذ القرارات السليمة لضمان الاستمرارية والبقاء والمنافسة ، ويمكن حصر أهمية الأداء المالي في الجوانب التالية : تقييم الربحية، تقييم السيولة، تقييم النشاط، تقييم المديونية، وتقييم توزيعات وحجم الشركة (الخطيب، 2010، ص 46). ويكتسب قياس الأداء المالي في قطاع التأمين تحديداً أهمية خاصة، نظراً لطبيعة نشاط شركات التأمين الذي يختلف عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث يعتمد النشاط التأميني بدرجة كبيرة على التمويل بالملكية، مع ضالة الاستثمارات الموجهة للأصول الثابتة التشغيلية، وبالمقابل ضخامة الاستثمارات طويلة الأجل نظراً لزيادة الوزن النسبي لمصادر التمويل طويلة الأجل، حيث يمثل عنصر حقوق حملة الوثائق الممثل في المخصصات الفنية نسبة كبيرة من هذه المصادر (شاكر، 2006، ص 82). وهذه الخصائص تجعل تقييم أداء شركات التأمين مختلفاً عن غيرها من المؤسسات الأخرى.

3.1 معدل العائد على الأصول (Return on Assets – ROA):

1.3.1 مفهوم العائد على الأصول:

ويقيس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيق الأرباح من جملة استثماراتها في الموجودات، وتسعى الشركات دائماً إلى زيادة نسبته، لأنه يقيس كافة استثمارات الشركة القصيرة والطويلة الأجل، وارتفاعه يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية (العامري، 2013، ص 117).

ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$\text{(صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول)} \times 100$$

وتعتبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك دليلاً على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها، و مقارنة هذه النسبة بين شركتين تعملان في مجالين مختلفين لا يعطينا مؤشراً عن فشل هذه أو نجاح تلك، ولكن يجب مقارنة قيمة هذا المؤشر لنفس الشركة من دورة محاسبية إلى أخرى، أو أن تقارنه بالمؤسسات المماثلة من حيث طبيعة النشاط. ويجب مقارنة هذه النسبة مع متوسط النسب المحققة في القطاع (شنوف، 2012، ص 213).

ويستخدم هذا المؤشر من قبل إدارة الشركة لتقييم درجة قدرة الإدارة على استخدام الأصول بمرور الوقت، ومراقبة أداء الشركة بناءً على قسم التأمين الذي تنتهي إليه، وللنظر إلى الأعمال التأمينية للشركة إلى أن تتم أنجازها على أكمل وجه، لذلك يجب على مستخدمي نظام المحاسبة تكريس أنفسهم لتخصيص الأصول بدقة في مختلف الأعمال التجارية. وعلى عكس مؤشر العائد على حقوق المساهمين، فإن العائد على الأصول يتم تمثيله من خلال جميع الأصول الناتجة عن التزامات الشركة تجاه الدائنين ورأس المال الذي يدفعه المستثمرون، ويتم استخدام إجمالي الأصول بدلاً من صافي

الأصول. ولذلك فإن العائد على الأصول يعتبر أقل أهمية للمساهمين مقارنة بالعائد على حقوق المساهمين، لأن مصلحة المساهمين تتركز على العائد على المدخلات. (الشيخ، 2024، ص15).

ويتجاوز تأثير العائد على الأصول جوانب الأداء المالي ليشمل مختلف الفئات ذات العلاقة بشركة التأمين. فتحقيق معدلات ربحية جيدة يُعد مؤشراً على كفاءة إدارة الشركة في تحقيق المزيد من الأرباح والتوسع في السوق، كما أنه مهم للموظفين حيث إن زيادة ربحية شركة التأمين قد تؤدي إلى زيادة رواتبهم وأجورهم، أما بالنسبة لحاملي الوثائق فإن تحقيق الشركة لمعدلات ربحية جيدة يضمن استمرارها في السوق ويجذبهم إلى تجديد عقودهم مع نفس الشركة (حسن، 2024، ص93).

2.3.1 أسباب اختيار العائد على الأصول في تقييم أداء شركات التأمين:

إن سبب اختيار هذا المؤشر دون غيره من مؤشرات الربحية الأخرى كممثل للأداء المالي يعود إلى مجموعة من الأسباب نذكر منها (أحمد، 2025، ص10):

- الشمولية:

يأخذ العائد على الأصول بالاعتبار كافة الأصول التي تملكها الشركة، مما يوفر صورة شاملة عن كفاءة استخدام جميع الأصول لتحقيق الأرباح، في حين أن معدلات الربحية الأخرى قد تركز فقط على جوانب معينة مثل حقوق الملكية، مما قد يكون محدوداً في تقييم الكفاءة العامة.

- تقييم الأداء التشغيلي:

يوفر العائد على الأصول نظرة دقيقة على الأداء التشغيلي من خلال مقارنة الأرباح بالأصول المستخدمة، مما يساعد في تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد. في حين أن معدلات الربحية الأخرى قد تتأثر بعوامل أخرى غير تشغيلية كالتغيرات في هيكل رأس المال أو توزيعات الأرباح.

- مرونة التحليل المالي:

يمكن استخدام العائد على الأصول في تحليل مالي مرّن وتطبيقه على شركات من مختلف الأحجام والصناعات، مما يجعله معياراً عالمياً في التقييم المالي. بينما قد تكون معدلات الربحية الأخرى أقل مرونة وتختلف تطبيقاتها بناءً على الهيكل المالي والتنظيمي للشركة.

• قدرة التنبؤ بالاستدامة المالية:

يمكن استخدام العائد على الأصول للتنبؤ بمدى استدامة الشركة مالياً من خلال تحليل قدرة الشركة على تحقيق الأرباح من أصولها. بينما قد لا تكون معدلات الربحية الأخرى بنفس الكفاءة في التنبؤ بالاستدامة المالية نظراً لتركيزها على عناصر محددة فقط.

12. الدراسة التطبيقية:

1.12 لمحة عامة عن قطاع التأمين السوري:

يخضع قطاع التأمين السوري لإشراف هيئة الإشراف على التأمين التي تأسست بموجب المرسوم التشريعي رقم 68 لعام 2004 ، وتعمل بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم 43 لعام 2005 (قانون تنظيم سوق التأمين) ، بهدف تنظيم ومراقبة أعمال التأمين وإعادة التأمين في الجمهورية العربية السورية ، وضمان سلامة واستقرار السوق التأمينية وحماية حقوق المؤمن لهم ، ويمثل قطاع التأمين في سوريا ركيزة مهمة في النظام المالي ، حيث يسهم في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة ، وتوفير الحماية للأفراد والمؤسسات من المخاطر المختلفة .

شهد قطاع التأمين السوري خلال الثورة (2011-2023) تحديات استثنائية تمثلت في تراجع القدرة الشرائية ، وتدمير جزء من البنية التحتية ، وتعطل سلاسل التوريد ، وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق ، مما أثر بشكل مباشر على نمو الأقساط واستقرار الأداء المالي للشركات . وعلى الرغم من هذه التحديات ، تمكنت بعض شركات التأمين من الاستمرار في نشاطها وتحقيق نمو في أقساطها ، مما يعكس قدرة القطاع على الصمود والتكيف مع الظروف الاستثنائية . ويضم سوق دمشق للأوراق المالية 6 شركات تأمين خاصة، سيتم عرض بعض المعلومات عنها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): شركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية محل الدراسة

رقم	رمز الشركة	اسم الشركة	سنة التأسيس	سنة الإدراج
1	UIC	المتحدة للتأمين	2006	2011
2	NIC	الشركة السورية الوطنية للتأمين	2006	2009
3	AROP	الشركة السورية الدولية للتأمين	2006	2010
4	ATI	شركة العقيلة للتأمين التكافلي	2007	2010
5	SAIC	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	2007	2011
6	SKIC	الشركة السورية الكويتية للتأمين	2006	2007

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات المدرجة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية

2.12 مجتمع الدراسة:

جميع شركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3.12 اختبار تحديد نموذج الدراسة:

تم تطبيق اختبار هسباو التسلسلي لتحديد النموذج الأنسب للبيانات ، بالاعتماد على بيانات شركات

التأمين خلال الفترة (2010-2023) وكانت النتيجة كالتالي:

- أظهرت إحصائية $F_1 = (6.404)$ أنها أكبر من قيمتها الجدولية، مما يشير إلى رفض نموذج الانحدار التجميعي أي وجود عدم تجانس بين الشركات المدروسة.
 - وكانت إحصائية $F_2 = (1.901)$ أقل من القيمة الجدولية، مما يؤكد تجانس معامل الانحدار لمتغير معدل نمو الأقساط بين الشركات المدروسة.
 - بينما كانت إحصائية $F_3 = (10.303)$ أكبر من القيمة الجدولية، مما يشير إلى اختلاف الثوابت بين الشركات.
- بناءً على ماسبق، تم تحديد الحالة الثالثة، أي نموذج التأثيرات الثابتة بمعاملات متجانسة وثوابت غير متجانسة. لدراسة أثر المتغير المستقل (نمو الأقساط) في المتغير التابع (الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول).
- وبالإضافة إلى تحديد النموذج المناسب، سيتم عرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة بهدف التعرف على خصائص البيانات وتوزيعها قبل تقدير نموذج الانحدار، على النحو التالي :

الجدول رقم (2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (2011-2023)

معدل نمو الأقساط	العائد على الأصول	
0.368398	0.116524	المتوسط الحسابي
0.158640	0.067846	الوسيط
3.096438	0.550752	الحد الأقصى
-0.414513	-0.101181	الحد الأدنى
0.676012	0.135580	الانحراف المعياري

1.176225	1.696668	الالتواء
3.876271	6.134695	التفرطح
22.05655	74.69363	Jarque-Bera
0.000016	0.000000	الاحتمالية
9.788048	30.94546	المجموع
1.525710	37.93031	مجموع مربعات الانحرافات
84	84	عدد المشاهدات

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews

يُلاحظ من الجدول أن متوسط العائد على الأصول بلغ حوالي 0.1165، وهو قريب من الوسيط (0.0678)، مما يشير إلى توزيع غير متماثل بعض الشيء مع وجود قيم متطرفة. كما بلغ متوسط معدل نمو الأقساط حوالي 0.3684، بتباين كبير نسبياً (انحراف معياري 0.6760)، مما يعكس تفاوتاً في نمو الأقساط بين الشركات والسنوات. وتتراوح قيم العائد على الأصول بين (-0.1012) و (0.5508)، مما يدل على تحقيق عوائد إيجابية و سلبية خلال فترة الدراسة، بينما تتراوح قيم نمو الأقساط بين (-0.4145) و (3.0964)، مما يشير إلى أن بعض السنوات حققت نمواً مرتفعاً في الأقساط، بينما سجلت شركات أخرى تراجعاً في النمو في سنوات أخرى.

4.12 تقدير نموذج الانحدار:

بناءً على نتيجة إجراء هسباو (Hsiao, 1986) التي أظهرت أن النموذج الذي يناسب البيانات هو نموذج التأثيرات الثابتة، والذي يأخذ الشكل التالي:

$$ROA_{it} = \alpha_i + \beta GWP_{it} + \varepsilon_{it}$$

ولتقدير النموذج تم استخدام الأوزان المقطعية (Cross-section weights) لمعالجة عدم تجانس التباين بين الشركات، وتم الاعتماد على برنامج Eviews13، تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (3): نتائج الانحدار لنموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects)

Dependent Variable: ROA				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Date: 05/26/26 Time: 12:22				
Sample: 2010 2023				
Periods included: 14				
Cross-sections included: 6				
Total panel (balanced) observations: 84				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.094192	0.010002	9.417781	0.0000
GWP	0.060619	0.013177	4.600484	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				

R-squared	0.418536	Mean dependent var	0.116590
Adjusted R-squared	0.373228	S.D. dependent var	0.123194
S.E. of regression	0.105031	Sum squared resid	0.849430
F-statistic	9.237410	Durbin-Watson stat	1.722588
Prob(F-statistic)	0.000000		
Unweighted Statistics			
R-squared	0.434339	Mean dependent var	0.116524
Sum squared resid	0.863034	Durbin-Watson stat	1.552262

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews

ومن الجدول السابق تبين ما يلي:

1- معامل المتغير المستقل (GWP):

بلغت قيمة المعامل (Coefficient) حوالي (0.0606) وهي قيمة موجبة، مما يشير إلى وجود علاقة طردية موجبة بين معدل نمو الأقساط والعائد على الأصول.

2- الدلالة الإحصائية (Prob):

بلغت قيمة Prob لمعدل نمو الأقساط (0.0000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 . أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو الأقساط في الأداء المالي عند مستوى معنوية (0.05).

3- قوة النموذج التفسيرية (R-squared):

بلغ معامل التحديد R-squared حوالي (0.42) مما يعني أن المتغير المستقل (معدل نمو الأقساط) يفسر حوالي 42% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (العائد على الأصول).
4- اختبار الارتباط التسلسلي:

تم استخدام إحصائية Durbin-Watson للتأكد من عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي، حيث بلغت قيمتها (1.722)، أما قيم DW النظرية عند (0.05) فهي: $D_L = 1.624$ و $D_U = 1.671$ ، وبالمقارنة نجد أن:

$$(D_U) 1.671 < (DW) 1.722 < (4 - D_U) 2.329$$

وهذا يعني قبول فرضية عدم، أي لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي عند مستوى معنوية (0.05) .

5- معنوية النموذج ككل:

بلغت قيمة Prob(F-statistic) حوالي 0.0000، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، مما يؤكد دلالة النموذج إحصائياً وقدرته على تفسير العلاقة بين المتغيرين.

6- معالجة مشاكل النموذج:

ونظراً لاستخدام نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects) مع الأوزان المقطعية (Cross-section weights) في تقدير الانحدار ، فإن بعض اختبارات التشخيص القياسية (مثل اختبار عدم تجانس التباين والارتباط التسلسلي المتقدم) لا تتوفر بشكل مباشر في برنامج EViews لهذا النوع من النماذج . ومع ذلك، إن استخدام الأوزان المقطعية (Cross-section weights) في تقدير النموذج يعالج بشكل تلقائي مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) بين شركات المدروسة، كما أن الأخطاء المعيارية المصححة (PCSE) تضمن دقة الدلالة الإحصائية للمعاملات المقدرة .

بناءً على النتائج أعلاه ، نرفض الفرضية الصفريّة ونقبل الفرضية البديلة، أي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو

الأقساط في الأداء المالي الممثل بالعائد على الأصول لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2010-2023).

تؤكد النتائج التي توصلت إليها الدراسة النظريات الاقتصادية القائلة بأن نمو الأقساط يمثل محركاً أساسياً للأداء المالي في قطاع التأمين. فزيادة الأقساط يحسن السيولة، ويخفض متوسط التكاليف عبر وفورات الحجم، ويعزز العوائد الاستثمارية، ويوسع الحصة السوقية. كل هذه العوامل تنعكس إيجاباً على العائد على الأصول. و هذه العلاقة أثبتت قوتها حتى في بيئة الأزمة الاقتصادية الحاصلة خلال الثورة السورية، مما يبرز أهمية نمو الأقساط كمحدد رئيسي للربحية في قطاع التأمين.

الجدول رقم (4): التأثيرات الثابتة الخاصة بكل شركة

رمز الشركة	اسم الشركة	التأثير الثابت
1	المتحدة للتأمين	-0.003948
2	الشركة السورية الوطنية للتأمين	0.157576
3	الشركة السورية الدولية للتأمين	-0.053862
4	شركة العقيلة للتأمين التكافلي	-0.062896
5	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	-0.083965
6	الشركة السورية الكويتية للتأمين	0.047095

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes

تعكس التأثيرات الثابتة الاختلافات بين شركات التأمين المدروسة، والتي لا يفسرها المتغير المستقل (معدل نمو الأقساط). وتُمثل هذه التأثيرات انحراف أداء كل شركة عن متوسط العينة الكلي بعد استبعاد أثر المتغير المستقل. حيث تشير القيمة الموجبة للتأثير الثابت (0.1576) لدى الشركة

السورية الوطنية للتأمين إلى أن أداءها الأساسي كان أعلى من متوسط عينة الشركات، مما قد يعكس مزايا تنافسية أو كفاءة إدارية أو هيكل تمويلي أفضل مقارنة ببقية الشركات، بينما تشير القيم السالبة للتأثيرات الثابتة لدى بقية الشركات إلى أن أداءها الأساسي كان أقل من متوسط العينة، وتتفاوت هذه القيم بين (-0.0039) لدى الشركة المتحدة للتأمين و (-0.0840) لدى شركة الاتحاد التعاوني للتأمين مما يعكس تبايناً في الخصائص الفردية لهذه الشركات مثل حجم الأعمال، كفاءة إدارة التكاليف، أو استراتيجيات التسعير والتسويق.

13. النتائج والتوصيات:

1.13 النتائج:

- تبين أن أثر معدل نمو الأقساط في العائد على الأصول هو أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05% ، حيث بلغت قيمة Prob. حوالي (0.0000) وهو أقل بكثير من مستوى المعنوية (0.05) .
- بلغ معامل التحديد R-squared (0.42) ، مما يعني أن المتغير المستقل (معدل نمو الأقساط) يفسر حوالي 42% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (العائد على الأصول)، في حين تعزى النسبة المتبقية (58%) إلى عوامل أخرى لم تدخل في النموذج .
- أظهرت نتائج الانحدار باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة وجود أثر إيجابي لمعدل نمو الأقساط في العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.0606)، مما يعني أن زيادة معدل نمو الأقساط بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة العائد على الأصول بنسبة 0.0606% .
- أظهرت النتائج أن هنالك اختلاف بين الشركات المدروسة من حيث مستوى الأداء و هذا الاختلاف ثابت مع الزمن ويوضح ذلك اختلاف الثوابت من شركة لأخرى في المعادلة المقدره.

2.13 المقترحات:

انطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصي الباحثة بما يلي:
أولاً: مقترحات موجهة لشركات التأمين السورية:

1. التركيز على استراتيجيات نمو الأقساط: ضرورة تبني سياسات تسويقية فعالة تهدف إلى زيادة معدل نمو الأقساط المكتتبه، وذلك من خلال توسيع قاعدة العملاء، وتطوير المنتجات التأمينية، وتعزيز قنوات التوزيع، لما له من أثر إيجابي مباشر على العائد على الأصول.
2. الموازنة بين نمو الأقساط وجودة المحفظة التأمينية: خاصة للشركات ذات التأثير الثابت السالب (المتحدة للتأمين، الشركة السورية الدولية للتأمين، شركة العقيلة للتأمين التكافلي، شركة الاتحاد التعاوني للتأمين)، لأن أدائها الأساسي أقل من المتوسط، وهي الأكثر حاجة لضبط جودة الاكتتاب.
3. تعزيز كفاءة إدارة الأصول: خاصة للشركات ذات التأثير الثابت السالب السابقة، وذلك لتحسين كفاءتها التشغيلية ورفع أدائها إلى مستوى المتوسط.

قائمة المراجع:

• المراجع العربية :

1. أحمد، أحمد، (2025)، أثر السيولة في المردودية الاقتصادية لشركات التأمين التقليدية في سوريا باستخدام نماذج Panel Data، مجلة جامعة حماة، المجلد (8)، العدد (1)، سوريا.
2. تمرابط، زينب، مشري، حسناء، (2021)، " أثر كفاءة رأس المال الفكري على الأداء المالي لشركات صناعة الأدوية المدرجة في بورصة الجزائر - دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2012-2019 "، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 6، العدد 1، الجزائر.
3. التميمي، سارة، (2018)، أثر إدارة رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
4. حسن، رفاه، ضاهر، حنان، (2024)، أثر إعادة التأمين في ربحية شركات التأمين، مجلة جامعة حماة، المجلد (7)، العدد (5)، سوريا.

5. الخطيب ، محمد، (2010)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
6. سنجاقي الدين، حساني،(2021)، أثر الأقساط المكتتبة والتعويضات المدفوعة والتوظيفات المالية على الملاحة المالية لشركات التأمين الجزائرية – دراسة قياسية للفترة (1998-2018). مجلة الريادة للاقتصاديات والأعمال، المجلد (7)، العدد (2)، الجزائر.
7. شاكر، نبيل، (2006)، الفشل المالي للمشروعات (التشخيص – التنبؤ – العلاج – منهج التحليل)، دار النهضة العربية، مصر.
8. شنوف، شعيب،(2012)، التحليل المالي الحديث، الطبعة الأولى ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
9. الشيخ عبد، آلاء، (2024)، أثر الرفع المالي في الأداء المالي في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، مجلة جرش للعلوم والدراسات، المجلد (25)، العدد (2)، الأردن.
10. العامري، محمد،(2013)، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

• المراجع الأجنبية:

1. Horvey, S. S., Odei–Mensah, J., & Mushai, A. (2025). **The determinants of life insurance companies profitability in South Africa: New evidence from a dynamic panel threshold estimation technique**. International Journal of Emerging Markets.
2. Olaiya, K. I. (2025). **IMPACT OF UNDERWRITING AND FINANCIAL RATIOS ON PROFITABILITY: AN EMPIRICAL ANALYSIS OF INSURANCE FIRMS**. Modern Management Review, 2025, 1–16.

3. Sasidharan, S., Ranjith, V. K., & Prabhuram, S. (2023).

Determinants of factors affecting the financial performance of Indian general insurance firm: Panel data evidence. Journal of Xi'an University of Architecture & Technology, 17(2), 237–251.

العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان المصرفي (دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية السورية الخاصة)

الدكتور: وائل نورس هناوي¹

قسم التمويل والبنوك - كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة اليرموك الخاصة.

الايمل: w.hennawi@ypu.edu.sy

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر العوامل الداخلية الخاصة بالمصارف في مخاطر الائتمان وذلك في المصارف التقليدية السورية الخاصة. ولتحقيق ذلك قام الباحث بجمع البيانات اللازمة عن جميع المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها أحد عشر مصرفاً وذلك خلال الفترة 2019 - 2024 م، وتحليلها إحصائياً.

درُس سلوك المتغير التابع والمُتمثل في مخاطر الائتمان من خلال نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة NPL، وكذلك من خلال نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة PROV، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشر التركيز القطاعي، مؤشر حقوق الملكية، مؤشر السيولة، مؤشر القروض، معدل العائد على الأصول المعدل، حجم المصرف، مؤشر التنوع المصرفي، معدل نمو الائتمان.

أظهرت نتائج دراستنا أنَّ العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان لم تختلف بشكل كبير باختلاف المؤشر المعتمد في قياس مخاطر الائتمان، حيث كانت أهم النتائج كما يلي:

• وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية السورية الخاصة خلال فترة الدراسة.

• وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمعدل العائد على الأصول المعدل، حجم المصرف، ومؤشر التركيز القطاعي في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية السورية الخاصة خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: المحددات الداخلية لمخاطر الائتمان، التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة، مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، المصارف التقليدية السورية الخاصة.

¹قسم التمويل والبنوك - كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة اليرموك الخاصة.

w.hennawi@ypu.edu.sy

Internal factors affecting bank credit risk
(An applied study on traditional Syrian private banks)

PH.D. Wael Nawras Henawi¹

¹Faculty of Administrative and Financial Sciences – Yarmouk Private
University.

w.hennawi@ypu.edu.sy

Abstract:

This study aimed to determine the impact of bank internal factors on credit risk in Syrian private traditional banks. To achieve this, the researcher collected and statistically analyzed data on all eleven traditional banks listed on the Damascus Securities Exchange during the period 2019–2024.

The behavior of the dependent variable, credit risk, was studied through the ratio of non-performing direct credit facilities to total direct credit facilities (NPL), as well as through the ratio of provision for expected credit losses to total direct credit facilities (PROV), and the independent variables represented by the sectoral concentration index, equity index, liquidity index, loan index, adjusted return on assets, bank size, bank diversification index, and credit growth rate.

The results of our study showed that the internal factors affecting credit risk did not differ significantly depending on the index used to measure credit risk, with the most important results being as follows:

- There is a statistically significant positive effect of the growth rate of direct credit facilities on credit risk in traditional Syrian private banks during the study period.

- There is a statistically significant negative impact of the adjusted return on assets, bank size, and sectoral concentration index on credit risk in traditional Syrian private banks during the study period.

Key Words : Internal determinants of credit risk, non-performing direct credit facilities, provision for expected credit losses, Syrian private traditional banks

المقدمة:

تُعتبر عملية الإقراض مهمة رئيسة في عمل أي مصرف وذلك لدور الوساطة الذي تلعبه المصارف في الاقتصاد بين أصحاب المدخرات (المودعون) وبين من هم بحاجة إلى هذه المدخرات (المقترضون). قد ينشئ عن دور الوساطة الذي تقوم به المصارف مشاكل متعلقة بمحفظة القروض؛ هذه المشاكل تُعد السبب الأساس في فشل أو إفلاس المؤسسات المالية؛ حيث يقول (Diamond and Dybvig, 1986) واضعوا النظرية المصرفية: "تعد مخاطر محافظ القروض مسألة بالغة الأهمية. فمعظم حالات إفلاس المصارف الأخيرة كانت مرتبطة جزئياً بحيازة المصارف لقروض محفوفة بالمخاطر والتي تعثرت عن السداد. علاوة على ذلك، كانت العديد من المصارف تُوسّع قواعد ودائعها بنشاط وسرعة لتمويل هذه القروض المحفوفة بالمخاطر. من حيث المبدأ، قد لا تبدو حالات إفلاس المصارف أسوأ من حالات إفلاس الشركات الأخرى، ولكن في الواقع، يُمكن أن تُلحق هذه الحالات ضرراً كبيراً من حيث تعطيل الاستثمارات المربحة لعملاء المصارف".

إن مخاطر محفظة القروض (المخاطر الائتمانية) بحسب (Bhatt et. al., 2023) هي احتمال عدم سداد القرض المصرفي كلياً أو جزئياً في الوقت المحدد، بالإضافة إلى احتمال تعثر العميل أو الطرف المقابل عن السداد".

إن المصارف التقليدية الخاصة في سورية كغيرها من المصارف في جميع أنحاء العالم تتعرض لجميع أنواع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، وتحظى هذه المخاطر بمتابعة السلطات التنظيمية و الرقابية مُتمثلة بمصرف سورية المركزي وخير دليل على ذلك إلزام المصرف المركزي للمصارف التقليدية الخاصة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9)؛ حيث التزمت جميع المصارف

التقليدية الخاصة العاملة في سورية بتطبيق هذا المعيار منذ عام 2019، حيث كان لهذا المعيار أثر على آلية تصنيف الديون غير المنتجة (التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة) والتي كانت المصارف تعتمد في تصنيفها على قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597 / م ن / ب 4) تاريخ 9 / 12 / 2009 (التعليمات والنماذج الخاصة بنظام تصنيف مخاطر الديون وتكوين المخصصات والاحتياطات الخاص بها) والقرارات المعدلة لبعض بنوده، أيضاً أثر المعيار على آلية تشكيل مخصصات خسائر القروض؛ فبدلاً من الاعتماد على نهج الخسائر المحققة (Incurred Loss) الذي ينظر إلى الماضي، والذي يتطلب تسجيل المخصصات فقط بعد وقوع أحداث ائتمانية محددة تجعل السداد غير مرجح، فقد تطلب المعيار أن تستند المخصصات إلى تقديرات الخسائر الائتمانية المستقبلية (المتوقعة)، والتي من المتوقع أن تتغير بمرور الوقت مع تطور المخاطر الائتمانية.

بناءً على ما تقدم فإن مخاطر الائتمان تحظى بمتابعة من السلطات الرقابية والإشرافية، فضلاً عن ذلك فإن هدف المصارف الخاصة الأساس الربحية يتطلب أن تكون هذه المخاطر معدومة أو في حدها الأدنى لما لهذه المخاطر من تأثير على الربحية من خلال المخصصات التي تشكلها المصارف لمقابلة حالات التعثر بالإضافة إلى خسارة الدخل من الفوائد عن القروض الممنوحة والذي يعتبر من أهم مصادر الربحية للمصارف. أيضاً تُشير الدراسات ومنها دراسة (Bushy, 2016) والتي أجراها على القطاع المصرفي في ألبانيا إلى وجود أثر سلبي لمخاطر الائتمان في نسبة كفاية رأس المال، وهذه النتيجة قد تزيد من اهتمام إدارة المصارف في فهم أكبر لمسببات مخاطر الائتمان.

لقد عزا الباحثون العديد من العوامل الداخلية (العوامل الخاصة بالمصارف) والعوامل الخارجية (عوامل الاقتصاد الكلي) كموامل مُحددة لمخاطر الائتمان، ونظراً لأن عوامل الاقتصاد الكلي لا يمكن لإدارة المصارف التحكم بها؛ ستأتي هذه الدراسة للبحث في العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان بوصفها عوامل يمكن السيطرة عليها من قبل إدارات المصارف، ولتحقيق الهدف الرئيس للدراسة، سيتناول الباحث الدراسات السابقة، مشكلة الدراسة، ومنهجية الدراسة، والمتغيرات الأساسية ثم سنقوم بتحليل تلك المتغيرات واختبار الفرضيات للوصول إلى أهم الاستنتاجات واقتراح أهم التوصيات.

مراجعة الدراسات السابقة:

درَسَ (Tehulu and Olana, 2014) محدّدات مخاطر الائتمان في عشرة من المصارف التجارية (الحكومية والخاصة) في أثيوبيا وذلك خلال الفترة 2007-2011م. وباستخدام نموذج الانحدار الخطي المعمم ذي التأثيرات العشوائية (random effects GLS regression) توصّلت

الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من معدل نمو الائتمان وحجم المصرف في مخاطر الائتمان - تم التعبير عنها من خلال نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض - ، وكذلك وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من كفاءة التشغيل والملكية في مخاطر الائتمان، بينما كان أثر سيولة المصرف والربحية وكفاية رأس المال سلبياً في مخاطر الائتمان ولكنه غير دال إحصائياً. عَمَدَ (Makri et. al., 2014) إلى تحديد العوامل المؤثرة في القروض المتعثرة (القروض غير المنتجة) في 180 مصرف ينشطون في 14 دولة ضمن منطقة اليورو وذلك قبيل بدء الركود الاقتصادي 2000-2008 م. من خلال استخدام طريقة العزوم المعممة للفروق (difference Generalized Method of the Moments) أظهرت نتائج الدراسة-فيما يتعلق بالعوامل الخاصة بالمصارف-وجود أثر سلبي دال إحصائياً لمعدل العائد على حقوق الملكية في معدل القروض المتعثرة بينما كان أثر معدل العائد على الأصول إيجابياً في القروض المتعثرة ولكنه غير دال إحصائياً، أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن نسبة القروض إلى الودائع ومعدل كفاية رأس المال تؤثر سلباً في القروض المتعثرة لكن بأثر غير دال إحصائياً. اختبرت دراسة (Shkodra and Ismajli, 2017) أثر مجموعة من العوامل في مخاطر الائتمان وذلك في سبعة من المصارف التجارية العاملة في كوسوفو خلال الفترة 2006-2015م. وباستخدام تقنية الانحدار المتعدد وفق طريقة المربعات الصغرى العادية؛ توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لمعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل الودائع في مخاطر الائتمان - تم التعبير عنها بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض NPL -، أيضاً وجود أثر سلبي دال إحصائياً لنسبة عدم الكفاءة ومعدل نمو الائتمان في مخاطر الائتمان، بينما كان أثر معدل العائد على الأصول ومعدل الائتمان سلبياً في مخاطر الائتمان ولكنه غير دال إحصائياً، أما نسبة القروض إلى الودائع ونسبة الملاءة فقد كان أثرها إيجابياً في مخاطر الائتمان ولكنه غير دال إحصائياً. هَدَفَ (بن شنة، 2022) إلى تحديد المحددات المصرفية لمخاطر الائتمان في تسعة من المصارف الجزائرية خلال الفترة 2007 - 2019م، تم قياس مخاطر الائتمان من خلال نسبة مخصص خسائر الائتمان إلى إجمالي القروض، وباستخدام نموذج التأثيرات الثابتة أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي دال إحصائياً لحجم المصرف ونسبة عدم الكفاءة في مخاطر الائتمان، أيضاً أشارت النتائج إلى وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لمعدل الفائدة على الودائع في مخاطر الائتمان بينما كان أثر معدل نمو الائتمان ومعدل الفائدة على القروض في مخاطر الائتمان سلبياً وغير دال إحصائياً وأثر نسبة كفاءة الإدارة إيجابي وغير دال إحصائياً في مخاطر الائتمان. من جهته تناول بحث (Barra and

(Ruggiero, 2023) دراسة دور العوامل الخاصة بكل مصرف في مخاطر الائتمان في إيطاليا وذلك خلال الفترة 1994 - 2015م، وذلك من خلال دراسة مجموعتين مختلفتين من المصارف، وهما: المصارف التعاونية وغير التعاونية (التجارية والشعبية)، في أسواق محلية مختلفة. وباستخدام نموذج التأثيرات الثابتة أظهرت النتائج التجريبية وجود أثر سلبي دال إحصائياً لكل من سياسة الائتمان، وقوة رأس المال، وحجم سوق الائتمان، وتكاليف الوساطة في مخاطر الائتمان والتي تم التعبير عنها بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض NPL. بينما كان أثر حجم المصرف والربحية وكفاءة المصرف إيجابياً وغير دال إحصائياً في مخاطر الائتمان. لقد درّس (Khan et al., 2023) محددات مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل في ثلاثة من المصارف الباكستانية خلال الفترة 2000-2016م. وقد تم التعبير عن مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل من خلال نسبة الديون إلى إجمالي الأصول. وباستخدام نموذج التأثيرات الثابتة أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لكل من نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة (القروض المتعثرة)، ونسبة الكفاءة التشغيلية (إجمالي المصاريف التشغيلية / إجمالي الأصول)، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية في مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل. كما تبين وجود أثر إيجابي غير دال إحصائياً لنسبة سيولة الأصول (القروض / الودائع) في مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل. اختلفت نتائج الدراسة التي أجراها (Antony and Suresh, 2023) في 31 مصرف هندي خلال الفترة 2012-2021م وفقاً لمقياس مخاطر الائتمان المعتمد في الدراسة، فباستخدام نموذج التأثيرات الثابتة ومن خلال قياس مخاطر الائتمان من خلال نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض؛ أظهرت الدراسة وجود أثر سلبي دال إحصائياً لكل من معدل العائد على الأصول، وحجم المصرف، ونسبة الكفاءة التشغيلية ومعدل التضخم في مخاطر الائتمان، وكان أثر عمر المصرف، وملكية المصرف ومعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً ودال إحصائياً في مخاطر الائتمان. وأشارت الدراسة إلى أن نسبة الرسملة (حقوق الملكية / الأصول) ونسبة هامش دخل الفائدة تؤثر سلباً في مخاطر الائتمان لكن بأثر غير دال إحصائياً، وأن نسبة التنويع المصرفي تؤثر بشكل إيجابي وغير دال إحصائياً في مخاطر الائتمان. وعندما تم قياس مخاطر الائتمان من خلال نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض أظهرت النتائج وجود أثر سلبي دال إحصائياً لكل من معدل العائد على الأصول، ونسبة الكفاءة التشغيلية في مخاطر الائتمان، وكان أثر هامش دخل الفائدة، والتنويع المصرفي، ومعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً ودال إحصائياً في مخاطر الائتمان. وأشارت

الدراسة إلى أنَّ نسبة الرسمة (حقوق الملكية / الأصول)، وحجم المصرف وملكية المصرف تؤثر سلباً في مخاطر الائتمان لكن بأثر غير دال إحصائياً، وأنَّ عمر المصرف ومعدل التضخم يؤثران بشكل إيجابي وغير دال إحصائياً في مخاطر الائتمان. دَرَسَ (Aryal and singh,2024) محددات مخاطر الائتمان في عشرة من المصارف التجارية النيبالية خلال الفترة 2013 – 2022. ركزت الدراسة بشكل أساسي على دراسة العوامل الاقتصادية الكلية والعوامل الخاصة بكل مصرف. وباستخدام نموذج التأثيرات العشوائية في تحليل البيانات أظهرت نتائج الدراسة فيما يتعلق بالعوامل الخاصة بالمصرف وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لحجم المصرف ومعدل العائد على الأصول في مخاطر الائتمان، بينما كان أثر جودة الأصول وعمر المصرف سلبي ودال إحصائياً في مخاطر الائتمان، وقد لوحظ وجود تأثير إيجابي لمعدل كفاية رأس المال في مخاطر الائتمان لكنه غير دال إحصائياً.

إنَّ الدراسات السابقة التي تناولت العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان انقسمت بين دراسات بحثت في تأثير مجموعة من النسب المالية في مخاطر الائتمان كما دُكر سابقاً، ودراسات أخرى بحثت في أثر التركيز القطاعي في محفظة الائتمان في مخاطر الائتمان واعتمدت على النسب المالية كمتغيرات ضابطة. من الدراسات التي تناولت أثر التركيز القطاعي في محفظة الائتمان في مخاطر الائتمان نجد:

هَدَفَ (Hassert,2013) في دراسته إلى اختبار أثر التركيز القطاعي في محفظة قروض المصرف في مخاطر الائتمان والتي تمَّ قياسها من خلال نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض وكذلك نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض، شَمِلَت الدراسة 466 مصرف من أكبر المصارف المدرجة في العالم خلال الفترة 2007-2011م. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة جوهرية بين التركيز القطاعي في محفظة القروض ومخاطر الائتمان؛ فوفقاً للدراسة فإنَّ المتغيرات الخاصة بالمصرف والظروف الاقتصادية الكلية لها تأثير أكبر في مخاطر الائتمان مقارنةً بالتركز القطاعي في محفظة القروض. طَوَّرَ (Chen et al, 2013) مقياس جديد لقياس التركيز القطاعي في محفظة الائتمان؛ وهو مؤشر هيرفندال هيرشمان المعدل حسب المخاطر (risk-adjusted HHI). حيثُ أُخِذَ المقياس الجديد المخاطر المنتظمة لمختلف القطاعات بعين الاعتبار من خلال ترجيحها بمعامل بيتا. ثمَّ بَحَثَ في أثر التركيز القطاعي في محفظة الائتمان وفق المقياس الجديد في مخاطر 16 مصرفاً صينياً مُدرج في سوق الأوراق المالية خلال الفترة 2007 – 2011م؛ حيثُ تمَّ قياس مخاطر الائتمان من خلال نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض، وقارنت الدراسة نتائج المقياس الجديد بنتائج مقياس هيرفندال هيرشمان العادي/التقليدي. وقد وُجِدَت الدراسة

أنّ هناك أثر إيجابي دالّ إحصائياً للتركز القطاعي في مخاطر الائتمان للمصارف المدروسة، وأنّ المقياس المقترح الجديد أفضى إلى نتائج أفضل من حيث رصد التغيّر في المخاطر المنتظمة للقطاعات. أيضاً أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي غير دالّ إحصائياً لحجم المصارف المدروسة ونسبة حقوق الملكية في مخاطر الائتمان، بينما كان أثر نسبة القروض إلى الودائع كمقياس للسيولة سلبياً في مخاطر الائتمان ودالّ إحصائياً. وَجَدَ (Rijn, 2013) أنّ أثر التركيز القطاعي في مخاطر الائتمان يختلف بين الدول المتقدمة والدول الناشئة، ففي دراسة أجراها على بيانات أكبر 350 مصرف في العالم من 60 دولة خلال الفترة 2007 – 2011 م كانت العلاقة غير دالة إحصائياً بين تركيز محفظة القروض للشركات والمخاطر المصرفية بالنسبة لجميع الدول، ومع ذلك وَجَدَت الدراسة أن تركيز محفظة قروض الشركات يؤدي إلى مخاطر أقل في الدول المتقدمة. وَجَدَ (Ho et al, 2018) في دراسة تمّ تطبيقها على بيانات ربع سنوية لأكثر 100 مصرف من حيث الحجم في هونغ كونغ خلال الفترة 2000 – 2017؛ إنّ المصارف التي تمتلك محفظة قروض مُركزة قطاعياً تمتلك نسبة مخصصات أقل لخسائر القروض (مخاطر ائتمانية أقل). كذلك وَجَدَ الباحث – فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة-وجود أثر إيجابي دالّ إحصائياً للحجم ونسبة الودائع إلى الأصول في مخاطر الائتمان وكذلك وجود أثر سلبي دالّ إحصائياً لنسبة القروض إلى الأصول في مخاطر الائتمان.

مشكلة الدراسة:

بالنظر إلى أن الإقراض هو النشاط الرئيس لمعظم المصارف التجارية، وأن محفظة القروض عادةً ما تُشكل جزءاً هاماً من أصول المصرف²، بالإضافة إلى الدخل الناتج عنها والذي يُعد أحد المصادر الرئيسية لدخل المصارف، يُمكن القول إن أهم المخاطر التي تواجهها المصارف هي مخاطر الائتمان. يقول (Bhatt et. al., 2023): "إنّ خطر الائتمان يشير إلى احتمال عدم وفاء المقترض أو الطرف المقابل بالتزاماته وفقاً للشروط المحددة، مما قد يُكبد المؤسسة المالية خسارة مالية. تُعدّ القروض المصدر الأكبر لخطر الائتمان، إلا أن هناك مصادر عديدة لهذا الخطر في جميع عمليات المؤسسة المالية، بما في ذلك الحسابات تجارية الطابع (Trading Books) والجوانب المُدرجة وغير

بلغ وسطي قيمة إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي الأصول في المصارف التقليدية السورية الخاصة خلال فترة الدراسة 33%.

المُدرجة في الميزانية العمومية. ونظراً لأهمية خطر الائتمان للمصارف والمؤسسات الائتمانية الأخرى، ينبغي وضع تدابير فعّالة لرصد هذا الخطر والسيطرة عليه".

إنَّ السيطرة على خطر الائتمان تتطلب معرفة العوامل المؤثرة فيه؛ وبشكل خاص العوامل التي يمكن لإدارات المصارف التحكم بها أو التأثير فيها، وبالتالي فإنَّ مشكلة الدراسة الحالية تكمن في تحديد العوامل الداخلية (العوامل الخاصة بالمصارف) المؤثرة في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية بوصفها عوامل / محدّدات يمكن التعامل معها من قبل إدارات المصارف لأنها ناتجة عن قرارات المديرين القائمين على رأس هذه المصارف بالمجمل في فترات سابقة. وبالتالي يمكن للباحث صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيس التالي:

ماهي العوامل الداخلية (العوامل الخاصة بالمصارف) المؤثرة في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية؟

أهداف الدراسة:

هَدَفَ هذا البحث إلى ما يلي:

- دراسة العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان بشكل عام.
- بيان العوامل المؤثرة في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية.
- معرفة ما إذا كانت العوامل المؤثرة في مخاطر الائتمان تختلف باختلاف مقياس مخاطر الائتمان المُعتمد.
- الخروج بتوصيات لمساعدة السلطات الرقابية ومديرين المصارف والمستثمرين على معرفة العوامل التي كان لها الأثر المهم في التأثير في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية.

أهمية الدراسة:

تُسهم هذه الدراسة في سدّ ثغرةٍ جوهرية في الأدبيات من خلال تقديم تحليلٍ مُفصّل لمُحدّدات مخاطر الائتمان في اقتصادٍ نامٍ. فمن خلال دراسة هذه العوامل ومعرفة المؤثر منها في مخاطر الائتمان سيتم وضع رؤية قيّمة تسهم في توجيه قرارات السلطات الرقابية وتعزيز ممارسات إدارة مخاطر الائتمان في المصارف، مما يعزز في نهاية المطاف استقرار القطاع المصرفي السوري ويدعم قدرته على الصمود.

فرضيات الدراسة:

اختُبرت فرضيات الدراسة التي صيغت وفق الصورة العدمية على النحو الآتي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من:

- مؤشر التركيز القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة HHI.
 - مؤشر حقوق الملكية EI.
 - مؤشر السيولة LI.
 - معدل العائد على الأصول المعدل ROAA.
 - حجم المصرف BS.
 - مؤشر التنوع المصرفي BD.
 - معدل نمو الائتمان CG.
- في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية خلال الفترة 2019 – 2024م، معبراً عنها من خلال:
- نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة NPL.
 - نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة PROV.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التقليدية السورية الخاصة؛ والبالغ عددها إحدى عشر مصرفاً، وقد تمّ تطبيق الدراسة على بيانات جميع هذه المصارف خلال الفترة 2019 – 2024 م، وتمّ اعتبار عام 2019 كعام بداية للدراسة وذلك لأنّه العام الذي طبّقت فيه جميع المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية معيار IFRS9 حيثُ عملت المصارف على تقييم احتمال إخفاق الزبائن عن تسديد التزاماتهم باستخدام نظام تصنيف داخلي مغاير للآلية المتبعة قبل تطبيق المعيار؛ و كان لتطبيق هذا المعيار أثر كبير في آلية حساب الديون غير المنتجة والمخصصات للتسهيلات الائتمانية المباشرة وهي عناصر أساسية في حساب مخاطر الائتمان. تمّ استثناء بيانات مصرف سورية والخليج لعام 2024 فقط وذلك لأنّ المصرف لم يفصح عن نتائج أعماله النهائية لعام 2024.

نوع البيانات المستخدمة ضمن الدراسة:

استخدم الباحث بيانات بانل غير موزونة (unbalanced Panel Data) أو ما يسمى البيانات الطولية المجمعة غير الموزونة حيثُ تحتوي هذه البيانات على مزيج من بيانات السلسلة الزمنية والبيانات المقطعية، فهي تعطي بيانات عن مجموعة من المفردات عبر سلسلة زمنية، أي أنّها تحوي

سلسلة زمنية لكل بيانات مقطعية عن كل مفردة في العينة موضع الدراسة. فكل مصرف لدينا ست مشاهدات (سلسلة زمنية) - باستثناء مصرف سورية والخليج خمس مشاهدات- ولدينا أحد عشر مصرف (أحد عشر مقطع) ليكون عدد المشاهدات الطولية المجمعة لكل متغير 65 مشاهدة خلال فترة الدراسة.

مصدر البيانات ضمن الدراسة:

اعتمدَ الباحث على موقع سوق دمشق للأوراق المالية DSE في الحصول على البيانات الثانوية الخاصة بموضوع الدراسة، حيثُ جُمعت التقارير السنوية للمصارف المدروسة خلال الفترة 2019-2024م، وتم الحصول منها على بعض البيانات من الميزانيات العمومية وقوائم الدخل والإفصاحات المُتَمِّمة وخاصة فيما يتعلق بتفصيل بند التسهيلات الائتمانية المباشرة.

منهج الدراسة وأسلوب التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة:

يهدف الإجابة على سؤال البحث، اعتمدنا على تحليل البيانات من خلال الاعتماد على أداة الاقتصاد القياسي، مصفوفة البيانات الزمنية - القطاعية (Panel data) وذلك من خلال استخدام أسلوب النمذجة؛ نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) لاختبار أثر العوامل الداخلية في مخاطر الائتمان. تمَّ استخدام اختبار Breusch-pagan للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي والنموذجين الآخرين، وأيضاً اختبار Husman Test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية وذلك في الحالات التي كانت نتائج الاختبار الأول تُشير إلى ضرورة ذلك. تمَّ الاعتماد على برنامج (E-Views 12) في تحليل بيانات الدراسة، والمتمثلة في إحدى عشر مصرف تقليدي خاص خلال الفترة 2019 - 2024

م.

متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

صُنِّفَت متغيرات الدراسة إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: المتغير التابع (Dependent Variable):

تمَّ اعتبار مخاطر الائتمان المتغير التابع في الدراسة، وقد اعتمدت الدراسات السابقة نسبة القروض غير المنتجة (التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة) إلى إجمالي القروض (التسهيلات الائتمانية المباشرة) كمقياس لمخاطر الائتمان، أيضاً اعتمدت بعض الدراسات نسبة مخصص خسائر القروض

إلى إجمالي القروض كمقياس لمخاطر الائتمان. وفي الجدول التالي يستعرض الباحث كيفية قياس مخاطر الائتمان في الدراسات السابقة:

جدول رقم (1): قياس مخاطر الائتمان في الدراسات السابقة*

الدراسات التي استخدمت المؤشرين معاً	الدراسات التي استخدمت نسبة مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية المباشرة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة PROV	الدراسات التي استخدمت نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة NPL
(Hassert,2013)	Tehulu and) (Olana,2014	Shkodra and) (Ismajli,2017
Antony and Suresh,) (2023	(Ho et al, 2018)	(Makri et. al., 2014)
	Aryal and) (singh,2024	Barra and Ruggiero,) (2023
	(بن شنة، 2022)	(Chen et al, 2013).

*المصدر: مراجعة الأدبيات السابقة

يقول (Hassert,2013): " إنَّ المصرف الذي يُقدم قروضاً أكثر خطورة يكون لديه مخصص خسائر قروض أعلى. أما المصرف الذي يُقدم قروضاً أقل خطورة، فسيكون لديه مخصص خسائر قروض أقل. لذلك، تُعتبر مخصصات خسائر القروض مقياساً جيداً لمخاطر الائتمان. إنَّ تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 (يستبدل هذا المعيار نموذج "الخسارة المتكبدة" ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم 39 بنموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة") قد غير من طريقة حساب الديون غير المنتجة / غير العاملة في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية؛

سابقاً كانت الديون غير المنتجة تُصنف بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597 حيثُ صُنِفَت الديون غير المنتجة بموجب القرار إلى ديون دون المستوى بعدد أيام تأخر عن السداد من 90 يوماً إلى 179 وديون مشكوك في تحصيلها من 180 يوماً إلى 359 وديون رديئة من 360 يوماً فأكثر. وقد تمَّ إعادة تصنيف للديون غير المنتجة وفقاً للقرار 902؛ حيثُ الديون دون المستوى تحدد بعدد أيام تأخر عن السداد من 180 يوماً إلى 269 والديون المشكوك في تحصيلها من 270 يوماً إلى 449 والديون الرديئة من 450 يوماً فأكثر. عند تطبيق المعيار بشكل فعلي على بيانات عام 2019؛ أصبحت الديون غير المنتجة تقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة المُصنفة ضمن المرحلة الثالثة ضمن نظام التصنيف الداخلي الخاص بكل مصرف، وفي هذا الصدد يقول (Behn and Couaillier, 2023): "ثمة مخاوف من أن الاعتماد على النماذج الداخلية والصلاحيات الممنوحة للمصارف في تقدير الخسائر المتوقعة قد يؤدي إلى مزيد من التباين في ممارسات المخصصات، مما قد يتعارض مع هدف تعزيز الشفافية. وعلى وجه الخصوص، قد تميل المصارف الأقل من حيث رأس المال إلى التقليل من تقدير الخسائر المتوقعة، لتقليل احتياجات المخصصات وبالتالي الحفاظ على رأس المال".

تعتمد الدراسات نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض كمقياس لمخاطر الائتمان عادةً عند عدم توفر بيانات عن الديون غير المنتجة، وعندما يتم اعتماد كلا المؤشرين في الدراسات تختلف النتائج وذلك كما في دراسة (Hassert,2013) حيثُ عزي سبب الاختلاف إلى أن المصارف لم تشكل مخصصات كافية لمقابلة تسهيلات المباشرة (قروضها) غير المنتجة. اعتمدنا في قياس مخاطر الائتمان على كلا المؤشرين المعتمدين في الدراسات السابقة وذلك لمعرفة ما إذا كانت العوامل المؤثرة في مخاطر الائتمان تختلف باختلاف المقياس المعتمد لهذه المخاطر. يُبين لنا الجدول (2) متوسط نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة NPL ومتوسط نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة PROV للمصارف المدروسة خلال فترة الدراسة على النحو الآتي:

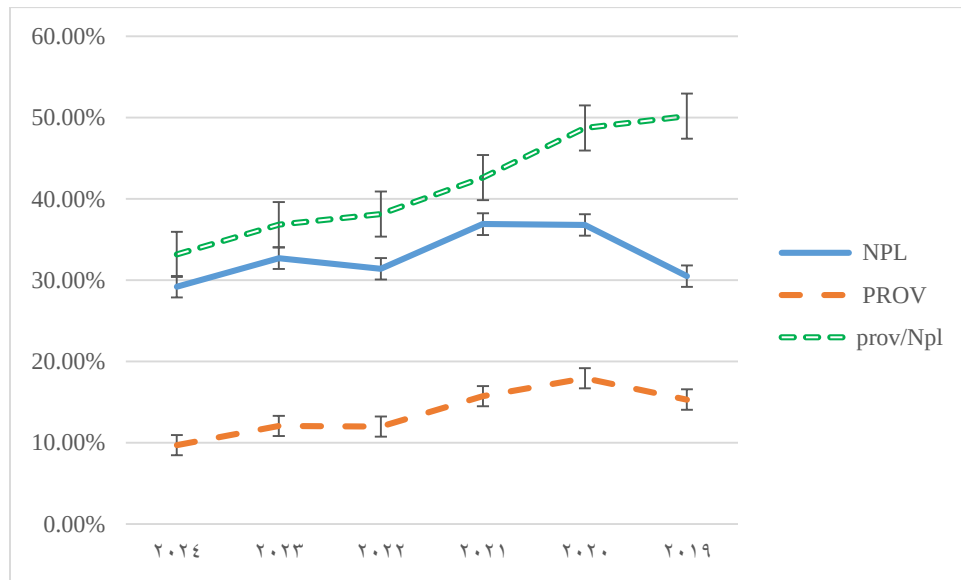
جدول رقم (2): متوسط نسبة NPL للمصارف المدروسة خلال مدة الدراسة*

العام	متوسط نسبة NPL	متوسط نسبة PROV	PROV/ NPL	عدد المصارف
2024	29.2%	9.69%	33.18%	10
2023	32.7%	12.05%	36.85%	11

العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان المصرفي
(دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية السورية الخاصة)

11	38.12%	11.97%	31.4%	2022
11	42.63%	15.73%	36.9%	2021
11	48.72%	17.93%	36.8%	2020
11	50.20%	15.31%	30.5%	2019

*المصدر: من إعداد الباحث



*المصدر: من إعداد الباحث

الشكل رقم (1): تطور نسب NPL - PROV للمصارف المدروسة خلال فترة الدراسة

يتبين من خلال الجدول رقم (2) والشكل أعلاه كيف أنَّ نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة NPL قد ارتفعت من 30.5% في عام 2019 إلى 36.8% و 36.9% في عامي 2020 و 2021 على التوالي (فترة جائحة كورونا) وبنسبة 20% تقريباً، لتعاود وتنخفض في عام 2022 لتصل إلى 31.4%، ثمَّ ارتفعت بشكل طفيف في عام 2023، وبعدها انخفضت إلى 29.2% في عام 2024. يُلاحظ أيضاً أن سلوك المتغير التابع الآخر PROVE قد كان مشابهاً لسلوك المتغير NPL من حيث التقلب (ارتفاع - انخفاض) خلال فترة الدراسة، على الرغم من أنَّ المصارف التقليدية السورية الخاصة لم تشكل مخصصات كافية لمواجهة

تسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة؛ ففي أفضل الأحوال خلال فترة الدراسة قد بلغ وسطي نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة 50.20% ، كما ظهر جلياً ميل المصارف إلى تخفيض نسبة المخصصات إلى التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة طيلة فترة الدراسة.

المجموعة الثانية: المتغيرات المستقلة (Independent Variable):

وهي تمثل العوامل الخاصة بالمصارف والمؤثرة في مخاطر الائتمان، حيث تناولت الدراسات السابقة العديد من العوامل التي يمكن أن يكون لها أثر في مخاطر الائتمان، وتناولنا في دراستنا العوامل التي رأيناها بأنها الأكثر استخداماً في الدراسات السابقة والأكثر جدلية بين الدراسات السابقة، لما أثارته من تناقضات في نتائج هذه الدراسات.

التركز القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة:

وفقاً لـ (إسماعيل، 2021) يمكن تعريف مخاطر التركيز بأنها المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة جراء عدم التنويع، سواءً على صعيد العملاء أو القطاعات أو المناطق الجغرافية أو الأدوات أو الضمانات أو العملات.

استخدمنا في هذا البحث خطر التركيز في محفظة القروض اعتماداً على القروض الممنوحة لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي (التركز القطاعي) وهو النوع من التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة الذي تناولته جميع الدراسات السابقة التي تناولت خطر التركيز ومنها دراسات (Hassert, 2013) (Ho et al, 2018) (Chen et al, 2013).

لا تزال آثار التركيز مقابل التنويع في محافظ قروض المصارف أحد النقاشات الجدلية في الأدبيات المصرفية. يجادل الرأي التقليدي في نظرية التمويل الحديثة بأن محفظة الائتمان ذات التركيز القطاعي العالي تميل إلى زيادة مخاطر الائتمان بسبب الارتباطات العالية للتخلف عن السداد داخل تلك القطاعات (Ho et al, 2018). تشير النظرية المصرفية التقليدية إلى أن المصارف يجب أن تنوع قروضها لتقلل من مخاطر الائتمان، وهو ما يتفق أيضاً مع نظرية المحفظة (Chen et al, 2013). من ناحية أخرى، تنص نظرية التمويل المؤسسي على أن الشركات سوف تتمتع بفوائد إضافية ناجمة عن انخفاض التكلفة إذا ركزت أنشطتها على قطاعات محددة لديها خبرة فيها أو على

درابية بها (Chen et al, 2013). لقد أثبت (Chen et al, 2013) وجود أثر إيجابي دال إحصائياً للتركز القطاعي في محفظة القروض في مخاطر الائتمان، أيضاً أثبت (Hassert,2013) وجود أثر إيجابي للتركز القطاعي في مخاطر الائتمان لكنه غير دال إحصائياً، بينما كانت نتائج دراسة (Ho et al, 2018) متفقة مع نظرية التمويل المؤسسي؛ حيث أثبتت الدراسة وجود أثر سلبي دال إحصائياً للتركز القطاعي في مخاطر الائتمان. ومن ثم فالعلاقة المنتظرة من هذه النسبة غير محددة. وتُقاس هذه النسبة من خلال مؤشر هيرفندال -هيرشمان HHI والذي استخدمته دراسات (Chen et al, 2013) (Ho et al, 2018) (Hassert,2013) وفق التالي:

$$HHI = (\%S_1^2) + (\%S_2^2) + \dots + (\%S_n^2)$$

حيث تمثل قيمة $S\%$ نسبة مئوية من التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لكل قطاع في محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، وتشير n إلى عدد القطاعات وهو في دراستنا حسب إفصاحات المصارف 7 قطاعات (مالي-صناعة-تجارة-عقارات-زراعة-حكومة وقطاع عام-أفراد وخدمات وأخرى). إن قيمة المؤشر تتراوح بين حد أعلى يساوي 1 (100%) وذلك في حال تركزت تسهيلات المصرف في قطاع واحد، وبين حد أدنى يساوي $\frac{1}{N}$ وذلك في حال كانت تسهيلات المصرف موزعة بالتساوي بين القطاعات.

مؤشر حقوق الملكية (نسبة الرسملة):

يُقاس هذا المؤشر غالباً من خلال العلاقة التالية وذلك كما في دراسات (Barra and Ruggiero, 2012) (Antony and Suresh, 2023) (Chen et al, 2013) (Makri et. al., 2014) (2023):

$$\left[\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \right]$$

نلاحظ أن هذه النسبة عبارة عن صيغة من الصيغ المستخدمة لقياس أثر الرفع المالي، الذي يُعد من المخاطر المختلطة (العلي، 2012). تعكس هذه النسبة ملاءة المصارف وقوة رأسمالها (Barra and Ruggiero, 2023). حيثُ تدرج هذه النسبة للتحكم في تأثير الرافعة المالية (Rijn,2013). أظهرت الدراسات السابقة مثل دراسات (Chen et al, 2013) (Makri et. al., 2014)

(Antony and Suresh, 2023) وجود أثر سلبي غير دال إحصائياً لهذا المؤشر في مخاطر الائتمان. وأظهرت دراسة (Barra and Ruggiero, 2023) وجود أثر سلبي دال إحصائياً لمؤشر حقوق الملكية في مخاطر الائتمان، وهذا يشير إلى أن المصارف ذات رأس المال الجيد أقل عرضة لمخاطر الائتمان، فالعلاقة المُنتظرة بين هذه النسبة ومخاطر الائتمان سلبية.

مؤشر السيولة:

استخدمت الدراسات السابقة ومنها دراسات (Tehulu and Olana, 2014) (Shkodra and Ismajli, 2017) نسبة القروض إلى الودائع كمؤشر لسيولة المصرف. وفقاً لدراسة (Makri et. al., 2014) يُعد مؤشر نسبة القروض إلى الودائع أداة مهمة لدراسة سيولة المصرف من خلال قياس الأموال التي استخدمها المصرف في القروض من الودائع. والصيغة التالية توضح آلية قياس هذا المؤشر في الدراسة:

$$\left[\frac{\text{إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة}}{\text{إجمالي ودائع العملاء}} \right]$$

إنَّ زيادة هذه النسبة تعني أن مخاطر السيولة في المصرف مرتفعة. أشارت دراسة (Aryal and singh, 2024): إلى أنَّ الأكاديميون قد أولوا مخاطر السيولة الجزء الأكبر من اهتمامهم بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008 بالرغم من أن السبب الجذري للأزمات المالية المُكلِّفة في الدول الغنية والناشئة هو رداءة جودة الأصول. مؤخراً أفلس مصرف وادي السيليكون (SVB) في آذار 2023 نتيجة أزمة سيولة حادة سببها ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية، مما قلل قيمة سندات طويلة الأجل. أدى هذا إلى خسائر غير محققة، وذعر المودعين (معظمهم شركات تقنية) الذين سحبوا 42 مليار دولار في يوم واحد، ليصبح أكبر انهيار مصرفي أمريكي منذ عام 2008. مما لا شك فيه إنَّ تأخر المصرف في تحصيل القروض (مخاطر ائتمان) أو استثمار أمواله في مجالات تتأثر بالسياسة النقدية للدولة قد يؤدي لاحقاً إلى أزمة سيولة قد تتحول إلى إفلاس والأمثلة على ذلك كثيرة. وبناءً عليه فالعلاقة طردية بين مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان. أظهرت نتائج دراسات (Shkodra and Ismajli, 2017)

(Khan et. al., 2023) علاقة إيجابية بين مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان لكنها غير دالة إحصائياً. إلا أن دراسة (Chen et al, 2013) أظهرت وجود أثر سلبي دال إحصائياً لمؤشر السيولة في مخاطر الائتمان.

مؤشر القروض (جودة الأصول):

سيتم قياس هذه النسبة كما في الدراسات السابقة وفق الصيغة التالية:

$$\left[\frac{\text{إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة}}{\text{إجمالي الأصول}} \right]$$

وفقاً لدراسة (العلي، 2012) إن زيادة هذه النسبة يؤدي إلى زيادة الربحية، ولكن هذا إلى حد ما فيمكن أن يكون لتزايد هذه النسبة أثر معاكس، فعند زيادة هذه النسبة يمكن أن تزداد القروض غير المنتجة مما ينعكس سلباً على نوعية الموجودات.

ينبغي أن تكون المصارف التي تمتلك نسبة مرتفعة من القروض إلى الأصول (نسبة مرتفعة من الرفع المالي) أكثر عرضة لمخاطر الائتمان، وبالتالي تحتاج إلى مخصصات أكبر لخسائر القروض. كما يُعد ذلك وسيلة غير مباشرة للتحكم في تنويع إيرادات المصرف. فالمصارف ذات نسب القروض إلى الأصول المرتفعة لديها فرص أقل لتحقيق الإيرادات. أما المصارف ذات النسب المنخفضة، فلديها مصادر دخل أخرى، مثل الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول (Hassert, 2013). بسبب جدلية الرفع المالي نتوقع ارتفاع مقياس مخاطر الائتمان مع ارتفاع نسبة القروض إلى الأصول وبالتالي العلاقة طردية. إلا أن دراسات (Barra and Ruggiero, 2023) (Aryal and singh, 2024) (Hassert, 2013) (Ho et al, 2018) أثبتت وجود أثر سلبي دال إحصائياً لنسبة القروض إلى الأصول في مخاطر الائتمان.

حجم المصرف:

زيادة الحجم للمصرف تجعل المصرف يستفيد من وفورات الحجم الكبير، من جهة أخرى، زيادة الحجم تؤدي إلى زيادة التنويع في منتجات المصرف ومن ثم تخفيض المخاطرة (العلي، 2012). تتمتع المصارف الأكبر بإمكانيات أكبر للتعامل مع مخاطر الائتمان، ويمكنها أن تكون أكثر ملاءمة للنظام، وبالتالي توفر المال وتتمتع بفرص أكبر للتنويع. وبالتالي، ينبغي أن تتخفف مخاطر الائتمان مع ازدياد حجم المصرف (Hassert, 2013). يرى (Aryal and singh, 2024) أن المصارف الأكبر حجماً قد تتمتع بميزة تنافسية في إجراء تقييمات شاملة للقروض وتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، وذلك بفضل أنظمة وإجراءات إدارة المخاطر المتقدمة لديها، والتي تمكنها من التعامل مع المتعثرين بفعالية. وتقاس هذه النسبة كما تمّ قياسها في جميع الدراسات السابقة التي درست أثر الحجم في مخاطر الائتمان من خلال العلاقة التالية:

لوغاريتم [الموجودات]

أظهرت دراسات (Hassert, 2013) (Tehulu and Olana, 2014) (Antony and Suresh, 2023) وجود أثر سلبي دالّ إحصائياً لحجم المصرف في مخاطر الائتمان. بالمقابل أظهرت دراسة (Ho et al, 2018) في هونغ كونغ وجود أثر إيجابي دالّ إحصائياً لحجم المصرف في مخاطر الائتمان. وهذا دليل على أن المصارف الكبرى قد تُعَرِّط في المخاطرة من خلال زيادة مستويات الرافعة المالية لديها استجابةً لفرضية "أكبر من أن أترك لأنهار"، مما يؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة. وبناءً على مراجعة الأدبيات المذكورة أعلاه، تقترح هذه الدراسة وجود أثر سلبي لحجم المصرف في مخاطر الائتمان.

معدل العائد على الأصول:

يُعدّ العائد على الأصول أداة فعالة لتقييم ربحية الشركة نسبةً إلى إجمالي أصولها. ويُحسب بقسمة صافي الدخل على متوسط إجمالي الأصول. تشير معظم الدراسات السابقة مثل دراسة (Antony and Suresh, 2023) (Hassert, 2013) إلى أن العائد على الأصول له تأثير سلبي دالّ إحصائياً في القروض المتعثرة، مما يوحي بأن المصارف الأكثر ربحية تميل أكثر إلى السعي نحو

النمو وتتمتع بقدرة عالية على إدارة المخاطر. وهذا يُبرز الدور المحوري للعائد على الأصول في ضمان الاستقرار المالي للمصارف، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات القروض المتعثرة. بالمقابل أظهرت دراسة (Aryal and singh, 2024) وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لمعدل العائد على الأصول في مخاطر الائتمان؛ حيث أشارت الدراسة إلى أن المصارف الأكثر ربحية تتحمل مخاطر أعلى، ربما بسبب الثقة المفرطة أو استراتيجيات النمو العدوانية. لم تظهر دراسات (Shkodra and Ismajli, 2017) (Barra and Ruggiero, 2023) (Makri et. al., 2014) وجود أثر دال إحصائياً لمعدل العائد على الأصول في مخاطر الائتمان. من المفترض أن تكون المصارف الأكثر ربحية أقل عرضة لمخاطر الائتمان، وذلك لأنها تمتلك موارد أكبر لمراقبة المقترضين المحتملين. علاوة على ذلك، فهي قادرة على تمويل الشركات السليمة فقط ورفض إفراض الشركات عالية المخاطر. لذا، من المتوقع أن يكون أثر العائد على الأصول سلبياً في مخاطر الائتمان.

لقد حُسِبَت النسبة في الدراسات السابقة بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على إجمالي الأصول؛ لكن مُراعاةً للبيئة المدروسة سيتم تجاهل الأرباح/الخسائر غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي والتي لا تعكس الأداء التشغيلي للمصارف عند حساب الربحية. وبالتالي سيتم حساب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية:

$$\left[\frac{\text{صافي الدخل قبل الضريبة (بعد استبعاد فروقات القطع البنوي)}}{\text{إجمالي الأصول}} \right] = \text{معدل العائد على الأصول ROA}$$

مؤشر التنوع المصرفي ونسبة دخل الفوائد:

يُشير التنوع المصرفي (bank diversification) في الدراسات إلى نسبة الدخل من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل في المصارف. بيّنت دراسة (Nguyen, 2019) أن تنوع المصارف لمصادر دخلها أثر سلباً في الربحية، وكلما زاد التنوع، زادت مخاطر المصارف التجارية بشكل عام. دَرَسَ (Antony and Suresh, 2023) أثر التنوع المصرفي (Bank divarication) في مخاطر الائتمان في الهند، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن المصارف التي نوعت أنشطتها لتشمل مصادر

دخل غير متعلقة بالفائدة تتعرض لمخاطر أكبر مقارنة بالمصارف التي تقدم خدمات الوساطة التقليدية. بالمقابل استخدم (Hassert,2013) في دراسته نسبة دخل الفوائد (نقيس نسبة دخل الفوائد مدى اعتماد دخل المصرف على دخل الفوائد) والتي يمكن اعتبارها حسابياً نسبة متممة لنسبة التتويج المصرفي، حيثُ كان أثر النسبة إيجابياً ودّال إحصائياً في مخاطر الائتمان وكان ذلك مخالفاً للافتراض الذي قدمه على أن ارتفاع دخل الفوائد يرتبط بانخفاض مخاطر الائتمان (بمعنى انخفاض التتويج المصرفي يرتبط بانخفاض مخاطر الائتمان). سيعتمد الباحث على مؤشر التتويج المصرفي المحسوب وفق الصيغة التالية:

$$\text{مؤشر التتويج المصرفي} = \left[\frac{\text{إجمالي الدخل التشغيلي} - \text{الفوائد الدائنة}}{\text{إجمالي الدخل التشغيلي}} \right]$$

حيثُ أنّ الدخل التشغيلي يشمل الفوائد الدائنة، والعمولات الدائنة، وأرباح التعامل بالعملات الأجنبية، وإيرادات تشغيلية أخرى (مع استثناء أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة). لقد جاءت نتائج الدراسات السابقة مخالفةً لمبدأ التتويج أو توزيع المخاطر الاستثمارية، فوفقاً (للعلي وقاسم، 2017، ص26) ينطلق هذا المبدأ من المقولة التي تقول " لا تضع كل البيض في سلة واحدة". وبناءً عليه يُنتظر وجود أثر سلبي لمؤشر التتويج المصرفي في مخاطر الائتمان.

معدل نمو الائتمان:

يقول (Shkodra and Ismajli, 2017) مع زيادة مخاطر الائتمان ينخفض معدل إقراض المصارف، حيثُ توصل إلى وجود أثر سلبي لمعدل نمو القروض في مخاطر الائتمان. وكانت نتائج دراسات (Tehulu and Olana,2014) (Barra and Ruggiero, 2023) والتي تم تطبيقها في أثيوبيا وإيطاليا على التوالي قد أكدت الأثر السلبي لمعدل نمو الائتمان في مخاطر الائتمان؛ بمعنى إن إقراض المصارف ينخفض مع ارتفاع مخاطر الائتمان، وبالتالي فإن أثر معدل نمو الائتمان سلبي في مخاطر الائتمان. سيتم حساب هذه النسبة بالاعتماد على دراسة (Tehulu and Olana,2014) كالتالي:

$$\text{معدل نمو الائتمان} = \left[\frac{\text{التسهيلات الائتمانية المباشرة في العام الحالي} - \text{التسهيلات الائتمانية المباشرة في العام السابق}}{\text{التسهيلات الائتمانية المباشرة في العام السابق}} \right]$$

جدول رقم (3): متغيرات الدراسة وكيفية قياسها، الإشارة المنتظرة منها

المتغير	الرمز	طريقة الحساب	العلاقة المتوقعة
نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة من إجمالي التسهيلات	NPL	$\left[\frac{\text{التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة}}{\text{إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة}} \right]$	
نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من إجمالي التسهيلات	PRO V	$\left[\frac{\text{مخصص خسائر ائتمانية متوقعة}}{\text{إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة}} \right]$	
التركز القطاعي	HHI	$(\%S_1^2) + (\%S_2^2) + \dots + (\%S_n^2)$	+/-
مؤشر حقوق الملكية	EI	$\left[\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \right]$	-

+	$\left[\frac{\text{إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة}}{\text{إجمالي ودائع العملاء}} \right]$	LI	مؤشر السيولة
+	$\left[\frac{\text{إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة}}{\text{إجمالي الأصول}} \right]$	CI	مؤشر القروض
-	لوغاريتم [الموجودات]	BS	حجم المصرف
-	$\left[\frac{\text{صافي الدخل قبل الضريبة (بعد استبعاد فروقات القطع البنوي)}}{\text{إجمالي الأصول}} \right]$	ROA a	معدل العائد على الأصول
-	$\left[\frac{\text{إجمالي الدخل التشغيلي - الفوائد الدائنة}}{\text{إجمالي الدخل التشغيلي}} \right]$	BD	مؤشر التنويع المصرفي
-	$\left[\frac{\text{في العام الحالي - التسهيلات الائتمانية المباشرة في العام السابق}}{\text{تسهيلات الائتمانية المباشرة في العام السابق}} \right]$	GC	معدل نمو الائتمان

*المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

علاقات الارتباط ومعاملاته بين متغيرات الدراسة:

اختبار الارتباط: تمّ حساب مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين كل زوج من متغيرات الدراسة، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4): معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة خلال الفترة 2019-2024.

	NPL	PROV	HHI	EI	LI	CI	BS	ROAA	BD	GC
--	-----	------	-----	----	----	----	----	------	----	----

العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان المصرفي
(دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية السورية الخاصة)

NPL	1									
PROV	0.82	1								
HHI	- 0.09	-0.00	1							
EI	0.21	-0.03	- 0.21	1						
LI	0.74	0.52	0.25	0.16	1					
CI	0.72	0.59	0.21	- 0.09	0.93	1				
BS	- 0.34	-0.37	- 0.01	0.06	- 0.44	- 0.51	1			
ROAA	- 0.52	-0.53	0.20	- 0.23	- 0.22	- 0.16	0.09	1		
BD	- 0.26	-0.33	- 0.14	- 0.19	- 0.39	- 0.36	0.34	0.03	1	
GC	0.21	0.12	0.37	0.08	0.40	0.27	0.22	0.07	0.05	1

*المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي E-Views 12

يُبين الجدول رقم 4 الارتباطات بين المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة. وُجدت أقوى علاقة ارتباط إيجابية بين مخاطر الائتمان (والمعبر عنها من خلال نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة NPL) ومؤشر السيولة LI، مما يشير إلى أن ارتفاع مخاطر الائتمان يرتبط عادةً بارتفاع مخاطر السيولة (نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي ودائع العملاء). أيضاً كانت علاقة الارتباط إيجابية وقوية بين مخاطر الائتمان ومؤشر القروض CI (نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي الأصول) وهذا يشير إلى أن مخاطر الائتمان كانت مرتفعة في المصارف التي توظف جزء كبير من أصولها في تسهيلات ائتمانية مباشرة. تجنباً لمشكلة الارتباط الخطي (Multicollinearity) سَيتم استبعاد مؤشر القروض CI من الدراسة والمرتبطة بعلاقة طردية قوية جداً مع متغير مؤشر السيولة LI وذلك لأن درجة ارتباطه مع مخاطر

الائتمان (NPL) هي الأقل مقارنةً بدرجة ارتباط مؤشر السيولة LI مع مخاطر الائتمان. في المقابل، كانت العلاقة بين مخاطر الائتمان والربحية ROAA متوسطة وسلبية؛ وهذا يدل على أن مخاطر الائتمان كانت أقل في المصارف الأكثر ربحية. يُلاحظ من الجدول أيضاً وجود علاقة ارتباط ضعيفة عكسية بين مخاطر الائتمان من جهة وحجم المصارف BS ومؤشر التنوع BD من جهة أخرى وهذا يوحي بأن زيادة حجم المصارف واعتمادها على مصادر دخل من غير الفوائد قد يكون له تأثير طفيف على انخفاض قيمة مخاطر الائتمان. وكانت العلاقة بين مخاطر الائتمان من جهة ومؤشر حقوق الملكية EI ومعدل نمو الائتمان CG من جهة ثانية ضعيفة وإيجابية. وأخيراً يبين الجدول أنه لا يوجد ارتباط يُذكر بين مخاطر الائتمان ومؤشر التركيز القطاعي في محفظة التسهيلات HHI. يُلاحظ من الجدول رقم (4) أيضاً أن درجة الارتباط بين المتغيرات التابعة (المقاييس المعتمدة لقياس مخاطر الائتمان) كانت قوية (82%) وهذا يشير إلى أن المصارف التي امتلكت نسبة تسهيلات ائتمانية مباشرة غير منتجة من إجمالي التسهيلات NPL مرتفعة كانت فيها نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من إجمالي التسهيلات الائتمانية PROV مرتفعة وبدرجة ارتباط 82%. ومن جهة ارتباط المتغيرات التفسيرية مع متغير نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من إجمالي التسهيلات الائتمانية PROV؛ فقد كانت درجات العلاقة ومدلوليتها قريبة من درجات ارتباط المتغيرات التفسيرية ذاتها مع متغير نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة من إجمالي التسهيلات NPL.

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (5): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2019-2024.

	NP L	PRO V	HH I	EI	LI	BS	RO A	ROA A	BD	GC
Mean	33 %	14%	39 %	33 %	55%	26.8	13 %	0.8 %	37 %	67%
Maximum	95 %	38%	71 %	74 %	226 %	29.8	55 %	3.8 %	85 %	325 %
Minimum	0%	0%	27 %	10 %	3%	18.0	- 1%	- 3.5 %	6%	- 23%

**العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان المصرفي
(دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية السورية الخاصة)**

Std.	26	9%	9%	17	48%	164	13	1.6	21	75%
Dev.	%			%		%	%	%	%	
Obs.	65	65	65	65	65	65	65	65	65	65

*المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي E-Views 12

يُظهر جدول الإحصاءات الوصفية (الجدول 5) أن مخاطر الائتمان - معبراً عنها بنسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة NPL - غير مستقرة نسبياً، بمتوسط 33% ونطاق واسع يتراوح بين 0% و95%، مما يشير إلى جودة ائتمانية غير متسقة في العينة. بينما كان مؤشر مخاطر الائتمان الآخر PROV - نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة - أكثر استقراراً من مؤشر NPL بانحراف معياري 9% فقط ومدى أقل. أما مؤشر التركيز القطاعي HHI فقد أظهر مدى واسع وانحراف معياري 9%، بمتوسط 39% وهذا يدل على أنَّ محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة للمصارف المدروسة كانت أقرب إلى التنوع على صعيد القطاعات من التركيز. ويُظهر مؤشر حقوق الملكية EI تبايناً مقبول مما يشير إلى تجانس مستويات هذا المؤشر خلال فترة الدراسة والذي بين أن 33% من أصول المصارف كانت على شكل تسهيلات ائتمانية مباشرة. مؤشر السيولة LI أظهر تبايناً أكبر، حيثُ تراوح بين 3% كحد أدنى و226% كحد أقصى، بمتوسط 55% وانحراف معياري 48%، مما يدل على تباين مخاطر السيولة التي يعبر عنها مؤشر السيولة بين المصارف. يُظهر حجم المصارف BS تبايناً ملحوظاً مما يدل على وجود مزيج من المصارف الكبيرة والمتوسطة الحجم في مجموعة البيانات. أما العائد على الأصول المعتمد في الدراسة والذي يُسقط أرباح تقييم مراكز القطع البنوي من الحساب ROAA فيُظهر توزيعاً ضيقاً (متوسط 0.8% وانحراف معياري 1.6%) مما يشير إلى تجانس ربحية المصارف المدروسة بشكل كبير خلال فترة الدراسة واستقرارها نسبياً. وقد أظهرَ الباحث في الجدول الإحصاءات الوصفية لمعدل العائد على الأصول ROA غير المعدل (ويحسب بقسمة صافي الربح بعد الضرائب على إجمالي الأصول) لَيبين مدى عدم واقعية هذا المؤشر في الحكم على الأداء الحقيقي للمصارف خلال الفترة المدروسة والتي شهدت تقلبات كبيرة في سعر الصرف والتي انعكست بشكل كبير على أرباح تقييم مراكز القطع البنوية في المصارف (أرباح غير محققة). يُظهر مؤشر التنوع المصرفي BD أنَّ 37% من أرباح المصارف المدروسة خلال فترة الدراسة وسطياً كانت

ناتجة عن مصادر دخل من غير الفوائد، وتباينت هذه النسبة بشكل معتدل (الانحراف المعياري 21%) مما يبرز الاختلاف في مدى اعتماد المصارف على مصادر دخل من غير الفائدة خلال فترة الدراسة والمدى الكبير بين أعلى قيمة وأنى قيمة يُعزز هذا الاختلاف فيما بين المصارف. بيّنت معدلات نمو الائتمان CG تبايناً كبير حيث تراوحت بين 325% كحد أعلى و -23% كحد أدنى، بمتوسط 67% وانحراف معياري 75%، مما يدل على تباين معدل نمو الائتمان في المصارف المدروسة بشكل كبير.

سكون السلاسل الزمنية:

سيتم فحص سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات التي سَتستخدم ضمن النماذج القياسية لاختبار فرضيات الدراسة. من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (6) والتي استخدمنا فيها اختبار t^3 (Levin, Lin & Chu) يتبين أن السلاسل الزمنية للمتغيرات جميعها ساكنة (عدم وجود جذر الوحدة) عند المستوى بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة، الأمر الذي يعزز الوثوق بالقوة التفسيرية لنماذج الدراسة القياسية.

جدول رقم (6) اختبار Levin, Lin & Chu t على السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة*

Include in test equation	Test for unit root in	Prob.**	Statistic	المتغير
Individual intercept	level	0.0000	- 4.64902	NPL
None	level	0.0002	-3.5835	PROV
Individual intercept and trend	level	0.0000	- 16.2320	HHI
Individual intercept	level	0.0000	- 5.98635	EI

³ الفرض بعدم لهذا الاختبار ينص على أن السلاسل الزمنية غير مستقرة، فإذا كانت قيمة p-value لهذا الاختبار أقل من 5% يتم رفض الفرض بعدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن السلاسل الزمنية مستقرة.

**العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان المصرفي
(دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية السورية الخاصة)**

Individual intercept	level	0.0000	– 6.89928	LI
Individual intercept	level	0.0000	– 8.19915	ROAA
Individual intercept	level	0.0001	– 3.72486	BS
Individual intercept	level	0.0000	– 9.30720	BD
Individual intercept	level	0.0000	– 8.31457	GC

*المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي E-Views 12

تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

1- نتائج الاختبار:

بعد القيام بتحليل البيانات وفق علاقات الانحدار، وكذلك من خلال تحليلها وفق الصيغة الزمنية- القطاعية (Panel Data) باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (POLS Regression) والنموذج ذي الأثر الثابت (Fixed –effect model) والنموذج ذي الأثر المتغير (Random–effect model)، نتج لدينا النتائج الملخصة في الجدول (7) والجدول (8).

جدول رقم (7): العوامل المؤثرة في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية السورية الخاصة خلال الفترة 2019-2024 باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)

Dependent variable: NPL						
	POLS Regression		Fixed –effect model		Random –effect model	
Variable	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.

HHI	- 0.619442	0.0129	- 0.483961	0.0271	- 0.541886	0.0077
EI	- 0.048144	0.692	0.33397	0.2224	0.017239	0.8987
LI	0.381254	0	0.046101	0.6064	0.286967	0
ROAA	- 5.318026	0.0001	- 4.668443	0.0013	- 5.902494	0
BS	- 0.000334	0.9816	- 0.027104	0.0413	- 0.010202	0.3778
BD	- 0.010307	0.9192	0.047958	0.6875	0.036114	0.6992
GC	0.008343	0.7995	0.045885	0.0744	0.028118	0.26
C	0.423892	0.2935	1.095979	0.0024	0.662916	0.0395
R-squared	0.715419		0.871653		0.578577	
Adjusted R-squared	0.680471		0.82523		0.526824	
F-statistic	20.47065		18.77623		11.17945	
Prob(F-statistic)	0		0		0	
Breusch-Pagan	0.0009					
Hausman Test	0.0012					

*المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي E-Views 12
جدول رقم (8): العوامل المؤثرة في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية السورية الخاصة خلال
الفترة 2019-2024 باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، ونموذج التأثيرات الثابتة
(FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)

Dependent variable: PROV			
	POLS Regression	Fixed -effect model	Random -effect model

العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان المصرفي
(دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية السورية الخاصة)

Variable	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.
HHI	-0.1152	0.2954	-0.24942	0.0203	-0.19502	0.0505
EI	-0.14326	0.0112	-0.1003	0.4517	-0.13129	0.0791
LI	0.050017	0.0606	-0.0361	0.4106	0.024637	0.4099
ROAA	-2.98169	0	-2.33717	0.001	-2.85993	0
BS	-0.0082	0.2146	-0.01394	0.0324	-0.01008	0.0826
BD	-0.10966	0.0198	0.01021	0.8609	-0.04481	0.3505
GC	0.019349	0.1957	0.027941	0.0278	0.024161	0.0513
C	0.474032	0.0112	0.657441	0.0003	0.537264	0.0011
R-squared	0.56		0.769423		0.410203	
Adjusted R-squared	0.50		0.686023		0.337772	
F-statistic	10.5		9.22		5.66	
Prob(F-statistic)	0		0		0	
Breusch-Pagan	0.0412					
Hausman Test	0.0625					

*المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي E-Views 12

2- اختيار النماذج المناسبة:

بناءً على نتيجة احتمالية اختبار **Breusch-Pagan** في الجدول رقم (7) والجدول رقم (8) لكل من المقطع والزمن والتي تساوي (0.0009) و (0.0412) على التوالي، يتضح أن نموذج الانحدار التجميعي غير ملائم والأفضل اعتماد نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية⁴. يتبين لنا أيضاً من

⁴ إنَّ الفرض العدم لهذا الاختبار ينص على أنَّ نموذج الانحدار التجميعي أكثر ملائمة من النموذجين الآخرين؛ فإذا كانت قيمة P-value أقل من 5% فإننا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل والذي ينص على أنَّ نموذج الانحدار التجميعي غير ملائم؛ وإنَّ نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية أكثر ملائمة.

خلال الجدول رقم (7) أنَّ نتيجة اختبار $Hausman Test^5$ والتي تساوي (0.0012) تدعم نتائج نموذج الأثر الثابت في دراسة العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة NPL. ومن خلال الجدول رقم (8) يتبين أنَّ نتيجة اختبار $Hausman Test$ والتي تساوي (0.0625) تدعم نتائج نموذج الأثر العشوائي في دراسة العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة PROV. تشير قيمة إحصائية F العالية الدلالة البالغة 18.77 ($p = 0.0000$) و 5.66 ($p = 0.000$) على التوالي في النماذج المعتمدة إلى أنَّ نماذج الانحدار الكلي ذو دلالة إحصائية وتُقدم تفسيرات جيدة. يتبين من خلال الجدول رقم (7) الذي يدرس العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة NPL أنَّ قيمة معامل التحديد (R^2) في النموذج المعتمد (نموذج التأثيرات الثابتة) بلغت 0.825، مما يشير إلى أنَّ حوالي 82.5% من التباين في مخاطر الائتمان مُفسَّر بشكل فعال. بينما فُسِّر نموذج التأثيرات العشوائية (النموذج المعتمد) في الجدول رقم (8) الذي دَرَس العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة PROV 34% فقط من التباين في مخاطر الائتمان.

3- اختبار الفرضيات:

التركز القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة ومخاطر الائتمان.
أظهر تحليل الانحدار في النماذج المعتمدة في الجدول رقم (7) والجدول رقم (8) وجود أثر سلبي دال إحصائياً لمؤشر التركيز القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة HHI في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة NPL عند مستوى معنوية 5%. وكذلك وجود أثر سلبي دال إحصائياً لمؤشر التركيز القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة HHI في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة PROV عند مستوى معنوية 10%. تتفق نتائجنا مع نتائج دراسة (Ho et al, 2018) والذي يدعم فرضية التركيز القطاعي بدلاً من التنويع، حيث يقول (Ho et al, 2018): "من خلال تركيز الإقراض على قطاعات معينة، تكتسب المصارف معرفة خاصة بالقطاع وبالتالي تحسن قدراتها على الاختيار والمراقبة". تتعارض نتائجنا مع نتائج دراسات (Hassert, 2013) (Chen et al,)

⁵ إنَّ الفرض العدم لهذا الاختبار ينص على أنَّ نموذج الأثر العشوائي أكثر ملائمة؛ حيثُ نرفض هذا الفرض في حال كانت قيمة P-Value أقل من 5%.

(2013) والتي توصلت إلى وجود أثر إيجابي غير دال للتركز القطاعي في مخاطر الائتمان. بناءً عليه يتم رفض الفروض التي تنص على أن التركيز القطاعي لا يؤثر في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية السورية الخاصة خلال الفترة 2019-2024، وأن التركيز القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة يؤثر سلباً في مخاطر الائتمان سواء تمّ قياس مخاطر الائتمان من خلال نسبة NPL أو من خلال نسبة PROV.

مؤشر حقوق الملكية ومخاطر الائتمان:

أظهرت نتائج تحليل الانحدار في النماذج المعتمدة ضمن الجدول رقم (7) والجدول رقم (8) تأثيراً مختلفاً لمؤشر حقوق الملكية في مخاطر الائتمان وذلك تبعاً للمؤشر المعتمد في قياس مخاطر الائتمان. فقد كان أثر مؤشر حقوق الملكية إيجابياً وغير دال إحصائياً في مخاطر الائتمان عندما تمّ التعبير عنها من خلال نسبة NPL، بينما كان أثر مؤشر حقوق الملكية سلبياً ودال إحصائياً في مخاطر الائتمان عندما تمّ التعبير عنها من خلال نسبة PROV عند مستوى معنوية 10% وهذا يتفق مع ما توصلت إليه نتائج دراسات (Makri et. al., 2014) (Chen et al, 2013) (Antony and Suresh, 2023) (Barra and Ruggiero, 2023). يمكن تفسير الأثر الإيجابي بحسب دراسة (Aryal and singh, 2024) إلى أن المصارف ذات رأس المال المرتفع أكثر عرضةً لامتلاك قروض متعثرة من المصارف ذات رأس المال المنخفض. ويشير هذا إلى أن المصارف ذات رأس المال الجيد قد تمتلك القدرة على تمويل مشاريع أكبر وأكثر تكلفة وذات مخاطر ائتمانية أعلى. ويمكن أن نقول أيضاً أن المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية لم تشكل مخصصات كافية لمواجهة تسهيلات الائتمانية المتعثرة كما بيّنا سابقاً والتي من شأنها أن تؤثر على قيمة حقوق الملكية بالانخفاض من خلال تأثيرها في قيمة الأرباح المحققة. أما تفسير الأثر السلبي (العلاقة العكسية بين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وقيمة حقوق الملكية) فيمكن رده إلى أن المصارف ذات المخاطر الائتمانية الأعلى (مخصص خسائر ائتمانية متوقعة مرتفع) لابد أن تتأثر أرباحها بتشكيل المخصصات وبالتالي ينعكس ذلك بالانخفاض في قيمة حقوق الملكية من خلال رقم صافي الأرباح.

وبناءً عليه نقبل الفرض الذي يَنْصُ على عدم وجود أثر دال إحصائياً لمؤشر حقوق الملكية في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة NPL. بينما نرفض الفرض الآخر ونقول إن مؤشر حقوق الملكية

يؤثر في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة PROV في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية خلال الفترة 2019-2024م.

مؤشر السيولة ومخاطر الائتمان:

كان تأثير مؤشر السيولة (والذي يعكس مخاطر السيولة) إيجابياً وغير دال إحصائياً في مخاطر الائتمان باختلاف مؤشر القياس لمخاطر الائتمان. تتفق نتائجنا مع ما توصلت إليه دراسات (Shkodra and Ismajli, 2017) (Khan et. al., 2023) بينما تختلف مع نتائج دراسة (Chen et al, 2013). ومن ثمّ يمكننا القول: لا يوجد أثر لمخاطر السيولة في مخاطر الائتمان في المصارف المدروسة؛ سواء تمّ قياس مخاطر الائتمان من خلال نسبة NPL أو من خلال نسبة PROV. إنّ طبيعة العلاقة (الطردية) تتفق مع الأساس النظري؛ ولكن عدم مدلولية العلاقة تبين عدم أهمية مخاطر السيولة في البيئة المدروسة وخاصة أنّ الفترة المدروسة هي فترة غير مستقرة (اقتصادياً - سياسياً) حيث رافقها قرارات مُشددة من المصرف المركزي سواء من حيث تقييد السيولة أو من حيث ضوابط منح الائتمان وتوجيهه نحو قطاعات معينة وذلك ساهم بشكل كبير في انخفاض مخاطر السيولة بشكل كبير في المصارف المدروسة خلال فترة الدراسة.

العائد على الأصول المعدل ومخاطر الائتمان:

أشارت نتائج النماذج المعتمدة إلى وجود أثر سلبي دال إحصائياً عند مستوى معنوية 1% لمعدل العائد على الأصول المعدل في مخاطر الائتمان وفق مؤشري الدراسة المعتمدين لقياس مخاطر الائتمان. تتفق نتائجنا مع نتائج دراسات (Hassert, 2013) و (Antony and Suresh, 2023). أيضاً تتفق نتائجنا مع الأساس النظري الذي يشير إلى العلاقة السلبية بين معدل العائد ومخاطر الائتمان. كانت المصارف التقليدية السورية الخاصة الأكثر ربحية وفق المؤشر المعتمد أقل عرضةً لمخاطر الائتمان، ويمكن تبرير ذلك بأنها تمتلك موارد أكبر لمراقبة المقترضين المحتملين. علاوة على ذلك، فهي كانت قادرة على تمويل الشركات السليمة فقط ورفض إقراض الشركات عالية المخاطر وذلك لتعزيز نموها. بناءً عليه يمكن رفض الفروض التي تشير إلى عدم وجود أثر دال إحصائياً لمعدل العائد على الأصول في مخاطر الائتمان؛ سواء تمّ قياس هذه المخاطر من خلال نسبة NPL أو من خلال نسبة PROV.

حجم المصرف ومخاطر الائتمان:

لم يختلف أثر حجم المصرف في مخاطر الائتمان مع اختلاف المقياس المعتمد في قياس مخاطر الائتمان. حيث أظهرت نتائج الانحدار في النماذج المعتمدة وجود أثر سلبي دال إحصائياً عند مستوى معنوية 5% لحجم المصرف في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة NPL، وكذلك وجود أثر سلبي دال إحصائياً عند مستوى معنوية 10% لحجم المصرف في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة PROV. جاءت نتائجنا متفقة مع نتائج دراسات (Hassert, 2013) (Tehulu and Olana, 2014) (Antony and Suresh, 2023). حيث يمكن القول إن المصارف التقليدية السورية الخاصة الكبيرة حجماً قد استطاعت التعامل مع مخاطر الائتمان بشكل أفضل من المصارف الصغيرة واستفادت من وفورات الحجم الكبير. وبناءً عليه نرفض الفروض التي تنص على عدم وجود أثر دال إحصائياً لحجم المصرف في مخاطر الائتمان؛ سواء تمّ قياس هذه المخاطر من خلال نسبة NPL أو من خلال نسبة PROV.

التنوع المصرفي ومخاطر الائتمان:

على الرغم من اختلاف طبيعة أثر التنوع (إيجابي - سلبي) في مصادر الدخل في مخاطر الائتمان مع اختلاف المقياس المعتمد لقياس مخاطر الائتمان، إلا أنّ هذا الأثر لم يكن دال إحصائياً. نتائجنّا تتفق مع نتائج دراسة (Antony and Suresh, 2023) والذي توصّل أيضاً إلى وجود أثر إيجابي غير دال إحصائياً لمؤشر التنوع المصرفي في مخاطر الائتمان. وعليه يمكن القول أنّ المصارف التي نوّعت أنشطتها لتشمل مصادر دخل غير متعلقة بالفائدة لم تستطع التخفيف من مخاطر الائتمان من خلال التنوع في مصادر دخلها؛ وهذا يعود إلى ضيق الفرص المتاحة أمام المصارف المدروسة خلال الفترة 2019-2024، فبالكاد كانت هذه المصارف تجني الأرباح من خلال عمولات فتح الحسابات وإصدار بطاقات الصراف الآلي وغيرها من الخدمات الأخرى المرتبطة بخدمات العملاء. بناءً على ما تقدم يمكن القول أنّ مؤشر التنوع المصرفي لا يؤثر في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية السورية الخاصة خلال الفترة 2019 - 2024 وذلك باختلاف المؤشر المعتمد في قياس مخاطر الائتمان.

معدل نمو الائتمان ومخاطر الائتمان:

أظهرت نتائج النماذج المعتمدة وجود أثر إيجابي دال إحصائياً عند مستوى معنوية 10% لمعدل نمو الائتمان في مخاطر الائتمان وفق كلا المؤشرين المعتمدين لقياس مخاطر الائتمان. حيث أنّ المصارف التقليدية السورية الخاصة ذات المخاطر الائتمانية المرتفعة قد زادت من معدلات إقراضها

وذلك في محاولة منها لتعويض بعض المكاسب المفقودة جراء تعثر جزء مهم من تسهيلات الممنوحة في سنوات سابقة. نتائجا جاءت مخالفة لنتائج الدراسات السابقة ومنها دراسات (Tehulu and Olana,2014) (Barra and Ruggiero, 2023). وعليه يتم رفض الفروض التي تنص على وجود أثر دال إحصائياً لمعدل نمو الائتمان في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية السورية الخاصة خلال الفترة 2019-2024م؛ سواء تم التعبير عن هذه المخاطر من خلال نسبة NPL أو من خلال نسبة PROV.

في ضوء النتائج السابقة يمكن تلخيص تأثير العوامل الداخلية (العوامل الخاصة بالمصارف) في مخاطر الائتمان وذلك في المصارف التقليدية السورية الخاصة خلال الفترة 2019 - 2024 كما يلي:

1. وجود أثر سلبي دال إحصائياً عند مستوى معنوية (5%) لمؤشر التركيز القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة NPL.
2. وجود أثر سلبي دال إحصائياً عند مستوى معنوية (10%) لمؤشر التركيز القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة PROV.
3. وجود أثر إيجابي غير دال إحصائياً لمؤشر حقوق الملكية في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة NPL.
4. وجود أثر سلبي دال إحصائياً عند مستوى معنوية (10%) لمؤشر حقوق الملكية في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة PROV.
5. وجود أثر إيجابي غير دال إحصائياً لمخاطر السيولة في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة NPL.
6. وجود أثر إيجابي غير دال إحصائياً لمخاطر السيولة في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة PROV.
7. وجود أثر سلبي دال إحصائياً عند مستوى معنوية (1%) لمعدل العائد على الأصول المعدل في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة NPL.
8. وجود أثر سلبي دال إحصائياً عند مستوى معنوية (1%) لمعدل العائد على الأصول المعدل في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة PROV.
9. وجود أثر سلبي دال إحصائياً عند مستوى معنوية (5%) لحجم المصارف في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة NPL.

10. وجود أثر سلبي دال إحصائياً عند مستوى معنوية (10%) لحجم المصارف في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة PROV.
11. وجود أثر إيجابي غير دال إحصائياً لمؤشر التنوع المصرفي في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة NPL.
12. وجود أثر سلبي غير دال إحصائياً لمؤشر التنوع المصرفي في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة PROV.
13. وجود أثر إيجابي دال إحصائياً عند مستوى معنوية (10%) لمعدل نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة NPL.
14. وجود أثر إيجابي دال إحصائياً عند مستوى معنوية (10%) لمعدل نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة PROV.

التوصيات والمقترحات:

- في ضوء النتائج التي تم الوصول إليها من خلال التحليلات السابقة، إنَّ الباحث يوصي بما يأتي:
1. على مديري المصارف التقليدية السورية الخاصة أن لا يكونوا قلقين حول تركيز محافظهم الائتمانية، فقد أظهرت الدراسة عدم أهمية تنوع التسهيلات الائتمانية المباشرة على صعيد القطاعات في تخفيض مخاطر الائتمان، بل كانت المصارف الأكثر تركيزاً أقل من حيث مخاطر الائتمان.
 2. ينبغي أن يكون المديرين في المصارف الخاصة والتي تعتمد على أموالها الخاصة بشكل كبير في تمويل أصولها أكثر حذراً في توظيف الأموال في تسهيلات ائتمانية مباشرة. حيث كانت مخاطر الائتمان مرتفعة في المصارف التي كانت فيها نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول مرتفعة.
 3. على الجهات الرقابية وضع حدود لنسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي ودائع العملاء في المصارف التقليدية السورية الخاصة والتي تعتبر كمؤشر لمخاطر السيولة، حيث كانت مخاطر الائتمان أعلى في المصارف التي كانت فيها مخاطر السيولة مرتفعة.
 4. ينصح الباحث بالتوجه نحو اندماج المصارف التقليدية الخاصة الصغيرة من حيث الحجم، فقد كانت مخاطر الائتمان مرتفعة في المصارف الصغيرة على عكس المصارف التقليدية الكبيرة والتي استطاعت التعامل مع مخاطر الائتمان بشكل أفضل.

المراجع:

المراجع العربية:

1. إسماعيل، عصام (2021) مخاطر التركيز الائتماني في المؤسسات المالية والمصرفية، صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (12)، ص 34.
2. العلي، أحمد (2012) العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة-دراسة تطبيقية على بعض المصارف التجارية السورية-مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28) العدد (2)، ص 387 - 411.
3. بن شنة، فاطمة (2022). المحددات المصرفية لمخاطر الائتمان للبنوك التجارية: دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2007-2019. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد (13) العدد (1)، ص 97-115. Doi: (10.34118/djei.v13i1.1675).
4. قاسم، عبد الرزاق والعلي، أحمد (2017). إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية. منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص 388.

المواقع الإلكترونية:

1. مصرف سورية المركزي www.banquecentrale.gov.sy
2. سوق دمشق للأوراق المالية www.dse.gov.sy
3. هيئة الأوراق والأسواق المالية. www.scfms.sy

المراجع الأجنبية:References

1. Antony, T. M., and Suresh, G. (2023). **Determinants of credit risk: Empirical evidence from Indian commercial banks.** Banks and Bank Systems, 18(2), 88– 100. doi:10.21511/bbs.18(2).2023.08.
2. Aryal, N. P., & Singh, G. K. (2024). **Bank-specific and Macroeconomic Determinants of Credit Risk in the Banking System: A Panel Data Analysis.** *Financial Markets, Institutions and Risks*, 8(3), 57–68. [http://doi.org/10.61093/fmir.8\(3\).57-68.2024](http://doi.org/10.61093/fmir.8(3).57-68.2024).

3. Barra, Cristian & Ruggiero, Nazzareno (2023) **Bank-specific factors and credit risk: evidence from Italian banks in different local markets**, Journal of Financial Regulation and Compliance Vol. 31 No. 3, pp. 316–350 Emerald Publishing Limited 1358–1988. DOI 10.1108/JFRC-04-2022-0051.
4. Behn, Markus & Couaillier, Cyril (2023) **Determinants of credit risk provisioning in certain times – the role of bank conditions and accounting standards**. Available online at https://www.bankingsupervision.europa.eu/press/conferences/shared/pdf/20230502_research_conference/Behn_paper.pdf
5. Bhatt, Tribhuwan Kumar, Naveed Ahmed, Muhammad Babar Iqbal, and Mehfooz Ullah. (2023). **Examining the Determinants of Credit Risk Management and Their Relationship with the Performance of Commercial Banks in Nepal**. Journal of Risk and Financial Management 16: 235. <https://doi.org/10.3390/jrfm16040235>.
6. Bushi, Denada (2016) **THE IMPACT OF CREDIT RISK IN CAPITAL ADEQUACY RATIO IN ALBANIA**, International Journal of Economics, Commerce and Management ,United Kingdom Vol. IV, Issue 6, pp. 456–461. <http://ijecm.co.uk/>.
7. Chen, Yibing & Weib, Xianhua & Zhanga, Lingling (2013). **A New Measurement of Sectoral Concentration of Credit Portfolios**. International Conference on Information Technology and Quantitative Management. Available online at www.sciencedirect.com. Procedia Computer Science 17 (2013) 1231 – 1240.
8. Diamond, D. W., & Dybvig, P. H. (1986). **Banking theory, deposit insurance, and bank regulation**. *The Journal of Business*, 59(1), 55–68.

9. Hassert, Christian (2013) **Sectoral Concentration in a Bank's Loan Portfolio and the Impact on its Credit Risk**, Master Thesis Finance, Tilburg School of Economics and Management, Department of Finance, PP 57.
10. Ho, Kelvin & Li, Ka-Fai & Tan, Edward (2018). **IMPLICATIONS OF LOAN PORTFOLIO CONCENTRATION FOR CREDIT RISK OF BANKS IN HONG KONG**. Hong Kong Monetary Authority. Available online at <https://www.hkma.gov.hk/media/eng/publication-and-Research/research/research-memorandums/2018/RM09-2018.pdf>. .PP13.
11. Khan, I. A., Akhter, S., Faiz, J., Khan, S., Amir, M., Shah, N. A., & Khan, M. S. (2023). **Determinants of Credit Risk and Operational Risk in Banking Sector Evidence from Pakistani Banking Sector**. Journal of Financial Risk Management, 12, 15-27. <https://doi.org/10.4236/jfrm.2023.121002>.
12. Makri, Vasiliki & Tsagkanos, Athanasios & Bellas, Athanasios (2014) **Determinants of Non-Performing Loans: The Case of Eurozone**. PANOECONOMICUS, pp. 193-206. DOI: 10.2298/PAN1402193M.
13. Nguyen, N. (2019). **Revenue Review**, 19(1), S64-S74 .
14. Rijn, V. (2013) **Dose sectoral concentration lead to bank risk?** , Master thesis finance, Tilburg University.PP42.
15. Shkodra, Jehona and Ismajli, Hysen (2017) **Determinants of the credit risk in developing countries: a case of Kosovo banking sector**, Banks and Bank Systems, Volume 12, Issue 4, pp 90-99. DOI: 10.21511/bbs.12 (4).2017.08
16. Tehulu, Tilahun and Olana, Dugasa (2014). **Bank- Specific Determinants of Credit Risk: Empirical Evidence from Ethiopian Banks**, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5, No.7, pp 80-86.

